جامعة د. مولاي الطاهر - سعيدة –
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

أثر الهجرة غير الشرعية المغاربية على الأمن الإقليمي لدول الإتحاد الأوروبي

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: دراسات مغاربية

إعـــداد الطالبتان:

- سالم حكيمة
- عامر شريفة

الأستاذ المشرف:

- بلحاج الهواري

لجنة المناقشة:

الأستاذ بلحاج الهواري.....مشرفا ومقررا

الأستاذ خروبي شوقي.....رئيسا

الأستاذ د.ولد الصديق ميلود.....عضوا مناقشا

الأستاذة حلوي خيرة.....عضوا مناقشا

السنة الجامعية:1436-1437ه الموافق ل 2015-2016 م

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

شكر وعرفان

الحمد لله الذي وفقنا وأرشدنا إلى ما هو صلاح لنافي ديننا ودنايانا والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم.

نتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى الأستاذ المشرف على هذا العمل المتواضع الأستاذ بلحاج الهواري.

كما نتوجه بأسمى عبارات التقدير والعرفان إلى كل أساتذة قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية.

نهدي ثمرة جهدنا إلى كل من ساهموا في إعداد هذا العمل بقلوبهم وعفوهم وسماحتهم.

إليك أخي الطالب إليك أختي الطالبة نهدي هذا العمل البسيط راجين من الله تعالى أن تستفيدوا منه.

أما رسالتنا إليكم أيها الطلبة بأن العلم لا حدود له وإنهاء إعداد المذكرة لا يعني بالضرورة نهاية المسار الدراسي وإنما هي بداية أخرى أو بالأحرى فتح باب آخر من البحث فلا تتوقفوا عند هذا الحد وإنما بحثوا وثابروا وكونوا مخلصين وصبورين في العلم ولا تبخلوا على غيركم بأي معلومة ولا تخجلوا من طلب المعلومة من أي شخص ومهما كانت الظروف.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الإهداء 1

إلى مدرستي الأولى التي فتحت فيها عيني في الحياة التي علمتني معنى الحب والحنان،وسهرت من أجلي الليالي الطوال وتفانت في تربيتي لأصبح امرأة المستقبل، إلى رمز الصمود والعناء،إلى من الجنة تحت قدميها روح والدتي العزيزة رحمها الله واسكنها فسيح جنانه.

إلى من رعاني وعلمني معنى الحياة وروح المسؤولية والتفاني في العمل والصبر والصمود لمواجهة مصاعب الحياة ومنحني الحرية وأعطني الفرصة للتعلم، من أنفق النفس والنفيس من أجل تعليمي، إلى من أرادني أن أكون دوما متعلمتا، والدي العزيز.

إلى إخوتي وأخواتي وكل عائلتي من كبيرها إلى صغيريها.

إلى خطيبي ورفيق دربي الذي كان مساند ومتفهما في أوقات الضيق وإلى كل عائلته الكريمة

إلى جميع صديقاتي وأصدقائي وجميع طلبة كلية الحقوق والعلوم السياسية

إلى جميع أساتذة العلوم السياسية الذين كانوا نعم المرشدين والذين لم يبخلوا علينا بأي معلومة وصبروا معنا طوال سنوات الدراسة

إلى الأستاذ المشرف بلحاج هواري الذي لولاه لما أتممت هذا العمل والذي أشرف علي بصدر رحب فأقول لك أستسمحك إن كنت قد أثقلت عليك بإصراري وإلحاحي فجزاك الله كل الخير

إلى من شاركني في إعداد هذا البحث التي كانت نعم الصديقة الصبورة والمتفهمة عامر شريفة

إليهم جميعا ومن أعماق القلب أهدي ثمرة ما هداني الله تعالى إليه لهذا العمل المتواضع

سالم حكيمة

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الإهداء 2

الحمد لله والشكر لله ذو الجلال والإكرام الذي انعم عليا بنور عيني واسجد تسبيحا بفضله لتوفيقي بانجاز هذا العمل المتواضع والسلام على حبيبي محمد صلى الله عليه وسلم بشيري ونور دربي خاتم الأنبياء والرسل...

أهدي هذا العمل المتواضع إلى :

أغلي إنسانة في هذا الوجود إلى منبع حناني وأنس كياني والتي كانت تبيت ساهرة في ومجاهدة في تربيتي وتعليمي والتي لولاها لما وصلت إلى هذا المستوى المتواضع وساندتني طوال سنوات الدراسة الخوالي أمي العزيزة والغالية على قلبي أطال الله في عمرها.

إلى كل العائلة الكريمة و الأهل والأقارب .

إلى كل صديقاتي.

إلى من شاركتني في إعداد هذا البحث صديقتي العزيزة سالم حكيمة التي تقاسمت هذا العمل معي بكل لحظة.

وفي الأخير أهدي هذا العمل إلى كل من ساهم في إتمامه وإنجازه سواء من قريب أو من بعيد ومعذرة للذين فاتني أن أشير إليهم

عامر شريفة

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

خطة البحث

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

خطة الدراسة

أثر الهجرة غير الشرعية المغاربية على الأمن الإقليمي لدول الإتحاد الأوروبي

مقدمة

الفصل الأول:

الإطار النظري لدراسة مفهومي الأمن والهجرة غير الشرعية

المبحث الأول: مفهوم الأمن

المطلب الأول: تعريف الأمن

المطلب الثاني: خصائص الأمن وأبعاد

المطلب الثالث: مستويات الأمن

المطلب الرابع: النظريات المفسرة للأمن

المبحث الثاني: مفهوم الهجرة غير الشرعية

المطلب الأول: تعريف الهجرة غير الشرعية

المطلب الثاني: أسباب الهجرة غير الشرعية

المطلب الثالث: أشكال وتصنيفات الهجرة غير الشرعية

المطلب الرابع: المداخل النظرية المفسرة للهجرة غير الشرعية

المبحث الثالث: العلاقة بين المفاهيم المشابهة للأمن والهجرة غير الشرعية

المطلب الأول: الأمن وعلاقته بالتهديد والدفاع

المطلب الثاني: الأمن وعلاقته بالاستقرار والرفاهية

المطلب الثالث: الهجرة غير الشرعية وعلاقتها بالإرهاب والجريمة المنظمة

المطلب الرابع: الهجرة غير الشرعية وعلاقتها بتهريب المهاجرين والاتجار بالبشر

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الفصل الثاني:

الهجرة غير الشرعية في المنطقة المغاربية ومعضلة الأمن الأوروبي

المبحث الأول: الهجرة غير الشرعية في دول المغرب العربي

المطلب الأول: الأهمية الإستراتيجية للمغرب العربي والتطور التاريخي للهجرة غير الشرعية

المطلب الثاني: واقع الهجرة غير الشرعية في الدول المغاربية

المطلب الثالث: أثر الهجرة غير الشرعية على الأمن المغاربي

المطلب الرابع: التدابير المغاربية للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية

المبحث الثاني: الهجرة غير الشرعية في أوروبا

المطلب الأول: الأهمية الإستراتيجية لأوروبا

المطلب الثاني: التطور التاريخي للهجرة غير الشرعية نحو أوروبا

المطلب الثالث: أثر الهجرة غير الشرعية على الأمن الأوروبي

المطلب الرابع: الآليات والسياسات الأوروبية للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية

المبحث الثالث: ردود الأفعال الأوروبية لمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية

المطلب الأول: التعاون في إطار مسار برشلونة

المطلب الثاني: التعاون في إطار مجموعة 5+5

المطلب الثالث: التعاون في إطار سياسة الجوار الأوروبي

المطلب الرابع: إستراتيجية (التعاون) الدول المغاربية والأوروبية للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية

خاتمة

قائمة الملاحق

قائمة المراجع

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

مقدمة عامة

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

مقدمة:

اعتبرت فترة ما بعد الحرب الباردة بمثابة الانطلاقة الجديدة في تغيير العديد من المفاهيم خاصة في حقل الدراسات الأمنية ومصادر التهديد الجديدة التي كانت في البداية منحصرة فقط في الجانب التقليدي والمتمثل في الأخطار العسكرية وكيفية مواجهتها من أي دخيل على أقاليم الدول وكيفية المحافظة على أمن هذه الأخيرة ، ولكن مع التغيرات والتطورات التي حصلت أعطت للمفهوم رؤية ونظرة جديدة، لم تعد التهديدات الأمنية مقتصرة فقط على الجانب العسكري وإنما تعداها ليشمل أخطارا جديدة انقسمت إلى نوعين من التهديدات الصلبة واللينة، ومن أهم هذه التهديدات وهو موضوع دراستنا الهجرة غير الشرعية التي برزت بوضوح في الفترات الأولى من التاريخ البشري أنها لم تكن ظاهرة مجرمة وعلى هذا الأساس لم تكن توصف باللاشرعية ، وذلك لأنها تاريخيا ساهمت في إعمار الأرض وكذا توفير اليد العاملة الرخيصة خاصة في مرحلة ما بعد الحربين العالميتين الأولى والثانية.

ومع حلول العقد الأخير من القرن العشرين ظهرت العديد من التغيرات التي عرفها المجتمع والنظام الدولي حيث أخذت الهجرة غير الشرعية تأخذ منحنى آخر لكون دول الاستقبال ذاقت ذرعا بالكم الهائل الذي يصلها سنويا من آلاف المهاجرين غير الشرعيين والتي تزايدت أعدادهم سنة بعد الأخرى وخاصة في الدول المغاربية، بحيث أصبحت مصدر إحراج بالنسبة للدول التي تعاني من الظاهرة، فالغاية من هجرة شباب نحو المجهول عبر قوارب الموت ليس حبا في الهجرة وإنما سعيا وراء لقمة العيش والشعور بالتهميش وللأمن في الوطن الأصلي وهذا على حد قول أحد المفكرين المعروفين "**الفريد صوفي**": "إما أن ترحل الثروات أين يوجد البشر وإما أن يرحل البشر أينما توجد الثروات" وبالتالي فهذه تجعل من الشباب يتدفقون إلى بلد ليس بلدهم ويختلطون بأشخاص ليسوا لا من دينهم ولا عرقهم.

وعليه فالهجرة غير الشرعية أو الهجرة غير القانونية والمتمثلة في التدفق البشري المفاجئ والمتزايد من الضفة الجنوبية للمتوسط إلى الضفة الشمالية خصوصا المغاربية منها عرفت اتساعا وشكلا كبيرا نحو جنوب القارة الأوروبية في ظل تنامي وسيطرة الهاجس الأمني على سياسات الهجرة في دول الاستقبال الغربية واستمرار تفاقم تداعيات العولمة والأزمة الاقتصادية من بطالة وغلاء معيشي، علاوة على التأثيرات البليغة لعولمة المعلومات عبر وسائل الإعلام والاتصال المتزايدة الانتشار، خصوصا أن الإعلام الغربي الذي يصور أن ما وراء البحر الجنة الموعودة هذا

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ما زاد من عوامل الرغبة في الهجرة وتفاقمها مخلفة مآسي إنسانية تجلت في صورة قوارب الموت في البحر المتوسط أصبحت ظاهرة متكررة ومتداولة بطرق غير قانونية أي مخالفة الأنظمة والقوانين لدول الاستقبال، والتي تتطلب الهجرة إليها تأشيرة الدخول فسميت هجرة غير شرعية أو غير قانونية أو غير منتظمة أو هجرة سرية وتحديد وسائل وطرق الهجرة غير الشرعية والحلم واحد وهو الوصول إلى الضفة الأخرى المقابلة. فيكون ذلك عن طريق البر أو البحر أو الجو وتكون هذه الهجرة إما فردية أو جماعية ومن يكتب له النجاح إلى الضفة الأخرى دون أن يهلك ، يصبح ضحية بين أيدي عصابات منظمة لتكون عاقبته أسوء مما يكون وهذا راجع للعديد من الآثار المنجرة عنها، بحيث أصبحت تؤرق البلدان المستقبلة بصفة عامة والإتحاد الأوروبي بصفة خاصة وهذا ما دفع دول الإتحاد الأوروبي والدول المغاربية إلى تركيز اهتماماتها بمشكلة الهجرة غير الشرعية محاولة إيجاد آليات وإستراتجيات وحلول وأيضا من خلال التعاون المشترك في إطارا لاتفاقيات المبرمة للحد من هذه الظاهرة.

ومنه فالهجرة غير الشرعية ظاهرة مقلقة على المستويين الداخلي والخارجي تستوجب معالجة جذرية وسريعة للأسباب المؤدية لها.

*** أهمية الدراسة:**

تكمن أهمية الموضوع كون أنه ينطوي على أهمية علمية والمتمثلة في أن موضوع الهجرة غير الشرعية هو من المواضيع التي تلقى اهتماما أكاديميا من طرف العديد من الباحثين والدارسين في حقل العلاقات الدولية.

تسليط الضوء على واحد من أهم القضايا المعاصرة المتمثلة في الهجرة غير الشرعية كون أنها ظاهرة جديدة تدخل إلى الساحة الدولية، كما أنها تفرض نفسها كمشكلة ذات أهمية كبيرة تستدعي أن يكون لها مجالا كبيرا في البحث عن طرق للحد منها .

ينصب هذا البحث من الجانب العلمي حول أسباب هذه الظاهرة وآثارها وكذا سبل و آليات وقفها، وفي نفس الوقت يشمل جانب كبير من التركيز على ضرورة التعاون وتنسيق الجهود وتبادل الخبرات للوصول إلى حل ايجابي للمشكلة، وبالتالي فإن الأهمية العلمية لهذا البحث تكمن من خلال وقائع اجتماعية وأخرى سياسية وقانونية تتحكم في هذه الظاهرة يمكن استغلالها للحد من وتيرة

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

تزايد الهجرة السرية وكذلك تفادي الأخطاء التي تم الوقوع فيها أثناء محاولة بعض الدول حلها بشكل فردي[1].

* **أهداف الدراسة**: تهدف الدراسة إلى:

- إلقاء الضوء على مفهوم الأمن والهجرة غير الشرعية وعلاقتهما ببعض المفاهيم.
- التعرف على واقع الهجرة غير الشرعية وتطورها في الدول المغاربية وأثرها على الأمن المغاربي وطرق مكافحتها.
- التعرف على التطور التاريخي للهجرة نحو أوروبا.
- إبراز دور التعاون بين الدول الأوروبية والمغاربية للحد من هذه الظاهرة.

* **مبررات اختيار الموضوع**:

ترجع مبررات اختيار هذا الموضوع إلى أسباب ذاتية وأسباب موضوعية .

أسباب ذاتية:

أبرز الأسباب التي دفعتنا إلى الخوض في هذا الموضوع كونه ينصب ضمن المواضيع التي تعنى باهتماماتنا الشخصية وهو ما يسمح لنا بإلمام الكثير من العناصر والمعارف التي هي بالنسبة لنا غامضة إضافة إلى تقاسمنا لآلام ضحايا هذه المغامرات وذويهم الذين يجدون أنفسهم غالبا بدون أدنى فكرة عن حالة أبنائهم أو عائلاتهم، ضف إلى ذلك مخالفة القوانين سواء في الدولة الأصل أو دولة الاستقبال والوقوع في أيادي شبكات التهريب والعصابات التي لا ترى فيهم إلا سببا من أسباب الربح والاتجار، وأخيرا لا توجد دراسات تناولت الموضوع في كل الدول المغاربية معا، فمجمل الدراسات السابقة درست الظاهرة في كل دولة على حدى ولم تتناول كل الدول المغاربية معا. ورغبة منا في إثرائه نظرا لأهميته الكبيرة.

أسباب موضوعية:

يعتبر الموضوع من الدراسات الحديثة التي لم تدخل إلى الساحة الدولية إلا في الآونة الأخيرة حيث أصبحت مسألة الهجرة غير الشرعية تثير عدة قضايا ومواضيع تستلزم الدراسة والتحليل التي تتعلق بشأن تكيف المهاجرين مع الأوضاع الجديدة والتغير في أسلوب الحياة والقيم

[1] فايزة بركان، **آليات التصدي للهجرة غير الشرعية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق ، تخصص علوم الإجرام والعقاب، كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة الحاج الأخضر باتنة، الجزائر،2012/2011.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

والعلاقات الاجتماعية، وكون أن الهجرة غير الشرعية تعتبر من التهديدات الأمنية المشتركة في المنطقة المتوسطية وأيضا من أهم القضايا المشتركة بين الإتحاد الأوروبي والدول المغاربية.

* **إشكالية الدراسة**:

أ. **الإشكالية الرئيسية**: ظاهرة الهجرة غير الشرعية ظاهرة معقدة وهذا ماجعلها تتحول من ظاهرة إجتماعية إلى مسألة أمنية تشكل تهديدا أمنيا لاستقرار الدول المغاربية والأوروبية من جهة وتهديد أمن الأفراد من جهة أخرى ، تسعى الدراسة للإجابة على التساؤل الرئيسي التالي: **كيف يمكن للهجرة غير الشرعية المغاربية أن تشكل خطرا على الأمن الإقليمي لدول الاتحاد الأوروبي؟**

ب. **التساؤلات الفرعية**: معالجة الإشكالية الرئيسية تستدعي تفكيكها إلى التساؤلات الفرعية التالية:

- فيما تتمثل الأسباب والدوافع الجوهرية التي أدت إلى الهجرة غير الشرعية ؟
- ما واقع الهجرة غير الشرعية في الدول المغاربية ؟
- كيف تؤثر الهجرة غير الشرعية على الأمن المغاربي والأوروبي؟
- فيما تمثلت الحلول والخطط التي اعتمدتها الدول الأوروبية والمغاربية للحد من هذه الظاهرة

***فرضيات الدراسة**:

أ_ **الفرضية الرئيسية**: تحاول الدراسة اختبار صحة الفرضية الرئيسية التالية:

- الهجرة غير الشرعية المغاربية باعتبارها تهديدا أمنيا فهي تؤثر على الأمن الإقليمي لدول الإتحاد الأوروبي الأمر الذي يفرض تبني إستراتجيات وآليات للتصدي لها.

ب_ **الفرضيات الفرعية**: اختبار صحة الفرضية الرئيسية بشكل علمي يستدعي تفكيكها إلى الفرضيات الفرعية التالية:

- ترجع الأسباب الكامنة وراء الهجرة غير الشرعية لدوافع سياسية، اجتماعية، اقتصادية، أمنية وحتى نفسية.
- دول المغرب العربي تشكل إحدى مصادر التهديد للأمن الأوروبي
- كلما كان هناك تنسيق وتعاون بين الدول المغاربية والإتحاد الأوروبي كلما ساهم ذلك في التقليل من حدتها.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

* **حدود ومجال الدراسة:**

- **الإطار الزماني**: تعالج هذه الدراسة الهجرة غير الشرعية في فترة ما بعد الحرب الباردة والفترة الممتدة من 1995 المواكب لمسار برشلونة إلى غاية يومنا هذا.
- **الإطار المكاني**: تقتصر الدراسة على الدول المغاربية خصوصا كلا من الجزائر، المغرب، تونس، ليبيا، وموريتانيا وهذا راجع للظروف التاريخية المعروفة بانتشار الاستعمار الأوروبي وخاصة الفرنسي منه لهذه البلدان كما تعتبر منطقة عبور أساسية إلى دول جنوب أوروبا خصوصا فرنسا وإيطاليا وإسبانيا.

***منهج الدراسة:**

لقد إعتمدنا في هذه الدراسة على:

- **المنهج التاريخي**: وذلك لأن موضوع الدراسة يستلزم إستقراء المعلومات التاريخية التي تساعد على فهم ظاهرة الهجرة السرية والأسباب والعوامل المؤدية لها وقمنا بتوظيفه فيما يخص التطور التاريخي للهجرة غير الشرعية في الدول المغاربية والأوروبي .
- _ **المنهج الوصفي**: استعماله كان يهدف إلى وصف وتحليل الظروف المختلفة التي تحيط بالظاهرة موضع الدراسة من خلال جمع المعلومات الكافية والدقيقة وتحليلها للوصول إلى استنتاجات، وقد تم الاعتماد على هذا المنهج في هذه الدراسة لمعاجة عدة نقاط تتمثل في تحديد الخصائص الجغرافية والأهمية الإستراتجية لدول المغرب العربي والإتحاد الأوروبي ، كما تم الاعتماد عليه في تحليل أثر الهجرة غير الشرعية على الأمن المغاربي والأوروبي.
- **المنهج الإحصائي**: تم توظيف هذا المنهج من خلال الأرقام والبيانات الإحصائية بخصوص نسب البطالة وأعداد المهاجرين غير الشرعيين من الضحايا والموقوفين في دول المغرب العربي تقربنا أكثر لفهم موضوع

* **أدبيات الدراسة:**

موضوع الهجرة غير الشرعية من المواضيع الأكثر استقطابا لاهتمام الباحثين. ومن الدراسات التي تناولت موضوع أثر الهجرة غير الشرعية المغاربية على الأمن الأوروبي هي:

- دراسة للباحث في المجلة العربية للعلوم السياسة عبد الله الحربي في تحليله لمفهوم الأمن ركز فيها الباحث على إعطاء التعاريف المتعددة للأمن وعلاقته بالتهديد.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

- دراسة للباحث هي مذكرة ماجستير طارق رداف بعنوان الإتحاد الأوروبي من إستراتيجية الدفاع في إطار حلف الشمال الأطلسي حيث وضح فيها الباحث الأبعاد المتعددة للأمن بما فيها البعد العسكري والسياسي ضف إلى ذلك أنه تطرق إلى مستويات الأمن المتعددة.
- دراسة للباحثين في جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية عثمان حسن محمد نور وياسر عوض الكريم مبارك في كتاب الهجرة غير المشروعة والجريمة حيث أعطى أهم المفاهيم حول الهجرة غير الشرعية وعلاقتها بالتهديدات الأخرى.
- دراسة أخرى وهي مجلة أكادمية للبحث القانوني بعنوان مكافحة الهجرة غير الشرعية في القانون 01/09 المتضمن تعديل قانون العقوبات في الجزائر، إضافة إلى مذكرة ماجستير بعنوان التعاون الأورو مغاربي لمكافحة الهجرة غير القانونية والتي تطرق فيها الباحث إلى التطور التاريخي للهجرة غير الشرعية نحو أوروبا واهم الأليات والإستراتجيات للحد من هذه الظاهرة .

* **تقسيم الدراسة** : تم تقسيم الموضوع محل الدراسة إل فصلين:

- **الفصل الأول**: عبارة عن إطار نظري ومفاهيمي لموضوع الدراسة قمنا بتقسيمه إلى ثلاثة مباحث تناولنا من خلال المبحث الأول تحديد مفهوم الأمن بالتطرق إلى تعريفه وخصائصه وأبعاده ومستوياته والنظريات المفسرة له، ثم تطرقنا في المبحث الثاني إلى مفهوم الهجرة غير الشرعية بما تشمله من تعريف ومحددات تتعلق بأسباب وأشكال وتصنيفات وأهم المداخل النظرية المفسرة للهجرة غير الشرعية، أما في المبحث الثالث فتطرقنا إلى بعض المفاهيم التي لها علاقة بالأمن وبالهجرة غير الشرعية من خلال علاقة الأمن بالتهديد والدفاع، والاستقرار والرفاهية ، وكذا علاقة الهجرة غير الشرعية بالإرهاب والجريمة المنظمة، وعلاقتها بتهريب المهاجرين والاتجار بالبشر.
- **الفصل الثاني**: وهو بعنوان الهجرة غير الشرعية في المنطقة المغاربية ومعضلة الأمن الأوروبي قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث تناولنا في المبحث الأول موضوع الهجرة غير الشرعية في دول المغرب العربي من خلال التطرق إلى الأهمية الإستراتجية للمغرب العربي والتطور التاريخي للهجرة غير الشرعية في المنطقة إضافة إلى واقع الهجرة غير الشرعية في الدول المغاربية وأثرها على الأمن المغاربي وأهم التدابير المتخذة للحد منها، أما في المبحث الثاني فتطرقنا من خلاله على الهجرة غير الشرعية في أوروبا.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وتناولنا الأهمية الإستراتجية لأوروبا والتطور التاريخي للهجرة غير الشرعية نحو أوروبا وأثرها على الأمن الأوروبي والآليات والسياسات الأوروبية للحد منها، أما في المبحث الثالث فتناولنا فيه ردود الأفعال الأوروبية لمواجهة الهجرة غير الشرعية من خلال التطرق إلى اتفاقيات التعاون في إطار مسار برشلونة و(5+5) وسياسة الجوار الأوروبي وصولا إلى إستراتيجيات الدول المغاربية والأوروبية للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

وختمنا هذا البحث بخاتمة تناولنا فيها أهم نتائج الدراسة.

- **صعوبات الدراسة**:

عند القيام بأي عمل علمي لابد أن يواجه الباحث صعوبات يحاول تذليلها من أجل الوصول إلى هدفه العلمي، والتي ربما هي الدافع للعمل أكثر ، لذلك وعند إعدادنا لهذه الدراسة واجهتنا في البداية صعوبة البحث عن المراجع خاصة بالغة العربية وتبقى فقط التغطية الإعلامية في هذا المجال إضافة إلى المادة العلمية المنشورة في الانترنت وأيضا واجهتنا الصعوبة عند مرحلة تحرير وإعداد هذا العمل.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الفصل الأول

الإطار النظري لدراسة مفهومي الأمن والهجرة غير الشرعية

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

تمهيد:

لقد شكل الأمن على مر التاريخ الهاجس الأكبر للدول التي اعتبرت أن ضمان بقائها واستقرارها من ضمن أولويات سياستها، فالأمن هدف تسعى إليه كل دولة حتى وإن كان ذلك على حساب دولة أخرى ففي حقل العلاقات الدولية ليس هناك عداوة دائمة ولا صداقة دائمة وإنما هناك مصالح دائمة فقوة، الدولة تكمن في أمنها العسكري، وهو الشيء الذي نادى به التقليديون. فأمن الدولة في البداية كان مرتكزا على الجانب العسكري وهو يعني حماية الدولة من أي خطر يهدد كيانها.

ومع التغيرات التي حصلت في الحقل السياسي تغيرت معه المفاهيم التقليدية للأمن فخرجت من دائرتها التقليدية لتظهر معها أخطار جديدة ، فلم يعد الأمن ينحصر فقط في أمن الدولة عسكريا وحماية حدودها وإنما شمل أخطارا جديدة أصبحت تشكل مصدر تهديد لها ومن أمثلة ذلك الأمن الطاقوي والأمن الصحي والأمن الغذائي والأمن الإنساني، هذا الأخير له صلة مباشرة بظهور أزمات تهدد الفرد وهو ظاهرة الهجرة غير الشرعية التي أضحت من أهم أنواع التهديد التي أصبحت تؤرق الدول إذ أصبح لها علاقة مع العديد من الجرائم كالاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين والمتاجرة بالأعضاء والاستغلال الجنسي والمخدرات، الشيء الذي أدى بالعديد من الباحثين والمحللين والصحفيين والسياسيين إلى الاهتمام نظرا للكم الهائل من المتوافدين.

وعليه سنحاول من خلال هذا الفصل والذي سيكون عبارة عن إطار مفاهيمي يشمل جميع المفاهيم التي لها صلة بموضوع البحث من خلال إبراز أهم التعاريف والنظريات المفسرة لكل من الأمن والهجرة غير الشرعية وربط العلاقة بين المفاهيم، كما سيحاول هذا الفصل إلقاء الضوء على أهم الباحثين والمفكرين الذين تناولوا كل من موضوع الأمن والهجرة غير الشرعية.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المبحث الأول: مفهوم الأمن

يعتبر مفهوم الأمن من أصعب المفاهيم التي يتناولها التحليل العلمي، إنه نسبي ومتغير ومركب وذو أبعاد ومستويات متنوعة، يتعرض لتهديدات مباشرة وغير مباشرة ، من مصادر تختلف درجتها وأنواعها وأبعادها وتوقيتها، سوآءا تعلق ذلك بأمن الفرد أو الدولة أو النظام الإقليمي أو النظام الدولي. فهو أحد المفاهيم المركزية في العلاقات الدولية والذي يتسم بالغموض منذ ظهور العلاقات الدولية كحقل علمي مستقل عقب الحرب العالمية الأولى ولقد احتلت القضية الأمنية وضعا مركزيا في السياسات الخارجية لبعض الدول ، التي عادة ما تتخذ الأمن هدفا من أهدافها والذي يتم تحقيقه باتخاذ إجراءات وقائية وأخرى علاجية ، وهي تهدف من ورائه إلى تغيير البيئة المحيطة. ولم يعد الأمن يقتصر على المفهوم التقليدي المعني بالحدود الإقليمية أو بمعناه العسكري وإنما اتخذ أبعادا أشمل من ذلك تنطوي على تطور المجتمع باتجاه تحقيق أهدافه التي تضمن له مصالحه[1].

وسنتناول في هذا المبحث أهم تعاريف الأمن لغة واصطلاحا وأهم مبادئه ومستوياته وصولا إلى النظريات المفسرة للأمن.

المطلب الأول: تعريف الأمن

الأمن ليس من المفاهيم السهلة تعريفها، وليس من المفاهيم المتفق عليها بصورة عامة حيث أنه من الصعب إعطاء تعريف محدد لما تعنيه كلمة الأمن، شأنها شأن كثير من المفاهيم المتداولة التي تفتقر إلى تعريف محدد له شكل قاطع، حيث يظل المفهوم يفتقر إلى ضبط معرفي وحتى إجماع اصطلاحي. تمثل في عدم الوصول إلى تحديد معنى ثابت رغم تعدد الدراسات لمختصة في الميدان وثرائها. وعليه فإن عدم وجود إجماع حول المفهوم هو انعكاس مباشر للقطيعة المعرفية التي تصل إلى حد الصراع الموجود بين النظريات والمدارس الكبرى في العلاقات الدولية وحتى بين المقاربات الأمنية الموجودة[2].

---

[1] عبد الله الحربي، **مفهوم الأمن مستوياته وصيغه وأبعاده دراسة في المفاهيم والأطر**، المجلة العربية للعلوم السياسية العدد 19، 2008 ص9 .

[2] جون بيليس، **الأمن الدولي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة في عولمة السياسة العالمية**.(تر: مركز الخليج للأبحاث دبي) ، 2004 ، ص410 .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

أولا: الأمن لغة: مصدره أمنيا من أمانا، ويعني الطمأنينة والأمان وزوال الخوف والتهديد به، ويقال أمنت غيري بمعنى الأمن والأمان[1].

ولعل أدق مفهوم "للأمن" هو ما ورد في القرآن الكريم في قوله سبحانه وتعالى:(**فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ** (3) **الَّذِي أَطْعَمَهُم مِنْ جُوعٍ وآمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ** (4)). (الآية 3 و4 من سورة قريش) وقوله كذلك " وإذا جاءهم أمر من الأمن والخوف أذاعوا به..." (الآية 83 سورة النساء).

ومن هنا نؤكد أن الأمن هو ضد الخوف والأمن للإنسان هو الطمأنينة والسكينة والاستقرار.

الأمن في اللغة الأجنبية: ترجع الكلمة الإنجليزية "Security" إلى أصلها اللاتيني "securus" المستنبطة من الكلمة المركبة "sine ، cura "حيث تعني sine بدون، وتعني cura اضطراب أي تعني، السلام والأمن.

ثانيا: الأمن اصطلاحا

لطالما أعتبر مفهوم الأمن من المفاهيم المعقدة وهذا ما يفسر لنا محاولات العديد من الباحثين حول دراسة وإجماع لمعناه وهو ما أشار إليه الأستاذ باري بوزان في قوله أنه مفهوم معقد ينبغي لتعريفه الإحاطة بثلاثة أمور على الأقل بدءا بالسياق السياسي للمفهوم ومرورا بالأبعاد المختلف له والانتهاء بالغموض والاختلاف الذي يرتبط به عند تطبيقه في العلاقات الدولية[2]. هذا ما يدفع إلى عرض مجموعة من التعاريف فالأمن " من وجهة نظر دائرة المعارف البريطانية يعني " حماية الأمة من خطر القهر على يد قوة أجنبية".

- ومن وجهة نظر هنري كسينجر وزير الخارجية الأمريكي الأسبق يعني أي تصرفات يسعى المجتمع عن طريقها إلى حفظ حقه في البقاء[3].
- ولعل من أبرز ما كتب عن "الأمن" هو ما أوضحه " **روبرت مكنمارا** " وزير الدفاع الأمريكي الأسبق وأحد مفكري الإستراتيجية البارزين في كتابه " جوهر الأمن ".. حيث قال: " إن الأمن يعني التطور والتنمية، سواء منها الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية في ظل حماية

---

[1] دياب موسى البداينة ، **الأمن الوطني في عصر العولمة. الرياض**: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، 2011، ص21

[2] سليمان عبد الله الحربي ، مرجع سبق ذكره ، ص 12.

[3] لخميسي شيي، **الأمن الدولي والعلاقات الدولية بين منظمة حلف الشمال الأطلسي والدول العربية فترة ما بعد الحرب الباردة**1991- 2008 . الجيزة: المكتبة المصرية للنشر والتوزيع ، 2010 ، ص 14.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

مضمونة ". وأستطرد قائلاً: "إن الأمن الحقيقي للدولة ينبع من معرفتها العميقة للمصادر التي تهدد مختلف قدراتها ومواجهتها لإعطاء الفرصة لتنمية تلك القدرات تنمية حقيقية في كافة المجالات سواء في الحاضر أو المستقبل"[1].

- " **أما من حيث مفهومه الواسع** " في خضم الجدل القائم بين الحفاظ على المفهوم الضيق للأمن وبين توسيعه يدور اتجاه يدعو إلى النزول إلى الفرد كموضوع مرجعي للأمن، من خلال تفسير وإدارة السلوكيات والظواهر الأمنية التقليدية في فترة الحرب الباردة ، أصبحت عاجزة عن تقديم تعريفات مقنعة للسلوكيات الأمنية ، إلى جانب البعد العسكري بروز قطاعات جديدة تميز الاهتمامات الأمنية في ظل تنامي مسارات العولمة منها الاقتصادية والبيئية وتعقد الحياة الدولية[2].
- " **ومن حيث مفهومه الضيق** " والذي يعكس مفهوم الأمن في معناه السياسي الضيق والتصورات التقليدية له برزت أثناء ممارسات السياسة الدولية لما بعد الحرب العالمية الأولى، حيث تم ربط مفهوم الأمن بالدولة للفاعل الأساسي في العلاقات الدولية ، ليشير إلى سلامة وحماية الدولة من الأخطار والتهديدات الخارجية ذات الطبيعة السياسية الدبلوماسية والعسكرية التي يمكن أن تأثر على الدولة تأثيرا ماديا يمس كيانها السياسي والقانوني ووحدتها الترابية[3].

- **تعريف باري بوزان** Barry Bouzan:

يعتبر تعريف باري بوزان من أحدث تعريفات الأمن والأكثر تداولا في الأدبيات الأمنية فالأمن حسبه"هو العمل على التحرر من التهديد وفي سياق النظام الدولي فهو قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقل وتماسكها ضد أي قوى التغيير التي تعتبرها معادية للأمن[4].

---

[1] زكريا حسين-أستاذ الدراسات الإستراتيجية المدير الأسبق لأكاديمية ناصر العسكرية*مصر*

[2] قريب بلال ، السياسة **الأمنية للإتحاد الأوروبي من منظور أقطابه التحديات والرهانات** ، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، جامعة الحاج لخضر باتنة ، 2004 ، ص28 .

[3] خالد معمري ، **التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة**: دراسة في الخطاب الأمني الأمريكي بعد 11سبتمبر، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر،2008 ص18.

[4] Barry Buzan , People States and Fear: The National Security Problem in International Relation. London: Wheat sheaf Book, 1983, p24.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ومن جانب آخر نجد من الباحثين العرب والمفكرين الدين حاولوا تقديم تعريفات مختلفة للأمن نجد مثلا التعريف الذي جاء به" **بطرس بطرس غالي** ": الأمن لا يقتصر على التحرر من التهديد العسكري الخارجي ولا يمس فقط سلامة الدولة وسيادتها ووحدتها الإقليمية وإنما يمتد ليشمل الاستقرار السياسي الاقتصادي الاجتماعي لأن الأمن متعلق بالاستقرار الداخلي بقدر ما هو متعلق ومرتبط بالعدوان الخارجي[1] "_ ويعرفه **عبد الوهاب الكيالي** الأمن بمنظوره التقليدي تأمين سلامة الدولة من أخطار داخلية وخارجية قد تؤدي بها إلى الوقوع تحت سيطرة أجنبية نتيجة ضغوط خارجية أو انهيار داخلي[2].

ثالثا: أثر أحداث 11 سبتمبر2001 على مفهوم الأمن

تعتبر أحداث 11 سبتمبر أحداث هامة في تاريخ العلاقات الدولية التي أثرت على الدراسات الأمنية، حيث أعطتها نقلة نوعية من خلال إدخال العالم فيما سمي بالفوضى الدولية حيث حددت تصنيف جديد للدول وفق الرؤية الأمريكية التي تقضي بوجود دول صديقة ودول مارقة ، وتجدر الإشارة أن الأمن الدولي أصبح مرتبطا بأمن الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاءها[3].

المطلب الثاني: خصائص الأمن وأبعاده

إن الأمن المعاصر يتصف بالشمولية ، فهو ليس مسألة حدود فحسب ولا قضية إقامة ترسانة من السلاح ولا هو تدريب عسكري شاق ، إن كل هذه الأمور وغيرها يتعداها إلى أمور أخرى ذات طبيعة اقتصادية واجتماعية، فهو قضية مجتمعية تشمل الكيان الاجتماعي بكافة جوانبه وعلاقاته المختلفة[4]، فالأمن توسع ليشمل وأبعاد ومستويات عديدة نتيجة التحولات التي ظهرت بعد الحرب الباردة.

أولا: خصائص الأمن

يمكن تصور ثلاث خصائص رئيسية عند ضبط مرجعي للأمن، وهي:

---

[1] بوزنادة ، معمر، **المنظمات الإقليمية ونظام الأمن الجماعي**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ، 1992، ص16.

[2] عبد الوهاب الكيالي وآخرون ، الموسوعة السياسية ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1979 ، ص 131.

[3] حمدوش رياض ، **تطور مفهوم الأمن والدراسات الأمنية في منظور العلاقات الدولية** ، مداخلة ضمن أعمال الملتقى الدولي: الجزائر والأمن في المتوسط جامعة منتوري قسنطينة قسم العلوم السياسية ، الوكالة الوطنية لتنمية البحث العلمي، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية ، الجزائر:2008 ، ص16 .

[4] خالد معمري ، مرجع سبق ذكره ، ص 24.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

أ_ النسبية:

إن سعي الدولة لتحقيق أمنها يتم عبر علاقات تفاعلية مع البيئة الخارجية المشكلة من مجموعة من الدول وعليه فإن مفهوم الأمن متغير باستمرار وتبعا لشدة التغير في البيئة الخارجية، ومن تم يصبح الأمن مسألة نسبية ، أي إنه لا يتحقق بشكل مطلق لأن ذلك يعني التهديد المستمر للدول الأطراف في النظام الدولي.

ب_ الانعكاسية:

وتعني أن الدولة تهدف من وراء توصيف أمنها وتحقيقه إلى الوصول لهدف أعمق هو الحفاظ على مصالح وقيم معينة لأن تهديد هذه الأخيرة يعتبر تهديدا لوجودها المادي بمعنى أن دفاع الدولة عن أراضيها هو انعكاس ضمني للدفاع عن قيم معينة.

ج_ الديناميكية

يتخذ الأمن مفهوما مرنا باعتباره ظاهرة ديناميكية خاضعة للتطور تتسم بالتغيير السريع والدائم والذي يفترض تكيفا إيجابيا معها.

إذن فالأمن ليس مفهوما جامدا ولا حقيقة ثابتة تستطيع الدولة تحقيقها دفعة واحدة بل هو مسالة متغيرة تتأثر بتطور الأوضاع الداخلية وكذا الأوضاع الخارجية على مستوى النظام الدولي[1].

ثانيا: أبعاد الأمن

ونستطيع تلخيص هذه الأبعاد فيما يلي:

أ_ البعد العسكري:

هيمن البعد العسكري على تعريف الأمن خلال الحرب الباردة وفي نهاية التسعينات تقريبا ، فخلال هذه المرحلة كان الأمن لدى مختلف الأطراف يعني تجميع الوسائل والقدرات العسكرية لمواجهة الأخطار الخارجية سواء كانت تلك الأخطار ضربات عسكرية نووية أو حتى هجومات تقليدية، وعليه فقد اعتلى البعد العسكري سلم ترتيبات الأولويات، في حين احتلت المظاهر والأبعاد الأخرى بمراتب ثانوية، حيث تهدف الدول إلى مضاعفة قدراتها العسكرية سواء الدفاعية أو الهجومية بقدر يكفي لمواجهة رغبة الدولة الأخرى في تهديد مصالحها الحيوية أو وجودها المادي أو حتى إجبار

[1] خير الدين العايب ، **الأمن في حدود البحر الأبيض المتوسط في ظل التحولات الدولية الجديدة** ، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلاقات الدولية ، قسم العلوم السياسية ، جامعة الجزائر، 1995 ، ص27.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

باقي الدول على انتهاج سياسات أو القيام بسلوكات معينة[1]، مثل التهديدات التي توجهها الولايات المتحدة لباقي الوحدات ، بتوجيه ضربات عسكرية ضدها في حالة عدم الاستجابة لمطالبها الخاصة بنزع أسلحة الدمار الشامل مكافحة الإرهاب.

فالبعد العسكري يتضمن مجموعة من الإجراءات التي تهدف إلى تحقيق حد مقبول من الأمن، إذ نجد مثلا اعتماد منظومات أو برامج للتسلح أين تعمل الدول على زيادة قدر القوة من حيث العدد **(القوة البشرية والأسلحة)** ، ومن حيث النوع أو الفعالية **(رفع القوة التدميرية للأسلحة المكتسبة)** أي تحقيق الردع ، كما يمكن أن تتضمن تلك الإجراءات الدخول في عضوية منظمات ذات طابع أمني أو دفاعي مثل: الأحلاف العسكرية سواء كانت دائمة أو مؤقتة[2].

ب_ البعد السياسي:

يتجسد البعد السياسي من خلال العلاقة بين الأمن كمتغير والعناصر المكونة للدولة على وجه التحديد السيادة والوحدة الإقليمية، في إطار هذا البعد يميل الحفاظ على الوحدة الإقليمية الحد الأدنى من الأمن كما هو الشأن بالنسبة للمصلحة الوطنية وهذا يكون بواسطة جملة من الإجراءات ذات الأوجه المتعددة مثل: **الحفاظ على الاستقرار على مستوى العلاقات بين مختلف فواعل البيئة الداخلية بهدف تجنب النزاعات الداخلية خاصة في الدول المتعددة عرقيا.**

أما على المستوى الخارجي يخضع الأمن الوطني إلى علاقات الدولة مع محيطها الإقليمي والخارجي بشكل عام ، فعدم دخول الدولة في صراعات مع الدول الأخرى يعطيها مجالا كبيرا لحماية مصالحها وأمنها سواء بشكل فردي أو جماعي.

أما فيما يتعلق بالسيادة فهي في المعنى العام حرية تصرف الدولة لشؤونها الداخلية والخارجية في إطار الشرعية دون تدخل أطراف خارجية ، وعلى المستوى الخارجي يبرز الأمن في بعده السياسي من خلال سعي الدول إلى تدعيم حريتها في متابعة علاقاتها الخارجية في إطار النظام الدولي[3]، لاعتبارات قانونية وأخرى سياسية، و الحفاظ على مركزية الدولة باعتبارها وحدة مستقلة

---

[1] طارق رداف، **الإتحاد الأوربي-من إستراتيجية الدفاع في إطار حلف شمال الأطلسي إلى الهوية الأمنية المشتركة**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، جامعة قسنطينة، 2002، ص ص14-15.

[2] طارق رداف، مرجع سبق ذكره، ص.ص15-16

[3] طارق رداف، المرجع نفسه، ص 16

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ذات سيادة كاملة على أراضيها كقيمة أمنية عليا مقارنة بباقي القيم الأخرى، وعليه ارتبط مفهوم الأمن بدلالات وأبعاد سياسية ، إذ تهدف الدولة إلى استعماله بالشكل الذي يحتوي أهدافا سياسية كبرى **كحماية كيانها ومصالحها من التهديدات الداخلية والخارجية**[1].

ج_ البعد الثقافي:

اكتسبت المتغيرات الثقافية أهمية بارزة في تحليل الظواهر السياسية ، حيث تعرّف بوجه عام على أنها التوجهات القيمية التي تهدي سلوك الأفراد في مجتمع معين ، سواء إنحدرت إلينا من الماضي أو نتجت عن الواقع الاجتماعي ذاته. وعليه فإن البعد المكون لمفهوم الأمن يرتبط بشكل وثيق بالبعد الاجتماعي انطلاقا من الارتباط الوثيق بين الثقافة والمجتمع ، وربما يكون البعد الثقافي أكثر الأبعاد حساسة نظرا لوضعية التفاعل في إطار النظام الدولي الجديد الذي انتقل حسب صامويل هنتنغتون نحو الصدام الحضاري بعد نهاية الحرب الباردة[2].

يتطلب هذا البعد وجود نمط ثقافي لتوجيه المجتمع نحو الاتجاه الصحيح للتفاعل بين مختلف أفراده، إضافة إلى ذلك يتطلب الأمن وفقا لهذا البعد التوفيق بين الثقافات الكلية السائدة لدى المجتمع ككل من جهة، وتلك الثقافات المعروفة باسم الثقافات الفرعية. فالتميز بين الثقافات أو هيمنة ثقافة على ثقافات أخرى يخلق حالة من الصراع الثقافي أو التثاقف، والتي تأخذ أشكالا متعددة أهمها **الحروب العرقية** والتي تجمعها علاقة صفرية مع الأمن أي وجود أحدهما ينفي بالضرورة وجود الآخر، بل يمكن أن تهدد الأمن الوطني في حده الأدنى وهو بقاء الدولة ، عن طريق وصول الصراع إلى حد تقسيم إقليم لدولة أو انفصال أجزاء منها. ويبرز الأمن في بعده الثقافي من خلال "**العلاقات الثقافية الدولية**" التي قد تلتقي بعض الشيء مع ما ذهب إليه هنتغتون في أطروحته **صراع الحضارات** حين يعتقد أن الثقافات تدخل في صراع على مستوى دولي يقود إلى نتائج ترتبط بالقوة الكامنة في كل حضارة أو ثقافة أو بالقوة التي تكتسبها من خلال دفاع الأفراد المنتمين إليها ضد الثقافات الأخرى. غير أن ما يمكن أن يهدد الأمن هو النتائج النهائية لعملية التثاقف[(*)3] وما

---

[1] خالد معمري، مرجع سبق ذكره، ص 25

[2] خالد معمري، مرجع سبق ذكره، ص27

[3] **التثاقف**: كثرة الثقافات داخل المجتمع واختلافها يؤدي إلى حدوث صراعات وعدم الانسجام ، على عكس وجود فكر واحد سائد يساعد على التلاحم.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

يمكن أن تحدثه من تغيرات في النمط الثقافي السائد في المجتمع [1]، أو تهديد التجانس الاجتماعي والثقافي، ومنه نتيجة اتساع الأمن أصبح يشمل الجانب الثقافي وأصبح هناك بعد ثقافي للأمن يتمثل في تأمين الفكر والعادات والثقافات.

د_ البعد الاقتصادي:

يمكن القول بأن البعد الاقتصادي للأمن في أبسط تفسيراته يعني توفير المناخ الملائم لتحقيق النمو الاقتصادي الذي من شأنه المحافظة على الاستقرار للبلد وعدم تعرضه لمشاكل اقتصادية خطيرة تهدد أمنه[2]فالدولة ترسم جملة من الأهداف تكون مستندة على ركائز تضمن نجاحها والتي من بينها القوة الاقتصادية. فالإتحاد السوفياتي وبعد إنهائه لمرحلة الانفراج سنة 1979 بغزوه لأفغانستان تعرض لضغوط أمريكية كبيرة لم تكن ذات طبيعة سياسية أو عسكرية بالدرجة الأولى بل كانت ذات طبيعة اقتصادية، فمن جهة أوقفت الولايات المتحدة المساعدات الاقتصادية التي كانت تقدمها له، ومن جهة أخرى قام الأمريكيون بإطلاق مبادرة الدفاع الإستراتيجي سنة 1983 والتي لم تكن ذات أهداف إستراتيجية فقط بل كانت تهدف إلى إقحام الجانب السوفياتي في سباق تسلح جديد قد يقضي عليه اقتصاديا ، وبالتالي ضرورة الاهتمام بالجانب الاقتصادي وهذا ما ذهب إليه جوزيف ناي الذي دعا أن تقوم الدول بتعظيم منافعها عن طريق الاقتصاد.

والبعد الاقتصادي للأمن يتضمن مجموعة من العناصر تتمثل في:

- القدرة على خلق الثروة والتسيير العقلاني للموارد البشرية والمادية.
- وتيرة منتظمة لإشباع الحاجات الإنسانية ورصد تطور وحجم تلك المدخلات.
- القدرة على التوفيق بين المصالح المتعارضة وإيجاد حلول الوسط لتفادي التصادم بين مختلف أطراف المجتمع.

وبتكامل هذه العناصر يصبح اللجوء إلى السلوك العنيف خيار غير عقلاني ، ويتقاطع مع تحليل "جون برتون John Burton، الذي يعتقد أن اللجوء نحو السلوك العنيف ناتج عن انخفاض

[1] محمد الميلي، **الأبعاد الثقافية والاجتماعية للأمن القومي العربي، في**: الأمن العربي: التحديات الراهنة والتطلعات المستقبلية ، مركز الدراسات العربي الأوربي ، باريس ، 1996 ، ص 117.

[2] أحمد ثابت، "**الأمن القومي العربي: أبعاده ومتطلباته**". في: **مجلة المستقبل العربي**، مركز دراســـات الوحدة العربية، بيروت، العدد 196، جويلية 1995 ، ص 167.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

حجم العائدات الاقتصادية[1]، فالبعد الاقتصادي يكون بتوفير المناخ المناسب لتحقيق احتياجات الشعوب وتوفير الأطر المناسبة لتقدمها وازدهارها[2].

ويهدد الأمن الاقتصادي مجموعة من التهديدات الناتجة عن البيئة الاقتصادية التي أفرزتها الهوة بين الفقراء والأغنياء بسبب ندرة الموارد، وبالتالي تحقيق الأمن الاقتصادي يتطلب ضمان الرخاء والرفاهية والقضاء على الفقر والجوع والحرمان.

ح_ البعد النفسي:

هو الذي يتعلق بتصور الأمن باعتباره تحررا من الخوف وانتفاء التهديد، أي أنه حالة شعورية تجد الدولة نفسها فيها بمنأى عن تهديد الوجود والبقاء ، ولذلك تكون أمام ذاتية أمنية تتعلق بشعور الأفراد والمجتمعات ، ولعل أول ملاحظة يمكن أن ندرجها هنا هي أن إدراك مفهوم الأمن يتم داخل سياقات انفرادية وليس ضمن مسارات مشتركة أو جماعية ، ويمكن أن تصنف ضمن هذا البعد كتابات كل من "كوفمان KAUFMANN، التي ترى بأنه على الرغم من تعدد وجهات النظر التي عالجت موضوع الأمن والدراسات الأمنية، إلا أنها تلتقي في جوهرها عند قاسم مشترك هو التحرر من الخوف، وأيضا كتابات " لينكولن LINCOLHIN " الذي يقول في هذا الصدد: (إن الأمن القومي هو مفهوم نسبي يعني أن تكون الدولة في وضع قادرة على القتال والدفاع عن وجودها ضد العدوان أي أنها تمتلك القدرة المادية والبشرية التي تجعل أفرادها يشعرون بالتحرر من الخوف بما يضمن مركزها الدولي ومساهمتها في تحقيق الأمن الدولي)[3]. والتحرر من الخوف أو الحاجة إلى الأمن هي أولى الحاجيات التي يسعى الإنسان إليها بعد إشباعه لحاجاته البيولوجية الأساسية ، فإذا لم يحقق الإنسان حاجته إلى الأمن استحال العالم كله في نظره إلى عالم من الخوف والتهديد، ولن يستطيع حينها إنجاز أي شيء ذا مستوى أكثر ارتفاع كحاجات تحقيق الذات أو المعرفة على حد تعبير "ماسلو Maslo " عند تصنيفه للحاجيات الإنسانية.

إذن فالأمن من خلال بعده النفسي هو اختصار للتحرر من شعورية الانعدام الأمني كبديل لاحتمالية التهديد الأمني[4].

---

[1] حمدوش رياض، مرجع سبق ذكره ، ص 2.

[2] حمدوش رياض، المرجع نفسه ، ص 4.

[3] خير الدين العايب، مرجع سبق ذكره، ص 8

[4] خالد معمري، مرجع سبق ذكره، ص 25

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ن_البعد البيئي:

يعتبر القطاع البيئي أحد أهم القطاعات بالنسبة للأمن بمفهومه الموسع ، حيث يؤثر النظام الايكولوجي على العلاقات الأمنية. فبتنامي ظاهرة الندرة يؤدي عادة إلى خلق وضعيات صراعية بين الدول خاصة منها دذرة المياه، كما أن الكثير من المشاكل البيئية كالتلوث المائي والجوي وانقراض بعض الأنواع من الحيوانات وتدهور النسيج الغابي، تصنف كلها ضمن القضايا التي تؤدي إلى ارتفاع نسبة الوفيات، المجاعة وتدهور الوضع الصحي العام ، وبتفاعل هذه المشاكل المعقدة مع النمو الديمغرافي السريع في العالم الثالث حول البطالة ، الهجرة...الخ تزداد خطورة هذه المؤشرات التي تهدد بقاء الفرد وحياته ورفاهيته مما يبرز جليا علاقة المنظومة الايكولوجية/ البيئة بمفهوم الأمن البشري.[1] البيئة أصبح لها تأثير على الأمن ، لهذا أصبحت بعدا من أبعاده، لتدخل بذلك في معادلة الأمن والسلم لتشكل لنا ثلاثية **(السلم، الأمن، البيئة)**[2]حيث نشر تقرير لجنة BHUNDTLAND سنة 1987 بعنوان **(مستقبلنا المشترك)**، أدى إلى بروز عدة مفاهيم مثل **نظرية السياسة الخضراء**. فالمشاكل البيئية أصبحت تشكل تهديدا مباشرا لأمن الدول والمجتمعات والأفراد[3].

من خلال ما سبق ، تبين أن للأمن أبعاد كثيرة ومتعددة، وهذا راجع لاختلاف تصورات الباحثين والعلماء، فهناك من ينظر للأمن من زاوية عسكرية وهناك من ينظر إليه من زاوية اقتصادية...الخ. كما أن اختلاف مستويات الأمن أدى إلى أن يكون لكل مستوى في حد ذاته أبعاد مثل: المستوى الفردي يتضمن أن يتمتع الفرد بنصيب من الثروة الاقتصادية وأن يتمتع بحقوقه السياسية أي بعد اقتصادي وسياسي...الخ. كذلك المستوى الوطني من أبعاده زيادة القوة العسكرية للدولة، أي بعد عسكري وزيادة القوة الاقتصادية وهو بعد اقتصادي. وبالتالي فنتيجة لتشعب الأمن، فإننا نجده يشمل ويحتوي كل زاوية من حياة الأفراد والمجتمعات وفي جوهر اهتمامات كل الدول.

---

[1] بلعيد منيرة، **الديناميكيات الدولية الجديدة في الإقليم المتوسطي: دور الجزائر الأمني كفاعل في المنطقة**، مداخلة ضمن: الملتقى الدولي "الجزائر والأمن في المتوسط واقع وأفاق"، جامعة منتوري قسنطينة ، قسم العلوم السياسية، الوكالة الوطنية لتنمية البحث العلمي، 2008 ، ص 102.

[2] مصطفى كمال طلبة، "**الأخطار البيئية ومسؤولية المجتمع الدولي**، **مجلة السياسة الدولية**، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة ، العدد 163 ، جانفي 2006 ، ص ص52-57.

[3] عمارحجار، **السياسة المتوسطية الجديدة للإتحاد الأوروبي: إستراتيجية جديدة للاحتواء الجهوي** ، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلاقات دولية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، جوان 2002، ص ص 70-71.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المطلب الثالث: مستويات الأمن

هناك أربع مستويات للأمن من بينها "الأمن الوطني الأمن الإقليمي الأمن الدولي والأمن الإنساني":

أولا: الأمن الوطني

يتم اعتماد مصطلح وطني كمقابل لكلمة National بالإنجليزية أو الفرنسية. والأمن في هذا المستوى يعني: توفير الآليات والإمكانيات لمكافحة أشكال التغيير العنيف والمخل بجوهر وجود المجتمع، ويرتكز الأمن الوطني على أمن الدولة في إطار حدودها ويتضمن التأمين من الداخل ودفع التهديد الخارجي بما يكفل الاستقرار والحماية للدولة. ويقوم هذا المستوى على متغيرين أساسيين هما:

1. هو مدى سيطرة السلطة السياسية على تفاعل الوحدات في البيئة الداخلية، أي القدرة على ضمان استمرار الأوضاع سواء من خلال فرض احترام مختلف الفاعلين لقواعد العمل السياسي، أو توقيع عقوبات في حالة خرق هده القواعد.
2. يتمثل في العملية التي يتم فيها تحويل المطالب الخاصة بمختلف أطراف البيئة سواء كانت أفراد أم جماعات إلى بدائل أو قرارات، والتي يفترض أن تكون متلائمة مع حاجات الأفراد ، أي خلق حالة من الرضى العام وضبط مختلف ردود الأفعال غير المؤيدة.

فالأمن على المستوى الداخلي يعني: كيفية تعامل السلطة السياسية مع مختلف المؤثرات التي تؤثر على البيئة الخارجية، سواء كانت تستهدف التأثير المباشر على الأمن الوطني مثل: التهديدات الصريحة أو الاستعدادات العسكرية ذات النزعة الهجومية، أو تأثر بصفة غير مباشرة على أمن الدولة مثل: قضايا الهجرة غير الشرعية، تلوث البيئة، الجريمة المنظمة...الخ.[1] فهو حماية كيان الدولة والعمل على استقرارها دون خوف، والتي تعتمد عادة على الإمكانيات والقدرات الذاتية للدولة وعلى قرارها السياسي.[2]

ثانيا: الأمن الإقليمي

يقصد به تكافل مجموعة من الدول والتي يجمع بينها مجموعة من المصالح والأهداف المشتركة وتنشأ فيما بينها تحالفات اقتصادية أو عسكرية لضمان أو بناء الأمن الإقليمي، ولقد ظهر

[1] عمار حجار، مرجع سبق ذكره ، ص73.

[2] رداف طارق ، مرجع سبق ذكره ، ص23-24.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

هذا المصطلح في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الأولى ليعبر عن سياسة تنتهجها مجموعة من الدول تنتمي إلى إقليم واحد وتسعى للتنسيق الكامل لكافة قدراتها وقواتها لتحقيق الاستقرار لأمنها[1]، في محيط الإقليم بما يردع التدخلات الأجنبية من خارج الإقليم والدول المجاورة والمهددة لها.

قد يتخذ المستوى الإقليمي للأمن بعدا آخر، بمعنى أن لا يشترط التواجد في نفس المحيط الجغرافي حتى تتدخل الدول في اتفاقيات ومعاهدات مشتركة، فالواقع الحديث يبين لنا أن العديد من الدول تدخل في اتفاقيات فيما بينها رغم البعد الجغرافي، فالشراكة الأمنية خير دليل على ذلك والهدف منها هو المصلحة بالدرجة الأولى بين الأطراف المتعاقدة.

مفهوم الأمن الأوروبي:

عرف الأمن بصورة عامة علي أنه تحقيق الطمأنينة والاستقرار، أو الأمن ضد الخوف، يأخذ مفهوم الأمن مجموعة من الأشكال مثل : الأمن الغذائي، البيئي، الإقتصادي وغيره، لذا تعددت نطاقات الأمن إلى أمن قومي، إقليمي، جماعي، دولي ، يبدو أن مفهوم الأمن الأوروبي لا يخرج عن دائرة هذه المفاهيم اختلف العلماء والخبراء في تحديد مفهوم و نوع الأمن الأوروبي ففي هذا الإطار ذهبت الدراسات إلى ثلاثة اتجاهات:

- **الاتجاه الأول** : يرى بأن الأمن الأوروبي هو أمن جماعي ، لأنه يضم مجموعة من الدول مختلفة الموقع واللغة والشخصية القومية، حيث يشير مفهوم الأمن الجماعي إلى تعاون مجموعة من الدول فيما بينها باتخاذ سياسات تهدف إلي ردع العدوان المشترك.
- **الاتجاه الثاني**: يرى بأن الأمن الأوروبي هو أمن قومي ، بسبب أنه يضم دول متحدة تحت سياسة الإتحاد الأوروبي.
- **الاتجاه الثالث**: يرى بأن الأمن الأوروبي هو أمن إقليمي يرتبط بإقليم القارة الأوروبية[2].

[1] أحمد الرشيدي ومجموعة من المؤلفين ، **مدخل إلى العلوم السياسية والاقتصادية والإستراتيجية** . المكتب العربي للمعارف ، القاهرة : 2003 ، ص6.

[2] أحمد عمر يحي أحمد ، **الهجرة غير الشرعية** ، المجلة الإفريقية للعلوم السياسية ، جامعة الزعيم الأزهري، السودان ،07 ماي 2015 ، بدون صفحة.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وخلاصة القول أن مفهوم الأمن الإقليمي هو عبارة عن سياسة لمجموعة من الدول تنتمي إلى إقليم واحد وتسعى للدخول في تنظيم وتعاون أمني تسعى من خلاله إلى تفعيل استراتيجيات أمنية للمحافظة على أمنها في المحيط الدولي.[1]

ثالثا: الأمن الدولي

بالرغم من الاختلافات النظرية بين مفهومي الأمن الجماعي والأمن الدولي إلا أن هذا الأخير يعتبر شكلا من أشكال الأمن الجماعي ، حيث ظهر هذا المستوى بعد الانفتاح الذي ميز النظام الدولي والعلاقات الدولية منذ نهاية الحرب العالمية الأولى بزوال المركزية الأوروبية وبذلك أصبح من الصعب على الدول البقاء بمعزل عن القضايا الدولية ، نظرا لزيادة درجة الربط بين البيئتين الداخلية والخارجية وهو ما حاول "جوزيف ناي" و"كيوهان" التعبير عنه بالاعتماد المتبادل، فهذه الوضعية جعلت سياسات الأمن لا تصاغ بالاعتماد على متغيرات وعوامل داخلية فقط، بل أصبحت تتفاعل بشكل كبير مع العوامل الخارجية ، أي أن مصادر الخطر أصبحت عالمية لا تهدد فقط الأمن القومي لدولة واحدة أو مجموعة من الدول بل أصبحت تهدد كل وحدات النظام الدولي، وهذا يعني أن السياسة الأمنية الوطنية أصبحت جزءا من السياسة الأمنية العالمية لمواجهة التهديدات. وحتى يتحقق الأمن الدولي يستلزم إدراك الدول لمجموعة من المبادئ أو الأفكار في إطار علاقاتها الدولية منها:

- التخلي عن استعمال القوة العسكرية واستبدالها بالسلمية مثل المفاوضات.
- لا بد من توسيع إدراكاتها للمصالح الدولية، أي الأخذ بعن الاعتبار مصالح الجماعات الدولية ككل[2].

والأمن الدولي ارتبط بالمنظمات الدولية من خلال:

- وجود جهاز دولي لردع العدوان (مجلس الأمن).
- وجود تنظيم لتجريم العدوان (القانون الدولي).
- وجود إجراءات لدحر العدوان (الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة).

---

[1] معاد البطوش ، **تداعيات الإحتلال الأمريكي البريطاني على العراق وأثره على الأمن القومي العربي**. الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2012 ، ص 42.

[2] هايل عبد المولى طشطوش ، **الأمن الوطني وعناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد**. عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع ، 2012 ، ص 24.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

رابعا: الأمن الإنساني

طرح الأمن الإنساني كمفهوم جديد في العلاقات الدولية والدراسات السياسية في النصف الثاني من عقد التسعينيات من القرن العشرين (1994)[1]جاء كنتيجة للتحولات التي عرفتها فترة ما بعد الحرب الباردة حيث ظهرت مجموعة من التهديدات أثرت على الفرد إستدعت وجوب تحقيق أمن إنساني الذي جوهره الفرد إذ يعنى بالتخلص من كافة التهديدات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها. وهو الحالة التي يشعر فيها بالاستقرار والسكينة والطمأنينة نتيجة لعد وجود ما يهدده أو يقلق سكينته[2].

وبالرغم من أن مستويات الأمن تبدو منفصلة إلا أن العلاقة التي تجمع بين كل منها وطيدة فحسب John Burton فإن حالات الاستقرار في المجتمع الدولي هي إنتشار لحالات النزاع و اللاإستقرار في البيئة الداخلية ، وبالتالي فإن تحقيق الأمن على المستوى الإقليمي مرتبط بمدى قدرة الدول على تحقيق استقرارها وأمنها الداخلي أي الأمن في مستواه الوطني، ومن جهة ثانية يرتبط كل من المستويين الوطني والإقليمي بالمستوى الدولي حيث يؤكد التحليل النظامي للعلاقات الدولية وجود ارتباط بين نمط التفاعل بين وحدات النظام الإقليمي ونمط التفاعل الحاصل في إطار النظام الدولي الكلي. ويبرز ذلك الارتباط بين مستويات الأمن من خلال أحداث الحرب الباردة أين مثلت الأنظمة الإقليمية امتدادا للصراع الثنائي فقد كانت رغبة كل طرف في تحقيق مكاسب سببا في حروب إقليمية أو بالوكالة تتدخل فيها الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفياتي بشكل غير مباشر وهذا ما يمس الأمن الإقليمي إضافة إلى تدعيم الانقلابات العسكرية من أجل تحويل ولاء الدول نحو أحد المعسكرين وهو تأثير مباشر على الأمن في مستواه الوطني ويتضرر الإنسان أو الفرد من كل هذا وهنا يبرز المستوى الفردي حيث يتبين أن هناك ترابط بين مستويات الأمن، كل مستوى يؤثر في مستوى آخر[3].

---

[1] John Burton, global conflicts . Wheat sheaf book . Brighton : 1984, p8.

[2] قريب بلال، **السياسة الأمنية للإتحاد الأوروبي من منظور أقطابه التحديات والرهانات** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة الحاج لخضر باتنة ، 2010 -2011 ، ص ص 38-39.

[3] أحمد الرشيدي ومجموعة من المؤلفين، مرجع سبق ذكره، ص6.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المطلب الرابع: النظريات المفسرة للأمن

نتيجة لتعدد مستويات تحليل الدراسات الأمنية ، انقسمت منظورات العلاقات الدولية سواء المنظورات التفسيرية أو النقدية وأعطت صياغات مختلفة للأمن من خلال اختلاف قراءاتهم للتحولات التي شهدتها العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية ، ثم التحولات الجديدة في النظام الدولي بعد الحرب الباردة، وذلك بسبب الصراع بينها حول فرض تصور معين لمفهوم الأمن.

فالتقليديون (النظرية الواقعية والليبيرالية)، حاولوا الحفاظ على المفهوم الضيق الذي يتعلق بأمن الدولة، في حين النظريات التكوينية (البنائية والنقدية) بالإضافة إلى مدرسة كوبنهاغن التي حاولت إعطاء مفهوم جديد لطبيعة الأمن[1].

أولا: النظرية الواقعية (الواقعية الكلاسيكية والواقعية الجديدة)

إن مفهوم الأمن يعود إلى فترة قديمة جدا في الفكر الواقعي ، فهو موجود في كل الاتجاهات التي تشكل هذا التيار وبنائه النظري، وعند كل المفكرين والمنظرين التابعين لهذا التيار من "**تيوسيديد**" إلى "**هانز مورغنتاو**" إلى "**كينيث وولتز**" و"**ريمون أرون**" "و**هوبز فيري**".

هذا الفكر يرجع إلى اليونان والصين، حيث ورد في جذور النظرية التي أسسها "تيوسيديد" حول الأمن والقوة التي استقاها من الحرب التي دارت بين أثينا وإسبرطة حيث قال: "إن إرساء معايير العدالة يعتمد على نوع القوة التي تستندها وفي الواقع فإن القوي يفعل ما تمكنه قوته من فعله أما الضعيف فليس عليه سوى تقبل ما لا يستطيع فعله".

فالواقعيون هم الأكثر دفاعا عن فكرة اعتبار الأمن من صميم اهتمام وصلاحيات الدولة وحدها، أي أن مفهوم الأمن الوطني يرتبط مباشرة بالدولة ، حيث يفسر الأمن على أنه أمن الدولة ضد الأخطار والتهديدات الخارجية إذ لا يمكن ضمان هذا الأمن إلا بزيادة القدرات العسكرية الوطنية وإقامة تحالفات عسكرية دولية[2].

من أهم مسلمات الفكر الواقعي تتمثل في:

- السياسة لا تحددها الأخلاق، ويؤكد ميكيافيلي في هذا الخصوص أن الأخلاقية هي نتاج القوة وهذا ما يقوله كل من جون بودان وتوماس هوبس.

---

[1] حمدوش رياض، مرجع سبق ذكره، ص272.

[2] تاكايوكي ياماموراء، (تر:عادل زقاغ)، **مفهوم الأمن في نظرية العلاقات الدولية**، نقلا عن الموقع: http://www.geoscites.com/adel.zeggagh/secpt.htlml.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

- تقوم الواقعية على مفاهيم أساسية هي القوة والمصلحة الوطنية، وتركز على ميزان القوى لإقامة السلام والاستقرار الدولي.
- سياسة القوة قابلة للتطبيق في كل زمان (التاريخ) ومكان (الجغرافيا) منذ عهد تيوسيديديس مؤرخ الحروب البولونية وميكيافيلي وهوبز وتوماس مورغانتو وصولا إلى ريمون وكارل وولتر.
- إن النظرية السياسية حسب الواقعيين تتأثر بمفهوم الدولة عند هيغل هي حقيقة موضوعية ذات وجود منفصل عن وجود الأفراد كما ترتبط بالقوة.
- يعتبر مبدأ بقاء الدولة وإستمراريتها هو أهم مبدأ من مبادئ الواقعية، فالاهتمام الأقصى للدول ينحصر في الأمن وهو شرط لتحقيق باقي الأهداف سواء كان بالغزو أو لمجرد نيل الاستقلال[1].

أما الواقعيون الجدد أضافوا فكرة تتعلق بأن الدول تسعى لكسب القوة ليس فقط من أجل القوة وإنما من أجل الدفاع عن أمنها لحفظ بقاءها ، كذلك للتقليص مخاطر المأزق الأمني[2]* إذ يقول كينيث وولتز Waltez Kenneth " **في ظل الفوضى الأمن هو الهدف الأسمى لكن فقط عندما يكون بقاء واستمرارية الدول مضمونا ستبحث هذه الأخيرة عن أهداف أخرى مثل الهدوء، الربح، القوة** "[3].

وفي هذا الصدد ريمون **آرون** Raymond Aronيقول " أنه في حالة الطبيعة، الأمن هو الهدف الأول بالنسبة لكل فرد أو وحدة سياسية"[4].

يقول هوبس فيري " إن الدول كإنسان الذي يعتبر ذئبا لأخيه الإنسان في تفاعلاتها الخارجية، إنما تسعى إلى تحقيق الأمن الذي يعد أولوية قصوى من أولويات سياستها الخارجية.

ويعتبر هانس مورغانتو Hans Morgenthau أكثر منظري الواقعية وضوحا وصراحة في المبادئ والأعمال التي تقدم بها حول النظرية الواقعية التي ترتكز على جانب إستخدام القوة.

---

[1] إبراهيم العناني، **النظام الأمني الدولي**، القاهرة: (دون مكان للطباعة)، 1997، ص97.

[2] **المأزق الأمني**: مفاده أن تحقيق الأمن للدولة "أ" يؤدي إلى حالة اللاأمن بالنسبة للدولة "ب"وذلك نتيجة تسلح الأولى والسباق نحو التسلح يؤدي إلى ضعف الدولة "ب" لعدم امتلاكها التكنولوجيا العسكرية الحديثة مما يؤدي إلى حالة انكشاف أمني أي تسلح "أ" هو بعث للخوف والتوتر لـــ"ب".

[3] Kenneth Waltz, theory of international politics . New York: GR-HILL.1979, P102.

[4] محمد طه بدوي، **مدخل إلى علم العلاقات الدولية**. لبنان: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1972 ص58.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وخلاصة القول المنظور الواقعي يرى أن الأمن القومي المرتبط بالدولة هو قدرة الدول في الحفاض على هويتها المستقاة ووحدتها الوظيفية ، أو قدرة الدولة على البقاء والمحافظة على قيمها مع إستمرار النمو والتقدم طبقا للأهداف المخططة بواسطة الحكومة ، فالدولة إذا هي الموضوع المرجعي للأمن لدى الواقعيين[1].

ثانيا: النظرية الليبيرالية (الليبيرالية الكلاسيكية والجديدة)

الطرح الليبيرالي لم يبتعد كثيرا عن التصورات الواقعية التقليدية إذ تأثر أساسا بكتابات جون لوك امنويل كانط آدام سميث جون ستيوارت ميل والمدرسة كان لها تأثيرا بارزا على الدراسات الأمنية حيث أعاد الليبيراليون النظر في مسالة الأمن من اتجاه أكثر اتساعا وشمولية حيث أن الأمن الجماعي والسلام الديمقراطي من أهم التصورات الليبيرالية للأمن ، حيث يستبدلون مفهوم الأمن القومي وهو التصور الواقعي بمفهوم آخر الأمن الجماعي عبر إنشاء منظمات ومؤسسات دولية وإقليمية تعمل على ضمان وتحقيق الأمن والسلام بطريقة تعاونية بين الدول ، أي وجود فاعلين غير الدولة حيث يتم تشكيل تحالف موسع يضم أغلب الفاعلين في النظام الدولي لمواجهة أي فاعل آخر[2].

ومن أهم المبادئ والأسس التي يرتكز عليها المنظور الليبيرالي تتمثل في:

- التعاون بين الدول بإنشاء مؤسسات ومنظمات تعمل على تحقيق التعاون والأمن وتقليص حدة التهديدات.
- إتباع منطق التعاون والتقارب ومحاولة إيجاد قواسم وقيم مشتركة بين الدول.
- نشر الديمقراطية وتقليص الوازع العسكري.
- نشر القيم الليبيرالية وحرية التجارة الخاصة بفتح الحدود والتبادل الحر وتطوير شبكة رأس المال فوق القومي، هذا التداخل سيؤدي إلى ارتباط المصالح الاقتصادية، وبدوره يقوم على تحقيق الأمن والرفاهية لجميع الفاعلين في النظام الدولي[3].

---

[1] أحمد الرشيدي وآخرون، مرجع سبق ذكره ، ص4-5.

[2] عامر مصباح، **نظرية العلاقات الدولية-الحوارات النظرية الكبرى**. القاهرة: دار الكتب الحديث، 2011، ص117.

[3] جهاد عودة، **النظام الدولي**. نظريات وإشكاليات، الجزائر: دار الهدى للنشر والتوزيع، 2005، ص.ص191-192.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ثالثا: النظرية البنائية

ظهر هذا المنظور أو النظرية مع كتابات "ألكسندر وندت Wendet Alexander و"نيكولاس أونوف Nicolas Onuf " وإيمانويل أدلييرEmmanuel Adler في نهاية الثمانينات وبداية تسعينات القرن العشرين. لقد أشار "**الكسندر وندت**" سنة 1992 بأن الأمن ليس مسألة حتمية بل مسألة إدراك، وأن صناع القرار هم الذين يصنعون هذا الإدراك ، ويجعلون جوانب مادية حقيقية حيث تصبح الحروب والنزاعات ضرورة في العلاقات الدولية ، وبالتالي فإن المأزق الأمني ليس ظاهرة حتمية بل هو تمثيل وتصور عقلي، وبالتالي يمكن إعادة بنائه لصالح الأمن والسلم عوض المصلحة الضيقة والحرب والنزاعات، ومنه فإن غاية الأمن حسب "الكسندر وندت" هو ما تريد الدول تحقيقه وفعله لا ما هو الحقيقة الفعلية[1].

فالبنائية تقوم على مسلمات تتمثل في:

- الدول هي الوحدات الأساسية للتحليل تقوم على أساس التفاعلات الاجتماعية المتواصلة غالبا ما
- تؤدي إلى سلوكات غير مستقرة عادة.
- ذاتية البنى الأساسية للنظام القائم على الدول هي التوزيعات الاجتماعية تتضمن الحد الأدنى
- المشترك بين التفاعلات الاجتماعية داخل الدولة وفهم السياسة الدولية.
- تشكل هويات والقيم الثقافية وحقائق وإدراكات صناع القرار كل هذه المتغيرات تؤدي حسب
- تصورهم إلى تغيير الوضع الدولي من وضع نزاعي إلى وضع سلمي.

ونستطيع أن نقول أن "الكسندر وندت" أعطى مفهوما بديلا للمعضلة الأمنية التي صورها الواقعيون فهو يطرح مفهوم **الجماعة الأمنية** كبديل **لحالة الفوضى الدولية**.

رابعا: المنظور النقدي للأمن

ظهرت هذه النظرية كاتجاه يقوم على إعادة الهيكلة والتقييم في العلاقات الدولية من خلال تبني أفكار جديدة تختلف إلى حد كبير عن تلك التي تبنتها الاتجاهات النظرية التفسيرية ، ومن أبرز مفكري هذا التيار **روبرت كوك**، (Robert cox)، **(جيمس دير** James)، **تيودور أدورنو** (Theodore Adorno) وغيرهم. إن الأمن عند أصحاب هذا المنظور هو مفهوم موسع لا يعتمد على القوة العسكرية فقط بل على متغيرات جديدة ظهرت بعد الحرب الباردة كالعامل البيئي، حقوق

[1] عامر مصباح، مرجع سبق ذكره، ص119

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الإنسان، الهويات، الأمراض، الهجرة... وهي تعتبر الفرد كموضوع مرجعي أساسي لها [1]، حيث أن العمل على حماية الكائن البشري أو الجماعة الإنسانية بصورة شاملة تجعل الهدف الأساسي هو البحث عن وإستراتيجيات لضمان الأمن العالمي الشامل والأمن البشري وهما المفهومان الأساسيان اللذان تقترحهما النظرية في إطار الدراسات النقدية[2].

ومن أهم مبادئ النقديين في تصورهم للنظام الدولي والأمن الدولي والمحلي هي كالأتي:

- النظام الدولي مبني اجتماعيا وليس ماديا وبنية هذا النظام هي التي تحدد سلوكيات الدول إما تعاونا أو تنافسا ومعرفة السلوك أو الطريقة التي تفكر بها الدول، بالإضافة إلى عنصر المعرفة والخبرة بين هده الدول.
- عامل القوة والفوضى في فهم الأمن الدولي من خلال الأفكار والقوانين التي تتبعها المؤسسات تفيد بشكل كبير في تشكيل جماعة أمنية تتمتع بقدر أكبر من السلام، أي أن المعرفة هي انعكاس لرغبات الإنسان
- النظرية النقدية تعتبر الفرد موضوع مرجعي وأساسي للأمن، فبالنسبة لهم مفهوم الأمن الإنساني هو أمن الإنسان من الخوف، القهر، العنف، التهميش، والحاجة، الحرمان وعدم التمكين الاجتماعي وبالتالي هو مجموعة عمليات لحماية الحريات الأساسية لبقاء الإنسان من التهديدات، سواء كانت طبيعية أو مجتمعية.

وبالتالي أصبح الأمن في إطار موسع أمن الدولة + أمن المجتمع + أمن الإنسان، أي الانتقال من الوحدة الترابية وسيادة الدولة ومصالحها الوطنية إلى حماية حقوق الإنسان وحرياتهم وترقيتهم بشكل يمكن ضمان كيانهم وكرامتهم ومستقبل الأجيال القادمة[3].

خامسا: مدرسة كوبنهاغن

تعد أولى المدارس المراجعة لمفهوم الأمن، انطلاقا من إسهامات العديد من المفكرين وعلى رأسهم" باري بوزان" حيث عمدت إلى توسيع مفهوم الأمن كما ركزت المدرسة على مجموعة من الدراسات المتعلقة بالتجليات الاجتماعية للأمن حيث سعى باري بوزان في دراسته المعنونة الشعب، الدول والخوف لإيجاد رؤية معمقة حول الدراسات الأمنية التي تشمل جوانب سياسية واقتصادية

[1] حمدوش رياض، مرجع سبق ذكره، ص279.

[2] حمدوش رياض، مرجع سبق ذكره، ص280.

[3] بلعيد منيرة ، مرجع سبق ذكره، ص101.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ومجتمعية وبيئية وعسكرية ، وانطلق في دراسته من خلال مجموعة من الأفكار من بينها الاعتماد المتبادل ومفهوم الأمن المركب. ساهمت المدرسة في توسيع برامج البحث حول الأمن وتعميقها باقتراح التركيز على وحدات مرجعية غير الدول وعلى قطاعات أخرى غير العسكرية، **ولقد قدم باري بوزان خمسة قطاعات للأمن وهي كالأتي**:

- **الأمن السياسي**: ويعني الاستقرار التنظيمي للدولة ومؤسساتها ومحفظتها على شرعيتها ونظامها السياسي وإيديولوجيتها.
- **الأمن العسكري**: ويتضمن شقين أساسيين قدرات الهجوم المسلح والقدرات الدفاعية، وكذا تصورات الدول ونواياها اتجاه بعضها.
- **الأمن الاقتصادي**: ويتضمن الحصول على الموارد المالية، والثروات الطبيعية والأسواق الضرورية للحفاظ بشكل دائم على الحد الأدنى من الرفاه الاجتماعي، وعلى قوة الدولة.
- **الأمن الاجتماعي**: ويخص قدرة المجتمعات على إعادة إنتاج أنماط خصوصيتها ورموز هذه الخصوصية، كاللغة والثقافة والهوية الوطنية والدينية والعادات والتقاليد وضمان تطوير هذه الرموز وردع التهديدات التي تأثر سلبا على هوية وثقافة المجتمعات.
- **الأمن البيئي**: يتعلق بالمحافظة على المحيط الحيوي والمحلي والكوني[1].

ومن إسهامات المدرسة مفهوم الأمننة*[2] أي إضفاء الطابع الأمني وتخضع شروط الأمننة وفق باري بوزان إلى:

- **الفاعل** : الكيان الذي يجعل هذه الخطوة آمنة.
- **الكائن**: المرجع أي الكائن الذي أصبح مهددا ويجب حمايته.
- **الجمهور**: هو الذي يحتاج إلى إقناع وقبول في عملية الأمننة

ومما سبق نستنتج أن هذه النظريات قد أعطت تعاريف للأمن وقد تغيرت بتغير الأحداث والظواهر الدولية بعد أن كانت مقتصرة على أمن الدول وأنها هي مصدر الأمن ، برز تيار وأعتبر أن أمن الدولة لا يعني أمن الأفراد، وهذه التفسيرات المختلفة راجعة لاختلاف مستويات الأمن ، وراجعة

[1] Copenhague School, in www.Wikepidia.org/Copenhague School (International Relation) 18/03/2013.

[2] **الأمننة**: هي ذلك البناء اللغوي البراغماتي الممارس من نخبة ما والقائم على الاستدلال بوجود تهديد يمس البقاء المادي أو المعنوي لمرجعية أمنية ما.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

إلى أن الأمن ليس له بعد واحد بل هو يشمل كل مجالات الحياة ، لننتقل بذلك إلى الأمن الإنساني الذي يعتبر الفاعل الأساسي في تطوير منظور حركي لأمن الإنسان في ظل عولمة الخوف والمخاطر، بالإضافة إلى تهديدات جديدة تمس الفرد بصفة خاصة استدعت تطورا على المستوى العلمي أي بروز نظريات تحاول أن تقدم تفسيرات تتماشى والظواهر الموجودة.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المبحث الثاني: مفهوم الهجرة غير الشرعية

على الرغم من أن ظاهرة الهجرة ظاهرة قديمة وبفضلها تكونت الحضارات ونشأت المجتمعات، وأصبحت تحتل صدارة الاهتمامات القطرية والدولية نظرا لتعقدها وتشابكها، حيث أصبح موضوع الهجرة غير الشرعية في الأعوام القليلة الماضية من المسائل الرئيسية التي تدعو للقلق في عدد متزايد من البلدان نتيجة لتفاقم آثارها وتسارع وتيرتها بشكل كبير مما يستدعي دراستها وتحليلها بشكل علمي حتى نتمكن من معرفة أسبابها.

المطلب الأول: تعريف الهجرة غير الشرعية

نظرا لكون الهجرة غير الشرعية جزءا من الهجرة بصفة عامة، فإننا سنتطرق إلى تعريفها كمصطلح عام كخطوة أولى ثم نتدرج إلى التعريف غير الشرعي للهجرة وأسبابها وأهم النظريات المفسرة لها.

أولا: التعريف اللغوي: الهجرة اسم من فعل هجر يهجر هجرا وهجرانا، نقول هجر المكان أي تركه، والهجرة هي الخروج من أرض إلى أرض أخرى مفارقة البلد إلى غيره[1].

أما في اللغة الفرنسية فتنقسم الهجرة لغة إلى لفظين:

- اللفظ الأول :Immigré هو الشخص الذي يدخل إلى إقليم الدولة المستقبلة مهاجرا أو وافدا.
- اللفظ الثاني :Émigré هو الشخص الذي يغادر إقليم بلده مهاجرا إلى بلد آخر[2].

أما في اللغة الإنجليزية Immigrate immigrante immigration يهاجر، مهاجر، هجر وتعني الشخص أو الأشخاص الدين يقدمون إلى بلد أجنبي بقصد اتخاذها مقرا دائما.

ثانيا: التعريف الاصطلاحي

الهجرة ظاهرة جغرافية تعبر عن ديناميكية سكانية، هي حركة انتقال البشر من مكان إلى آخر سواء كان في شكل فردي أو جماعي لأسباب سياسية واقتصادية واجتماعية وأمنية. ويمكن التفريق بين الهجرة الشرعية والهجرة غير الشرعية على أساس كون الهجرة تنظمها قوانين وتحكمها

[1] الفيروز أبادي مجد الدين محمد بن يعقوب ، **القاموس المحيط** ، بيروت: دار الفكر، (دون سنة للطبع)، ص167.

[2] Abdel Fatah Mourad, Dictionnaire Mourad. Des Termes Juridiques Economique et Commerciaux 2em partie ,Lieu et Année de publication non spécifies, pp944-945.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

تأشيرات الدخول، وبطاقات إقامة تمنحها السلطات المختصة بالهجرة، بينما الهجرة غير الشرعية تتم بشكل غير قانوني دون حصول المهاجرين على تأشيرات الدخول أو بطاقات إقامة[1].

ثالثا: التعريف الشرعي

الهجرة شرعا معنى عام وهي ترك ما ينهى عنه الله تعالى، ومعنى خاص بالإنتقال المكاني وقد وقعت في الإسلام بهذا المعنى على وجهين الأولى وهي الانتقال من دار الخوف إلى دار الأمن، كما في هجرتي الحبشة الهجرة من مكة إلى المدينة المنورة ، أما الثاني الهجرة من دار الكفر إلى دار الإيمان، وذلك بعد أن استقر النبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة المنورة إلى أن فتحت مكة المكرمة[2]. ولقد ورد مفهوم الهجرة في القران الكريم ، وفي السنة النبوية الشريفة عندما أوصى الله تعالى إلى رسوله الكريم بالهجرة من مكة إلى المدينة المنورة وأمره بالرحيل إلى مكان بعيد عن سلطان الظلم والطغيان وهذا لقوله تعالى " فآمن لوط وقال إني مهاجر إلى ربي إنه هو العزيز الحكيم" سورة العنكبوت[3].

وأيضا لقوله تعالى" إن الذين توفاهم الملائكة ظالمي أنفسهم قالوا فيما كنتم قالوا كنا مستضعفين في الأرض قالوا ألم تكن أرض الله واسعة فتهاجروا فيها فأولئك مأواهم جهنم وساءت مصيرا"سورة النساء[4].

أما علم النفس يعرف الهجرة: حسب " **ويليام ماكدوغل** " بأنها غريزة فطرية في الإنسان، أي امتداد فطري موروث لا يحتاج إلى تمام ، ويدفع الكائن إلى القيام بسلوك خاص في موقف معين[5].

وبالنسبة لعلم الاجتماع فيعرف الهجرة أنها: انتقال الإنسان من موطنه الأصلي وبيئته المحلية إلى موطن آخر للارتقاء وكسب وسائل العيش[6].

---

[1] http://WWW.Ohewar.Org/debat.Show.Art.Asp.oid=144798.

[2] برهان الدين إبراهيم البقاعي ، **الإعلام يعني الهجرة إلى الشام** . (ط1) . لبنان: دار إبن حزم ، 1997 ، ص9

[3] سورة العنكبوت ، الآية 26

[4] سورة النساء ، الآية 97

[5] فيصل دليو وآخرون، **الهجرة العنصرية والصحافة الإلكترونية** . الجزائر: مخبر علم الإجتماع والإتصال ، 2003، ص33.

[6] فيصل دليو وآخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص34

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

كما تعرف الهجرة على أنها انتقال الفرد أو الجماعة من منطقة الإرسال أو منطقة الأصل إلى منطقة الاستقبال أو مكان الوصول وتنقسم إلى نوعين:

أ. الهجرة الداخلية: هي التي تحدث داخل الحدود الجغرافية والسياسية للدولة الواحدة ، وهذا النوع من الهجرة لا يتطلب تأشيرات مسبقة للانتقال من منطقة إلى أخرى.

ب. الهجرة الخارجية (الدولية): هي التي يعبر فيها الفرد أو الجماعة الحدود الجغرافية والسياسية من دولة معينة إلى دولة أخرى بهدف الإقامة الدائمة أو المؤقتة[1].

فالهجرة في ابسط معانيها تعني "حركة الانتقال فرديا كان أم جماعيا من موقع إلى آخر عن وضع أفضل اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا وأمنيا " وهي تصنف حسب مشروعيتها أو قانونيتها إلى الهجرة الشرعية وغير الشرعية[2].

رابعا: تعريف الهجرة غير الشرعية:

فالهجرة تتعدد دلالاتها بين الهجرة السرية الهجرة غير الشرعية الهجرة غير القانونية والهجرة غير النظامية فمفهوم الهجرة غير الشرعية هو إطار شامل لكل هذه الحالات التي تترتب عنها هذه الظاهرة والتي تعني "**إنتقال فرد أو جماعة**" من مكان إلى آخر بطرق سرية مخالفة لقانون الهجرة كما هو متعارف عليه دوليا. أما المصطلح المتداول فهو "الحرقة" ومعناه حرق كل الأوراق والروابط التي تربط الفرد بجذوره وبهويته على أمل أن يجد هوية جديدة في بلدان الاستقبال[3].

خامسا: الهجرة غير الشرعية في القانون

إذ ينطوي المفهوم على دلالات مخالفة للقوانين والنظم المعنية للهجرة وحركة الأفراد وتنقلهم بين الدول. فتعرف بذلك بأنها تلك الهجرة التي تتم بطرق غير قانونية تتمثل في دخول الشخص داخل حدود دولة ما دون وثائق قانونية ومن دون موافقة الدول المستقبلة.

---

[1] عثمان حسن محمد نور، ياسر عوض الكريم مبارك ، **الهجرة غير المشروعة والجريمة** . الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، 2008 ، ص16.

[2] عبد النور ناجي، **الأبعاد غير العسكرية في المتوسط** ، ملتقى حول ظاهرة الهجرة غير القانونية في المغرب العربي ، قسنطينة ، 2008 ، ص119.

[3] عبد النور ناجي ، مرجع سبق ذكره ، ص120.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

- من وجهة نظر الدولة الهجرة غير الشرعية هي خروج المواطن من إقليم دولته بطريقة غير مشروعة سواء عبر المنافذ المخصصة لذلك مثلا استخدام وثيقة سفر ضرورية أو خروجه متخفيا[1].
- " **أما المفوضية الأوروبية** ": فتعتبر الهجرة غير الشرعية هي كل دخول عن طريق البر أو البحر أو الجو إلى إقليم دولة بطريقة غير قانونية وبواسطة وثائق مزورة وبمساعدة شبكات الجريمة المنظمة، أو من خلال دخول منطقة الإتحاد الأوروبي بطريقة قانونية من خلال موافقة السلطات بالحصول على تأشيرة ومن تم البقاء بعد انقضاء الفترة المحددة، أو تغيير غرض الزيارة فيبقون دون موافقة السلطات وأخيرا هناك طالبوا اللجوء السياسي الدين لا يحصلون على الموافقة على طلبهم لكنهم يبقون في البلاد[2].

§ أما المنظمة الدولية للعمل (OIT) فتعتبر الهجرة السرية أو غير الشرعية هي التي يكون بموجبها المهاجرون مخالفين للشروط التي تحددها الاتفاقيات الدولية والقوانين الوطنية ويقصد بها المهاجرين غير الشرعيين كلا من:

§ الأشخاص الذين يعبرون الحدود بطرق غير قانونية وهروبا من الرقابة المفروضة.

§ الأشخاص الذين رخص لهم العمل بموجب عقد، ويخالفون هذا العقد سواء بالقيام بعمل غير مرخص له، أو عمل يعاقب عليه القانون المحلي.

§ الأشخاص الذين يدخلون إقليم دولة ما بصفة قانونية وبترخيص إقامة ثم يتخطون مدة إقامتهم ويصبحون في وضعية غير قانونية.

عموما يمكن تعريف الهجرة غير الشرعية على أنها تلك التي تتم بطرق غير قانونية نظرا لصعوبة السفر وإجراءاته التعجيزية[3].

---

[1] عثمان حسن محمد نور، عوض الكريم مبارك ، مرجع سبق ذكره ، ص17

[2] محمدي شعبان، **الهجرة غير المشروعة (الضرورة والحاجة)، أستاذ بأكاديمية الشرطة، مركز الإعلام الأمني**، جمهورية مصر العربية ، 2006، ص4.

[3] هشام بشير، **الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا: أسبابها، تداعياتها، سبل مواجهتها**، مجلة السياسة الدولية، العدد179، جانفي 2010 ، ص170.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المطلب الثاني: أسباب الهجرة غير الشرعية

ترجع أسباب الهجرة غير الشرعية وفقا الآراء العديد من الباحثين إلى مجموعة من الأسباب نجد منها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والديموغرافية.

أولا: الدوافع الاقتصادية

وهي أهم الأسباب التي تدفع الأفراد لخوض هده المغامرة دون الاكتراث بما فيها من مخاطر أو مخالفات قانونية ، ويمكن تلخيص هذه الأسباب فيما يعانيه هؤلاء المهاجرين من بطالة أو انخفاض مستوى الدخل وتدني مستوى المعيشة في أوطانهم، وفي المقابل التطلع إلى الجنة الموعودة في بلاد المهجر التي تتمثل في الأجور المغرية وتسهيلات البحث العلمي والذي يتلقاه الموهوبون وغيرها من العوامل التي تجذب الأفراد والكفاءات إلى تلك البلاد.

ثانيا: الدوافع الاجتماعية

ترتبط الدوافع الاجتماعية بالدوافع الاقتصادية ارتباطا طرديا، فالبطالة وتدني مستويات المعيشة على الرغم من كونها عوامل اقتصادية إلا أنها ذات انعكاسات اجتماعية وتقنية وأمنية سلبية في ذات المجتمع الذي تنشأ فيه، فالأفراد يتطلعون إلى الهجرة بدافع حلم النجاح الاجتماعي أو بحثا عن الواجهة المفقودة في بلادهم بسبب الفقر ويندفعون نحو الهجرة وقبول المخاطرة من أجل الوصول إلى الضفة الأخرى مهما كان الثمن لدرجة الإذلال أو تكلفهم أرواحهم سعيا وراء تحقيق أحلامهم الذاتية، وتحولت فكرة الهجرة غير الشرعية إلى ضرورة مؤقتة لمدة السنوات الأولى بحيث يتم من خلالها جمع أكبر قدر ممكن من المدخرات اللازمة لضروريات الحياة (الزواج، السكن اللائق وغيرها من المشاريع)، ولهذا تعد الأوضاع الاجتماعية إحدى الدوافع الشديدة التي تدفع الشباب إلى الهجرة إلى البلدان المتقدمة[1].

ثالثا: الدوافع السياسية

تؤدي الصراعات السياسية ونظام الحكم الاستبدادي وعدم الاستقرار السياسي يدفع المواطنين وبنسب كبيرة إلى الهروب من بطش واستبداد هذه الأنظمة.

[1] محمدي شعبان ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 7-8.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

رابعا: الدوافع الأمنية

تتمثل في الحروب الدولية أو الأهلية والصراعات والنزاعات الإثنية والعقائدية من أهم الأسباب التي تولد شعورا بعدم الطمأنينة والأمان مما يدفع أفراد المجتمع إلى الهروب من جحيم وويلات الحروب إلى عالم يحمي أرواحهم وحرياتهم ويضن حقوقهم[1].

خامسا: الدوافع الديموغرافية (السكانية)

يضيف البعد الديموغرافي مزيدا من التعقيد على مشكلة الهجرة غير الشرعية من خلال الزيادة المطردة في تعداد السكان في الدول الفقيرة ، مقابل انخفاض كبير في تعداد السكان في الدول الغنية وفقا لأحدث تقرير لخبراء الديموغرافيا والصادر عن مكتب مؤشرات السكان بواشنطن، وهذا ما يفسر زيادة محاولات الهجرة غير الشرعية من الدول الفقيرة إلى الدول الغنية.

هذه الدوافع ليست الوحيدة التي تجعل الشباب يتوافدون إلى الضفة الأخرى فزيادة على الدوافع المذكورة سابقا هناك دوافع أخرى نذكر منها القرب الجغرافي التاريخ الاستعماري التطور التكنولوجي وتطور مجال الإعلام والاتصال التي أصبحت تنقل صور الحياة ما وراء الستار في الدول المتقدمة وتوهم الشباب بالعيش الرغيد والانفتاح الثقافي الذي يتعارض مع الإسلام (الزواج الإمتثالي، بيوت الدعارة) لكن الواقع عكس ذلك.

سادسا: الدوافع النفسية

تتمثل الأسباب النفسية التي تدفع الأفراد إلى الهجرة غير الشرعية في معاناة المهاجرين من قلق دائم ، نتيجة عدم شعورهم بالأمن والانتماء واحترام أنفسهم وأنهم حققوا ذاتهم في أي وقت من الأوقات مما يؤدي إلى انخفاض الروح المعنوية والطموحات الذاتية للأغراض والأشخاص المهاجرين والتفكير في العودة للوطن الأم مما قد يدفع الفرد للتفكير في الانتحار أو ارتكاب سلوكات غير مرغوب فيها والتي تتعارض مع الأفكار والمبادئ والقيم السائدة في المجتمع مثل الجرائم وهذا ما يسبب له عقدة نفسية[2].

---

[1] ناصر حامد، **إشكالية الهجرة إلى الإتحاد الأوروبي**، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة: العدد 159، يناير 2005، ص 189.

[2] نائب رئيس جامعة الرياض ، ندوة علمية حول: مكافحة الهجرة غير الشرعية التي تشكل خطرا على المجتمع الدولي الذي لم يعد في منأى عن المشكلة، السعودية، الأمن والحياة، العدد 357 ، صفر الموافق ل 1423هـ، ص59.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المطلب الثالث: أشكال وتصنيفات الهجرة غير الشرعية

أولا: أشكال الهجرة غير الشرعية: الهجرة غير الشرعية ذات أشكال متعددة ينتهجها المهاجرون غير الشرعيون من أجل الدخول إلى البلد الذي يقصدونه وسوف نتطرق إلى أهم هذه الأشكال في النقاط التالية:

أ- المهاجرون غير الشرعيون الذين يدخلون البلد بشكل غير قانوني: حالات الدخول غير القانوني متعددة فهناك الدخول عن طريق تزوير الوثائق كجوازات السفر وبطاقات الهوية والوثائق ويتم هذا الأمر من المعابر الحدودية سواء البرية أو البحرية أو الجوية، وهناك الدخول غير القانوني الذي يتم عبر الحدود البرية والبحرية إذ يتجنب المهاجرون السريون معابر الحدود ونقاط التفتيش بطرق متعددة مثل التسلل عبر الحدود كما يعرف على أنه الدخول المستر إلى حدود الدولة خفية بعيدا عن عيون المراقبة والضبط في المراكز الحدودية.

وكذلك هناك الدخول غير القانوني باستعمال القوارب تنتشر هذه الطريقة في أغلب الدول التي تطل على البحر بحيث يدفع من خلالها المهاجرون السريون تكاليف الرحلة بأموال باهظة مع العلم أن هذه الطريقة ليست مضمونة فقد يهلكون في المياه أو يقعون في أيدي خفر السواحل التي تعيدهم إلى بلدانهم.

ب- المهاجرون الذين ينتهكون قواعد الزيارة أو الإقامة: يدخل هؤلاء المهاجرون إلى دول المقصد وعند انتهاء هذه المدة لا يغادرون البلد بل يبقون فيه. ويتم الدخول إلى دول المقصد بحجة متابعة الدراسة ولكن عندما تنتهي المدة المقررة لا يقدم هؤلاء على تجديد رخصة الإقامة ويبقون في الدولة بصفة غير شرعية بعد انقضاء المدة المسموح فيها بالبقاء ، إذن فالهجرة غير الشرعية يمكن أن تنطبق على هؤلاء الأفراد الذين يدخلون بصفة قانونية ولكن لا يجددون بطاقات إقامتهم وبالتالي يصبحون مهاجرين غير شرعيين[1].

ج- المهاجرون الذين ينتهكون نظام اللجوء: إذ يعتبر اللاجئ كل شخص أرغم على مغادرة وطنه الأصلي بحثا عن مكان آمن يعيش فيه بعيدا عن الاضطهاد والعنصرية والحروب وغيرها أو بسبب الرأي السياسي حيث لا يستطيع أن يقوم بحماية نفسه ونظرا لتراجع فرص الهجرة القانونية فإن هذا الأمر يفتح فرصا للهجرة غير الشرعية عن طريق استغلال اللجوء كذريعة فتختفي بذلك فيه صورة

[1] أحمد عبد العزيز الأصفر، **الهجرة غير المشروعة والأشكال والأساليب المتبعة**. مكافحة الهجرة غير المشروعة، الرياض: جامعة نايف للدراسات الأمنية ، 2010 ، ص10.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الهجرة السرية قد يكون لاجئ سياسي وعندما يرفض طلبه يصبح مهاجر سري ومقيم غير قانوني[1].

د- العمال المهاجرين غير الشرعيين: يعبر عنها من خلال ممارسة الشخص للأعمال أو لمهام الدولة المستضيفة غير مسموح له فيها بموجب التأشيرات الممنوحة ، كأن يكون قدومه لغاية السياحة أو الزيارة لكنه يمارس أعمالا غير قانونية ، كما أن فرص العمل غير الشرعية تشكل إحدى الطرق التي تجذب المهاجرين غير الشرعيين بحيث أنها تحفزهم للهجرة السرية وترفع من أعدادها مادامت هذه الفرص متوفرة في الضفة الأخرى التي يقصدها المهاجرون غير الشرعيون التي تساهم في إخفائهم عن سلطات ذلك البلد طوال المدة التي يقضونها لكن رغم ذلك فأنهم يعانون من قرارات الطرد الجماعي عند اكتشافهم والتمييز العنصري ويتعرضون لانتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان[2].

وفي ظل هذه الأشكال التي ينطوي عليها مفهوم الهجرة السرية يمكن الإشارة إلى أن ظاهرة الهجرة غير الشرعية ظاهرة معقدة يعاني منها كلا الطرفان، كما يجب الإشارة بأن هذه الأشكال ما هي إلا بعض من النماذج للهجرة غير الشرعية فهناك أشكال أخرى متعددة قد تصل إلى حد تورط السلطات في بعض الأحيان وأرباب العمل كالاختطاف والمتاجرة بالشباب والفتيات واستغلال الأعضاء البشرية كما يمكن أن تكون شكلا من أشكال القضايا السياسية مثلا للضغط على دولة ما وتهدد كيانها كتهريب الأشخاص الحاملين للفيروسات والأمراض المعدية حتى تتخلص من الوباء أو لها غايات من أجل ظهورها على الصعيد الدولي ببيعها للقاح أو الدواء كما يمكن لدولة أن تمارس شكل الهجرة السرية في تهريب شخصية سياسية المتورطين في أعمال غير قانونية وغيرها من الأمثلة.

ثانيا: تصنيفات الهجرة غير الشرعية: هناك من يصنف الهجرة غير الشرعية وفقا لمعايير كنطاق الحدود السياسية أو رغبة الفرد أو الجماعة المهاجرة أو طول الفترة الزمنية وعدد المهاجرين.

---

[1] إيناس محمد البهجي، **الأسس الدولية لحق اللجوء السياسي والإنساني بين الدول** . القاهرة: المركز القومي للإصدارات القانونية ، 2013 ، ص21.

[2] عبد القادر رزيق المخادمي، **الهجرة السرية واللجوء السياسي** . الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ،2012 ، ص39.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

أ- وفقا لرغبة وإرادة الفرد أو الجماعة المهاجرة

- **هجرة اختيارية**: الهجرة الاختيارية تشمل كل أنواع الهجرة الداخلية والخارجية التي يقوم بها الأفراد أو الجماعات بإرادتهم في التنقل من مكان إلى آخر أو من بلد غالى آخر دون ضبط أو إجبار وفقا لظروفهم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتعليمية.
- **هجرة إجبارية أو اضطرارية**: إن الهجرة الاضطرارية هي هجرة قهرية أو قسرية يضطر فيها الأفراد أو الجماعات إلى النزوح من مناطق إقامتهم الأصلية لأسباب كثيرة طبيعية كالزلازل والفيضانات ، أو دفاعية أو عسكرية من أجل الحفاظ على الأمن أو تنظيمية أو سياسية[1].

ب- وفقا لمعيار طول الفترة الزمنية

- **هجرة دائمة**: هي عملية انتقال الأفراد أو الجماعات من منطقة الإقامة المعتادة إلى منطقة أخرى وما يتبعه من تغير كامل لظروف المهاجرين الذين يتركون محل إقامتهم ولا يعودون إليه مرة أخرى.
- **هجرة مؤقتة**: تمثل الهجرة التي ينتقل فيها الأفراد أو الجماعات من منطقة إلى أخرى انتقالا مؤقتا وذلك لأسباب اجتماعية واقتصادية، مثل هجرة العمال في موسم العمل أو حركة الاصطياف.

ج- وفقا لمعيار عدد المهاجرين

- **الهجرة الفردية**: وهي التي تعتمد على القرار الفردي أو الشخصي لمهاجر واحد أو أسرته ، ولا يرتبط ذلك بأهداف قومية أو عنصرية.
- **الهجرة الجماعية**: هي التي ترتبط بجماعات تشترك معا في أصول واحدة أو تواجه ظروفا اقتصادية أو دينية واحدة[2].

د- وفقا لنطاق الحدود السياسية والإدارية

- **هجرة داخلية**: هي عملية انتقال الأفراد أو الجماعات من منطقة إلى أخرى داخل المجتمع ولها نوعان هما الهجرة الوافدة والتي تعني الوفود إلى منطقة الاستقبال أما الهجرة النازحة والتي تعني النزوح من منطقة الأصل أو المنطقة التي تحدث منها الهجرة.

---

[1] منال سعد صالح، **دراسة بعض العوامل المؤثرة على هجرة الشباب الخريجين إلى المجتمعات الصحراوية الجديدة**، رسالة ماجستير غير منشورة ، القاهرة: جامعة القاهرة ، كلية الزراعة ، 2006 ، ص22.

[2] منال سعد صالح، المرجع نفسه، ص23

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

- **هجرة خارجية أو دولية**: وهي انتقال الأفراد خارج حدود أوطانهم، وهي نوعان هما الهجرة الوافدة التي تعني الوفود إلى البلد المستقبل للمهاجرين والهجرة النازحة والتي تعني النزوح من البلد التي تحدث منها الهجرة[1].

المطلب الرابع: المداخل النظرية المفسرة للهجرة غير الشرعية

تنوعت المداخل النظرية المفسرة للهجرة غير الشرعية واختلفت بين المدخل الاقتصادي والمدخل النفسي والمدخل الاجتماعي، هذا الاختلاف لا يعد اختلاف تناقض بقدر ما أنه إختلاف تنوع وتكامل، على أساس طبيعة الظاهرة المدروسة كونها ظاهرة مركبة العوامل.

أولا: المدخل الاقتصادي

أكدت مختلف الدراسات الاقتصادية على الفوارق في توزيع الدخل بين الأفراد، إذ يعتبر هذا الأخير من أهم العوامل المسببة للهجرة الخارجية كما أن حدوث الهجرة يرتبط بالحالة الاقتصادية الصعبة في الموطن الأصلي للمهاجر غير الشرعي والتي تدفع به لمغادرة بلده وتركه. ففي التحليل النيوكلاسيكي الحديث المبني على المفاضلة بين المزايا والتكاليف وتعظيم المنفعة بأقل الأثمان ، بحيث تعد الهجرة استثمارا قادرا على إحداث فائض صاف إيجابي يتأتى من الفارق بين الدخل المتحصل عليه في بلد الأصل والدخل المتوقع الحصول عليه في بلد المضيف[2]، كما نجد العديد من المنظرين الماركسيين انطلقوا من اعتبار أن العامل الاقتصادي هو المسلمة الرئيسية في قضية الهجرة، وسياسة الهجرة بصفة عامة وهذا لتعظيم الأرباح والمكاسب من خلال اليد العاملة ولقد ركزوا على العديد من العناصر:

- اليد العملة المهاجرة جزء من بنية الرأسمالية ومن هنا فالرأسماليون يعملون على تشجيع الهجرة باستمرار بهدف الحفاظ عل تدفق اليد العاملة المهاجرة الرخيصة.
- تعمل الهجرة على خلق الانقسامات داخل الطبقة العاملة للدول الرأسمالية والتشجيع على الهجرة والتحكم في اليد العاملة المهاجرة بسهولة ذلك لأن اليد العاملة تعطي حلولا لازمات تحل بالنظام الرأسمالي.

---

[1] منال سعد صالح ، المرجع نفسه، ص ص 23-24.

[2] عبد الفتاح العموص، **المحددات النظرية للهجرة الخارجية المتوسطية**، تاريخ التصفح:2016/04/23، نقلا من الموقع: http:bloc.abhatoo, net, ma/MG/doc/afthar,p75

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

- اليد العاملة المهاجرة تستهلك كثيرا مقارنة باليد العاملة المحلية فهي تقلل من إمكانية حدوث التضخم.
- تعتمد هذا المدخل على تفسير ظاهرة الهجرة باعتبارها شكل من أشكال الاستغلال من قبل دول المركز بهدف الحفاظ على معدلات الإنتاج.

ثانيا: المدخل النفسي

يهتم علماء النفس بدراسة مفهوم الذات بحكم أنه يمثل حجر أساسي في بناء الشخصية ويشكل إطار مرجعي لفهمها وبالتالي فهم الذات هو المفتاح الأساسي لدراسة شخصية المهاجر غير الشرعي، وعليه فان تحقيق الفرد لذاته يتطلب أكثر من مجرد إشباع الحاجات السيكولوجية والغرائز النفسية.

وتعتبر نظرية العالم النفساني الأمريكي إبراهام ماسلو (Abraham Harold Maslow) من النظريات النفسية الهامة التي درست حاجات الإنسان البيولوجية والاجتماعية والنفسية وغايات الفرد التي تنمو على شكل هرم تصاعدي، ويقسم احتياجات الإنسان إلى خمسة وهي كالآتي:

1. الحاجات الفيزيولوجية: (الطعام والشراب والسكن والزواج) وهي التي تضمن استمرار بقاء الإنسان على قيد الحياة.
2. حاجات الأمن (النفس المسكن والوظيفة): وأي تهديد لهذه الحاجات هو تهديد لحياته.
3. حاجات الانتماء (الجماعة والمجتمع): إن الإنسان اجتماعي بطبعه يميل إلى التجمع والتفاعل ولا يمكنه أن يعيش بمعزل عن الآخرين.
4. حاجات تقدير الذات(الرضى عن النفس الشعور بالسعادة): يتطلع الإنسان لإشباع حاجاته الذاتية وهذا يولد الشعور بالرضى وهو ما يدفعه إلى تحقيق أهدافه[1].

وجد ماسلو من خلال ملاحظاته أن هذه الحاجات إذا لم تتحقق ستدفعهم إلى التمرد على معايير المجتمع والقوانين الدولية فيفكرون في الهجرة غير الشرعية بغية تحقيق هذه الحاجات والبحث عن حياة أفضل للتخلص من البطالة والفراغ وحالات الاكتئاب والضيق*[2].

---

[1] سميرة صالح ، **أثر ضغوط الحياة على الإتجاهات نحو الهجرة إلى الخارج** ، بحث مقدم لنيل درجة ماجستير، قسم علم النفس وعلوم التربية ، جامعة مولود معمري ، تيزي وزو، 2010 -2011 ، ص 77.

[2] * الشعور بعدم الرضى عن النفس وعدم تحقيق هذه الحاجات يولد للفرد الشعور بالتهميش خاصة وإن كانت الدولة لا تولي الإهتمام بفئة الشباب ولا تلبي حاجاتهم من الأمن وفرص العمل والاستقرار.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ثالثا: المدخل الاجتماعي

يرى علماء الاجتماع أن الهجرة السرية هي إفراز اجتماعي ناجم عن مظاهر السلوك والتفاعلات والعمليات الاجتماعية المتنوعة التي تحدث داخل المجتمع وهذا ما يفسر ارتباط معدلات الهجرة السرية لبعض المتغيرات الاجتماعية مثل الحراك الاجتماعي والصراع الثقافي، أما الجانب الثاني يربط بين الهجرة السرية والتفاعل الذي يحدث بين الأفراد داخل البناء الاجتماعي وهو ما استخلصه علماء الاجتماع وفقا لثلاثة أبعاد:

- البعد الفردي: يمكن في الضغوط النفسية الداخلية التي تؤثر بصفة مباشرة على الفرد فتدفعه إلى الهجرة السرية.
- البعد الاجتماعي: يقوم نتيجة وجود تنظيمات اجتماعية أو عصابات ترى أن الهجرة السرية سلوك شروع ولذلك شددت التشريعات الحديثة على تسليط العقاب على العصابات والأشخاص المساعدين لهم (المهربين).
- البعد الظرفي: يقوم نتيجة للأحداث المفاجئة التي يتعرض لها الأفراد بسبب الضغوطات البيئية القاسية (العنف الاجتماعي، الانحراف، الإجرام)[1].

يرى كذلك الأستاذ إيميل دوركايم أن الهجرة السرية هي انتحار أناني سببه النزعة الفردية المتطرفة التي تدفع الفرد عن الانفصال عن ثقافته التي يعيش فيها كما أنه تحدث عن تفكك قواعد الضبط الاجتماعي والروابط الاجتماعية وهي النظرية التي تفسر الهجرة غير الشرعية.

[1] سميرة صالح، مرجع سبق ذكره ، ص78

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المبحث الثالث: المفاهيم المشابهة للأمن والهجرة غير الشرعية

يمتلئ الحقل السياسي بالعديد من المفاهيم وهي ذات علاقة متشابكة مع بعضها البعض بل أن بعضا منها يمتد ليتعدى الأسوار السياسية لتشابك المصطلح مع مصطلحات في الحقول الأخرى من المعارف. لذلك فدراسة أي موضوع أو أي مصطلح يفرض التعرف على باقي المصطلحات التي لها صلة بذلك المصطلح وهذا بقصد التعمق أكثر في موضوع البحث. ضف إلى ذلك فهم المصطلح فهما أفضل للتوصل إلى حقيقة المفاهيم والتعريفات ويثري الموضوع ويزيده اهتماما أكثر من قبل الباحثين. وسنحاول من خلال هذا المبحث ربط كلا من المفهومين بالمفاهيم التي لها علاقة وصلة بالموضوع.

المطلب الأول: الأمن وعلاقته بالتهديد والدفاع

أولا: علاقة الأمن بالتهديد

إن العلاقة بين مفهومي الأمن والتهديد علاقة تأثير متبادل وعند تفسير مفهوم الأمن لا بد من تحديد مصادر التهديد. فالباعث على الشعور بالخطر أو التهديد يستدعي الحاجة إلى إتخاذ إجراءات تهدف إلى تحقيق الأمن، تلك الإجراءات التي من الطبيعي أن تكون متوافقة مع المخاطر أو التهديدات الفعلية أو المحتملة[1]. ويقصد بالتهديد من منظور الأمن القومي هو شخص أو حالة يحمل إمكانية الإضرار بالمصالح الوطنية، ومن الناحية النظرية يجب أن تكون سياسة الأمن القومي مستمدة من تحليل يؤدي إلى سلسلة من الاستجابات لتقليص حجم الضرر الذي تسببه التهديدات أو لمنعها من إحداث ضرر بشكل مطلق. فالتهديدات الطارئة تعتمد جزئيا على استجابة المرء لها ويمكن أن تسبب ضررا عظيما أو ضررا محددا أو لا تسبب ضررا على الإطلاق، وذلك حسب ما يقوم به المرء.ومثال ذلك التهديد المتمثل في هجوم عسكري من قوة معادية.أما الأخطار غير الطارئة فتسبب الأذى بغض النظر عما يقوم به المرء إزائها. ومن أمثلة ذلك الكوارث الطبيعية (كالزلازل) مع أن البعض منهم ينكر اعتبار الكوارث الطبيعية تهديدات.

إن تحليل مفهوم التهديدات ينطلق من فهم حقيقة التحولات الدولية والإقليمية وانعكاسها على صعيد الأمن فتلك التحولات قد أدت ، تحولات مماثلة لمصادر التهديد من بروز إشكالية عدم اليقين وهو

[1] سليمان عبد الله الحربي، مرجع سبق، ذكره ص 27

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

انعدام القدرة على التحديد الدقيق لمصادر التهديد مما أدى إلى تعدد الرؤى حول أساليب ووسائل وإستراتيجيات تحقيق الأمن[1].

وفي ضوء تلك التحولات الجديدة في البيئة الأمنية ركز التفكير الأمني الحديث على محاولات توسيع المفهوم الضيق للأمن من بعده العسكري ليشمل، مجموعة أوسع من التهديدات المحتملة بما في ذلك التهديدات الاقتصادية، والبيئية... وقد اهتمت الدول بكافة مستويات التهديد من تهديد الأمن الإنساني وصولا لتهديد الأمن العالمي[2].

إن دراسة أبعاد ومصادر وأنواع التهديدات ضرورة لابد منها لتحديد العمل الإستراتيجي الجماعي لردع تلك التهديدات وإدراك مصادرها لصياغة رؤية مشتركة لمواجهتها أو التقليل من مخاطرها. هناك مجموعة من العوامل المؤثرة في تحديد التهديدات التي تواجه الأمن بمستواه العام أو على المستوى الإقليمي:

- التهديد طبيعة: ويقصد به نوعه وأبعاده سوءا السياسية أو الاقتصادية أو العسكرية أو الاجتماعية.
- التهديد مكان: اتجاهاته ومدى قربه سوءا كان مباشر أو غير مباشر،أو بعده الجغرافي أو الديموغرافي ومدى انتشاره وتأثيره الشامل لعدة دول أو محدد من طرف آخر.
- التهديد زمان: تأثيره الحالي أو (مستمر،المستقبلي ومدى إستمراريته) مؤقت وهل هو ثابت أو متغير
- التهديد درجة: حيث كلما زادت درجة قوة التهديد وخطورته تطلب ذلك تعبئة شاملة للقوة الإقليمية للحد من تأثيره.
- الموارد تعبئة: ترتبط كثافته بحجم وخطورة التهديد الأمر الذي يتم في ضوئه إتخاذ إجراءات تعبئة مناسبة من حيث حشد الموارد والجهود للحد من تأثيره: (Type Threats by sector) يقدم باري بوزان تصنيفا قطاعيا للتهديدات الأمني[3].

---

[1] بول روبنسون، قاموس الأمن الدولي (دراسة مترجمة) ، الإمارات العربية المتحدة ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، 2009 ، ص303.

[2] بيون هاغلين و إليزابيث سكونز، القطاع العسكري في محيط متغير، **في التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي**. (ترجمة فادي محمود وآخرون) ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 2004 ، ص446.

[3] Barry Buzan, People **States and Fear: The National Security Problem in International Relation**. London: Wheat sheaf Book, 1983, p85.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

- تهديدات تستهدف القطاع العسكري: وهي التي تمس بالقدرات العسكرية للدولة بما يهدد وحدتها الترابية.
- تهديدات تستهدف القطاع السياسي: وهنا تأخذ التهديدات الأمنية بعدين أحدهما داخلي ويشمل كل ما يتعلق بالمساس بالقيم الديمقراطية وكذا النشاطات المناهضة لمؤسسات الدولة ورموزها.
- تهديدات تستهدف البعد الخارجي: أما البعد الخارجي فيتعلق بمدى تأثير النظام الدولي على الدولة كوحدة سياسية.
- تهديدات تستهدف القطاع الاقتصادي: ويتعلق الأمر بمدى القدرة على توفير الموارد ومدى قدرة الدولة على تلبية متطلبات السكان بما يضمن لهم مستوى معيشي مقبول يجعلهم بمنأى عن البطالة والفقر.
- تهديدات ذات طبيعة مجتمعية: وهي التهديدات التي تستهدف التكامل الوحدوي الثقافي الاجتماعي للعناصر الاجتماعية[1].

ثانيا: علاقة الأمن بالدفاع

فالدفاع هو حماية المصالح الإستراتيجية للدولة من كافة التهديدات بما فيها اللينة والصلبة وذلك بتسخير كل الإمكانيات المادية والبشرية وهذا يعني أن الأمن يقترن بالدفاع ، أي أنه من أجل توفير الأمن للدولة لا بد أن تكون في أتم الاستعداد للحرب وأن تكون لها القدرة على الدفاع حتى تحقق الأمن على المستوى الوطني وتحقق الأمن والاستقرار لمواطنيها وبالتالي فإن قوام الأمن هو الدفاع[2].

المطلب الثاني: الأمن وعلاقته بالاستقرار والرفاهية

أولا: علاقة الأمن بالاستقرار

المفهومان مرتبطان ببعضهما البعض بشكل وثيق والعلاقة بينهما علاقة سبب بنتيجة فلا يمكن تحقيق استقرار من دون أمن ولا يمكن أن يكون هناك أمانا من دون استقرار.

---

[1] Barry Buzan, opi cit, p85.

[2] بوزغاية جمال، **مفهوم الدفاع** في: مجلة الجيش، مديرية الإعلام والتوجيه، الجزائر، العدد 462، جانفي2002، ص8.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

فلأمن هو قدرة الدولة في الحفاظ على أمنها وحماية مكتسباتها الحضارية في مواجهة التحديات الداخلية والخارجية. أما الاستقرار فهو الحالة الناتجة عن الأمن، وعكسها حالة عدم الاستقرار التي تتراوح بين الاضطراب والفوضى الشاملة.

يرتبط بالأمن والاستقرار قدرة الدولة على تطبيق قوانينها وفرض النظام في المجتمع ولذلك تكون مسالة الأمن والاستقرار مسؤولية جماعية مشتركة لا تقتصر على جهة حكومية واحدة أو إحدى السلطات الثلاث المعروفة في الدولة أو المؤسسات العسكرية وإنما تشترك فيها كافة الأطراف وتتحمل المسؤولية بالإضافة إلى مسؤولية المواطنين وكذا مؤسسات المجتمع المدني والجمعيات السياسية ووسائل الإعلام المختلفة وعدم تحمل مسؤولية الأمن يعني اختلال الاستقرار.

أما على المستوى الفردي (أفراد المجتمع) يعتبر المسؤول الأول في حفظ الأمن والاستقرار في المجتمع وهذا يتم عن طريق الالتزام بالقوانين والأنظمة حتى لو أن هناك حرية التعبير عن الرأي العام فتبقى الدولة دائما هي الفاعل الأساسي في ضبط الأمن والإجراءات لعدم انتشار الفوضى.

ثانيا: علاقة الأمن بالرفاهية

تعني قدرة الدولة على تحقيق أمنها الشامل مما يؤدي إلى تحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمواطنين، ويؤدي هذا إلى رفع معنوياته وتوفير الحياة الميسورة له وإشباع حاجاته، فالرفاهية هدف وغاية في حد ذاتها تساعد على تحقيق الأمن الإنساني بتوفير كل ما يطلبه في مختلف المجالات مثال: **الأمن الغذائي**[1]*، **الأمن الاقتصادي، الأمن الصحي**. فالرفاهية آلية تساعد على تحقيق الأمن في كافة مستوياته خاصة على المستوى الفردي والوطني[2].

المطلب الثالث: الهجرة غير الشرعية وعلاقتها بالإرهاب والجريمة المنظمة

أولا: علاقة الهجرة غير الشرعية بالإرهاب

تعتبر ظاهرة الإرهاب من أبرز التهديدات الأمنية التي تشكل تهديدا أمنيا وإستراتيجيا لدول العالم باعتبارها ظاهرة عابرة للحدود تعتمد على العنف والقوة ، وأحداث 11 سبتمبر قد نقلت المتوسط

[1]*الأمن الغذائي: هو توفير الغذاء بالكمية والنوعية اللازمين للنشاط والحيوية وبصورة مستمرة لكل أفراد الأمة اعتمادا على النشاط المحلي، فكلما تحقق الأمن الغذائي للدول كلما استطاعت التحرر في عدة مجالات سواء كانت سياسية أو اقتصادية... الخ.

[2] أحمد الرشيدي ومجموعة من المؤلفين ، مرجع سبق ذكره ، ص18

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وخاصة الضفة الجنوبية إلى أولويات الاهتمام الأوروبي والأمريكي، حيث أصبح الإرهاب والهجرة من أكثر العوامل حساسية على الأمن الدولي, ولقد اتفقت مختلف المنظمات الدولية والمجتمعات الإقليمية كالأمم المتحدة والإتحاد الأوروبي والجامعة العربية على أن ظاهرة الإرهاب تشكل تهديدا كبيرا للمجتمع الدولي يجب محاربته ، فهي تعتمد على العنف وتهديد الأشخاص والممتلكات مما يصعب عملية التحكم بها[1].

ويمكن تعريف الإرهاب أنه كل فعل منظم من أفعال التهديد أو العنف، التي تسبب فزعا أو رعبا والفوضى والاضطراب، من خلال عمليات الاغتيال وحجز الرهائن وغيرها من الممارسات[2].

كما عرفت الولايات المتحدة الأمريكية الإرهاب أنه مجموعة من الأشخاص أو الأفراد التي تقوم بكل أعمال العنف الخطيرة بقصد تهديد الأشخاص، وتدمير الممتلكات والتسبب في موتهم والموجهة أيضا إلى منظمات ومواقع سكنية أو حكومية أو دبلوماسية وارتكاب كل أنواع الجرائم بهدف زعزعة الاستقرار، إن ارتفاع نسبة الهجرة غير الشرعية في دول العالم خاصة الدول المتقدمة، أصبحت هاجسا أمنيا وهذا راجع للعلاقة المحتملة بين الإرهابيين والمهاجرين غير الشرعيين الذين لا يمتلكون وثائق تثبت هويتهم فيقومون بارتكاب جرائم إرهابية من خلال انتمائهم إلى جماعات مسلحة متطرفة التي تقوم بعمليات التخريب والفوضى من أجل تحقيق أهدافها إن ارتباط الهجرة غير الشرعية بالإرهاب يساهم في تهديد أمن الأشخاص والدول حيث يتم زرع العناصر الإرهابية وسط المهاجرين غير الشرعيين، ونشر الأفكار المتطرفة وسطهم مما يؤدي إلى قيامهم بأعمال إرهابية، والمساعدة في تهريب الأسلحة والمتفجرات لدول المهاجر إليها وزعزعة استقرارها[3].

ويمكننا توضيح علاقة الهجرة غير الشرعية بالإرهاب ، من خلال هجرة الأفراد بأعداد كبيرة إلى الدول المستقبلة تطرح مشكلة تزايد نسبة السكان والاندماج في هذه المجتمعات، مما يؤدي إلى الشعور بالاغتراب وعدم رضا المهاجرين بأوضاع التي يعيشونها، مما تدفعهم إلى الانقسام إلى

---

[1] عبد النور ناجي، مرجع سبق ذكره، ص119

[2] خليفة عبد السلام الشاوش، **الإرهاب والعلاقات العربية الغربية**. الأردن: دار حرير للنشر والتوزيع، 2008، ص19.

[3] محمد عبد المطلب حسن، **تعريف الإرهاب الدولي بين الاعتبارات السياسية والموضوعية**. الإسكندرية: دار الجامعة، 2000 ، ص24.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

حركات متطرفة التي تزيد من عمليات الإرهاب والإجرام، كما ربط الإتحاد الأوروبي العلاقة بين الهجرة غير الشرعية والإرهاب من خلال التزايد المستمر في حركة الهجرة نحو أوروبا أدى إلى تخوفهم من ظهور حركات إرهابية متطرفة التي تهدد أمنهم واستقرارهم، وهذا الربط التعسفي للهجرة بالإرهاب في تزايد مستمر, وخاصة أن موضوع الهجرة غير الشرعية يعتبر محل تهديد للعديد من الدول وأصبحت تشكل بعدا دوليا وهذا ما يتطلب وضع إستراتيجيات للتصدي لهذه الظاهرة ، وبالتالي ظاهرة الإرهاب هي ظاهرة تعاني منها أغلب دول العالم[1].

ثانيا: علاقة الهجرة غير الشرعية بالجريمة المنظمة

المجتمع الدولي يعتبر الجريمة المنظمة من أكثر الجرائم فتكا بالدول واقتصادياتها، لأنها تمس بالاقتصاد مباشرة ، فلقد تجذرت هذه الجريمة مع الانفتاح الاقتصادي في ظل العولمة ، حيث ظهرت جماعات منظمة تستخدم وسائل غير مشروعة وتقييم تحالفات مع قوى فتاكة من أجل تسهيل نشاطاتها وانتشارها. وتعرف الجريمة المنظمة بأنها: الجريمة التي يمارسها تنظيم مؤسسي يضم عددا كبيرا من الأفراد المحترفين ، يقومون بتقسيم العمل وتولي مراكز القيادة والتخطيط الدقيق في ممارسة الأنشطة الإجرامية التي تمتد عبر الدول، ومن بين أنشطتها نجد جريمة غسيل الأموال ، الاحتيال، تهريب المخدرات والأسلحة وتهريب البشر والهجرة السرية ، وغالبا ما تعتمد على إفساد بعض الموظفين وكبار شخصيات الدولة ومخالفة القوانين وذلك بهدف تحقيق الأرباح الطائلة. وعليه فالجريمة المنظمة تعتبر أيضا ظاهرة عابرة للحدود ولا تستثني في تعاملاتها أي فضاء أو إقليم[2].

ترتبط الهجرة غير الشرعية بالجريمة المنظمة وهذا من خلال الترويج للجرائم المختلفة، أو في ظل الأزمات الاقتصادية الملاحقة من بطالة وفقر وأيضا صعوبة الاندماج وقلة الدخل وظروف العمل الصعبة ، وخاصة بالنسبة للمهاجرين غير الشرعيين يؤدي بهم إلى الارتباط سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بالجريمة بكافة أشكالها خاصة عبر الحدود الدولية، وبالتالي تمثل تهديدا

[1] هشام صاغورة، **السياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي اتجاه الجزائر**. الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2010، ص59.

[2] شريف سيد كامل ، **الجريمة المنظمة في القانون المقارن** . القاهرة: دار النهضة ، 2008 ، ص44

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

على الدول وبالأخص الأفراد الذين يقعون ضحية لها، إذن فالهجرة غير الشرعية هي نوع من أنواع الجرائم المنظمة[1].

المطلب الرابع: الهجرة غير الشرعية وعلاقتها بتهريب المهاجرين والاتجار بالبشر

أولا: علاقة الهجرة غير شرعية بتهريب المهاجرين

تعتبر ظاهرة التهريب البشري من بين التهديدات الكبيرة للأمن والدول والأفراد، وقد تزايدت حركة التهريب البشري في الدول الفقيرة وذلك نتيجة لتزايد معدلات الفقر المرتفعة.

ويعني تهريب المهاجرين تدبير الدخول غير المشروع لشخص ما إلى دولة أخرى ليست موطنا له أو لا يعد من المقيمين الدائمين فيها ، كما أنه نشاط مهني" منظم" تقوم به عصابات منظمة تبحث عن الأموال والأرباح الطائلة ، فالتهريب البشري نشاط فردي وآخر مهني منظم فأول يقوم به شخص بمفرده أو مجموعة صغيرة باستخدام قوارب التهريب مقابل مبالغ مالية معينة ، أما النوع الثاني من التهريب البشري فيحدث عن طريق عصابات منظمة مقابل كسب مادي من خلال شبكات التهريب العالمية ، التي يعمل فيها من لهم خبرات في قوانين الهجرة والجنسية والإقامة ومن عملوا في وكالات السفر والسياحة وشركات النقل البري والبحري[2].

فالتهريب البشري حسب مدير عام منظمة الهجرة العالمية "برونسون ماكينلي" هو انتهاك قوانين الهجرة في البلدان إلى جانب الضحايا ومن يقومون بعملية التهريب[3].

ترتبط الهجرة غير الشرعية بتهريب المهاجرين من خلال مغادرة الأشخاص أو الأفراد إقليم الدولة الأصل إلى الدولة المستقبلة دون إتباع إجراءات قانونية وبمساعدة عصابات تهريب المهاجرين والتي تستخدم الممرات البرية والبحرية، والتي لا تخضع للرقابة والتفتيش من قبل رجال الحدود مقابل مبالغ مالية دون تقديم ضمانات أمنية أو صحية خلال رحلة التهريب التي يتعرض لها المهاجرين وأحيانا الغرق وسط البحر بسبب الأعداد الكبيرة التي تحملها القوارب، ويلعب المهربون

---

[1] عثمان حسن محمد نور، ياسر عوض الكريم مبارك ، مرجع سبق ذكره ، ص75

[2] كاري إسكوفير، **الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمهاجرين واللاجئين في المنطقة الأورو -متوسطية** . ترجمة: (أيمن حداد) ، الشبكة الأورو -متوسطية لحقوق الإنسان ، 2008 ، ص18.

[3] عثمان حسن نور، ياسر عوض الكريم مبارك ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 18-19

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

دورا في استغلال الأزمات الاقتصادية والظروف المعيشية المتدنية والحروب وغيرها التي يعاني منها طالبو الهجرة غير الشرعية[1].

يختص هؤلاء المهربين في في تجارة المخدرات وتهريب السلاح والدعارة وغيرها من الجرائم، زيادة على ذلك فإن عصابات تهريب المهاجرين تلعب دورا في تشجيع الشباب لترك أماكن عيشهم، والسفر إلى دول أخرى أكثر رفاهية من دولهم وبذلك يزيدون من نسبة أرباحهم وذلك عن طريق أشخاص مهمتهم الترويج على الهجرة غير الشرعية، ولقد تزايدت حدة هذه الظاهرة مع ازدياد نشاط تهريب المهاجرين في الآونة الأخيرة مما ساعد على انتشار الهجرة غير الشرعية[2].

ثانيا: علاقة الهجرة غير الشرعية بالاتجار بالبشر

يعد الاتجار بالبشر ثالث أكبر تجارة غير مشروعة في العالم بعد تهريب السلاح، والاتجار في المخدرات وتعد شكلا من أشكال الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، وقد اتسع نطاقها في الآونة الأخيرة والتي يتم بمقتضاها نقل الملايين من البشر عبر الحدود الدولية أو داخل حدود الدول بغرض الاتجار بهم[3].

ويعرف بروتوكول الأمم المتحدة الخاص بمنع وحظر ومعاقبة الاتجار بالأفراد وخاصة النساء والأطفال، وأيضا تجنيد ونقل وإيواء واستقبال الأشخاص من خلال وسائل التهديد أو استخدام القوة أو غيرها من أساليب الإكراه والاختطاف والتزوير والخداع والاحتيال مقابل استلام دفعات مالية أو خدمات للحصول على موافقة الأشخاص وكل هذا يعتبر انتهاكا لحقوق الإنسان[4].

ويمكن التمييز بين تهريب البشر والاتجار به على أن التهريب هو جلب الأشخاص ونقلهم من دولة إلى دولة أخرى بطريقة غير قانونية بهدف الربح، والتهريب يستلزم موافقة المهاجرين على القيام

---

[1] محمد محمود السرياني ، **هجرة قوارب الموت عبر البحر المتوسطين الجنوب والشمال** ، ورقة مقدمة في ندوة علمية بعنوان: مكافحة الهجرة غير المشروعة ، جامعة نايف للعلوم الأمنية ، 2010/02/10 ، ص 174 .

[2] سوسن حسين، **الاتجار بالبشر الوجه القبيح للهجرة العالمية** ، لقاء مع: برونسون ماكينيلي ، مدير عام لمنظمة الهجرة العالمية ، السياسة الدولية ، العدد165 ، 2006 ، ص 90.

[3] التقرير السنوي الأول للجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الاتجار بالأفراد ، مصر:2008 ، ص02.

[4] رسالة من وزير الخارجية الأمريكية كوان بأول، تقرير الاتجار بالبشر الصادر عن مكتب مراقبة حماية الاتجار بالبشر ومكافحتها، ص07.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

بذلك النشاط ، بينما لا يتضمن الاتجار بالبشر موافقة الضحايا، فالعنصر الرئيسي الذي يميز الاتجار بهم عن تهريبهم هو وجود عنصر الخداع والقوة والإكراه[1].

إن الاتجار بالبشر يعتبر من أكثر التهديدات المنية خطورة نظرا لأنه يتعلق بعملية الاستغلال للضحايا التي تستمر لما بعد الهجرة غير الشرعية إلى البلد أو الدولة المقصد، وأيضا لعوائد هذا النشاط الإجرامي الذي يقدر بملايين الدولارات سنويا.

[1] - عادل حسين علي، **الاتجار بالبشر بين التجريم وآليات المواجهة**. الرياض: جامعة نايف للعلوم الأمنية ، 2012، ص71.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

خلاصة الفصل الأول:

نتيجة لتغير مفهوم الأمن تغيرت معه مصادر التهديد لتنتقل بذلك من الجانب التقليدي الذي حصر مفهوم الأمن بالجانب العسكري في حماية كيان الدولة من أي خطر يهدد مصالحها ، لينتقل إلى المفهوم الجديد هذا ما أدى إلى إبراز مصادر أخرى للتهديد وبالأخص أمن الأفراد نذكر من بين هذه التهديدات ظاهرة الهجرة غير الشرعية التي أصبحت تمس القيم المرجعية للأمن وأبعاده المختلفة والهجرة غير الشرعية في معناها العام هي التسلل عبر الحدود البرية والبحرية والإقامة بدولة أخرى بطريقة غير مشروعة، وقد تكون الهجرة في أساسها قانونية وتتحول فيما بعد إلى غير شرعية، وهو ما يعرف بالإقامة غير الشرعية وتتضمن الهجرة غير الشرعية في مضمونها الهجرة السرّية، وتعني الاجتياز غير القانوني للحدود دخولا أو خروجا من التراب الوطني للدولة. وظاهرة الهجرة باتت ظاهرة عالمية، إذ تصنف في المرتبة الثالثة تبعا لخطورتها الإجرامية بعد المتاجرة بالمخدرات والأسلحة، وقد تفاقمت في الفترة ما بعد الحرب الباردة بسبب التطور التكنولوجي في ميدان الاتصال ووسائل النقل، للمراقبة الهشة للحدود، والنزاعات العرقية، والنزوح القسري هذه المظاهر الجديدة دفعت الناس إلى البحث عن حياة أفضل في بلدان أجنبية، وخلقت أنواعًا مختلفة من الهجرة فظهرت تنظيمات وعصابات إجرامية مختصة تعرف بشبكات الهجرة السرية.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الفصل الثاني

الهجرة غير الشرعية في المنطقة المغاربية ومعضلة الأمن الأوروبي

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

تمهيد:

إن الدراسة العلمية والفهم الصحيح لظاهرة الهجرة غير الشرعية في الدول المغاربية بصفة عامة تتطلب المعرفة الدقيقة لدوافعها ، وذلك حتى يمكن معالجة الظاهرة معالجة علمية. إذ أنها ظاهرة متعددة الجوانب ، ومتشعبة الأبعاد، كما أن معرفة دوافع الهجرة قد تلقي قدراً كبيراً من الضوء على الآثار التي يمكن أن تترتب عليها سواء كانت هذه الآثار سلبية أو إيجابية ، وسواء كانت في المجتمع المهاجر منه أو المجتمع العابر منه أو المجتمع المهاجر إليه ، وكذلك للمهاجرين أنفسهم.

ومن خلال هذا الفصل سنقوم بتوضيح العديد من العوامل لدراسة دوافع الهجرة وأسبابها، وهذا يعني أن هناك مجموعة من العوامل المرتبطة والمتداخلة، منها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والنفسية والجغرافية والديموغرافية التي تتحكم فيها، وقد أكدت معظم الدراسات على أن دوافع الهجرة تتلخص في عوامل الطرد في البلد الأصلي وعوامل الجذب في البلد المستقبل.

كما سنحاول إلقاء الضوء على واقع الهجرة غير الشرعية في كل دولة مغاربية وكيف أصبحت هذه الأخيرة تشكل مصدر قلق لدول الإتحاد الأوروبي، باعتبارها دول مقصد للعديد من المهاجرين، كما سندرس أثر الهجرة غير الشرعية على كلا الضفتين، وسنختم هذا الفصل بأهم الاتفاقيات المبرمة بين الطرفين للحد من هذه الظاهرة.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المبحث الأول: الهجرة غير الشرعية في دول المغرب العربي

من المعروف أن الهجرة غير الشرعية تتسم بالشمولية العالمية والشيوع باعتبار أنها مست تقريبا جميع دول العالم وهذا ما يفسر بأن الدول المغاربية هي الأخرى كباقي الدول عانت ومازالت وستظل تعاني من هذه الظاهرة التي أرهقت كاهلها وسببت لها الإحراج مع دول الإتحاد الأوروبي، وعند حديثنا عن دول المغرب العربي نخص بالذكر كل من الجزائر تونس ليبيا المغرب وموريتانيا باعتبار أنها دول تنتمي لمنطقة حوض البحر المتوسط التي تعرف أكبر حركات الهجرة ، وهذه الحركات ليست وليدة الحاضر فحسب ، فالمنطقة من الناحية التاريخية عرفت بكونها مجالا للتبادل الثقافي الاقتصادي وكذا مساحة للتحولات السياسية والروابط التاريخية[1]، ففي القرن التاسع عشر تميزت حركت الهجرة باتجاهها من الشمال إلى الجنوب خلال الحقبة الاستعمارية، أما النصف الثاني من القرن الماضي فقد شهد نشاطا للهجرة غير مسبوق باتجاه أوروبا ومنذ ذلك الحين ليصبح الإتحاد الأوروبي وجهة مفضلة للهجرة من مختلف دول العالم عموما والهجرة من الدول المغاربية على وجه الخصوص[2].

رغم أن الهجرة إلى أوروبا عرفت العديد من المحطات والمراحل إلا أن سنة 1973شكلت محطة مهمة أوقفت الدول الأوروبية تدفقات الهجرة القادمة إليها من الدول الجنوبية للمتوسط بما فيها دول المغرب العربي واتخذت جملة من الإجراءات تهدف لتشجيع عودة المهاجرين إلى دولهم الأصلية تماشيا مع تأثيرات الأزمة الاقتصادية العالمية وارتفاع معدل البطالة في هذه الدول إلى جانب الارتفاع النسبي للتكلفة الاجتماعية للمهاجرين الذين أصبحوا يشكلون عبئا على هذه الدول ويمكن القول بأن من أهم سمات هذه المرحلة هو تقييد الهجرة النظامية[3].

ونتيجة لتقييد القنوات النظامية للهجرة ظهرت موجات الهجرة غير النظامية إلى أوروبا والأسباب متعددة ومتداخلة نخص بالذكر تدني مستوى التنمية وهذا ما ولد أزمات اقتصادية وإجتماعية ضف إلى ذلك عدم الاستقرار السياسي خصوصا في السنوات الأخيرة جراء التحولات السياسية والاجتماعية.

بناءا على ما سبق يمكن القول أن النهج الذي إتبعه الإتحاد الأوروبي والذي إتسم على وجه الخصوص بتقييد الهجرة النظامية إضافة إلى الإختلافات والفروق الكبيرة بين الدول المغاربية

---

[1] زكي مريم، **البعد الاقتصادي للعلاقات الأورو مغاربية** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة أبو بكر بلقايد ، تلمسان ، الجزائر،2011 ، ص ص 13-16.

[2] بيلاربي، **الهجرة النسائية بين دول البحر المتوسط والإتحاد الأوروبي** ، برنامج يوروميد للهجرة مجموعة من المؤسسات البحثية والجامعات، إشراف لوي فيل 2008-2011 ، ص53.

[3] ختو فايزة، **البعد الأمني للهجرة غير الشرعية في إطار العلاقات الأورومغاربية** (1995-2010) ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والإعلام ، جامعة الجزائر، 2010 ، ص ص24-25.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ودول الإتحاد الأوروبي إلى جانب العوامل المذكورة سابقا شكلت الدافع الأكبر لتنامي الهجرة غير الشرعية وتزايد وتيرتها.

المطلب الأول: الأهمية الإستراتيجية للمغرب العربي والتطور التاريخي للهجرة غير الشرعية

أولا: الأهمية الإستراتجية

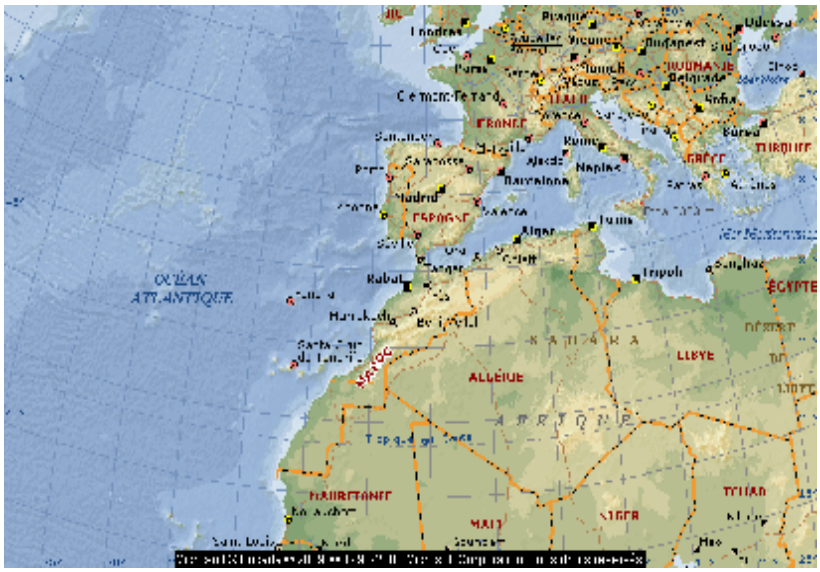

خريطة رقم (1) تبين الموقع الجغرافي للمغرب العربي

أ- الموقع الإستراتيجي:

يطلق على المنطقة تسمية المغرب العربي الكبير لتميزه عن دولة المغرب الأقصى ، المغرب حاليا والمغرب الأوسط الجزائر والمغرب الأدنى ، و تونس ، حيث تشكل هذه الدول الثلاثة الإطار الضيق للمجموعة المغاربية طبقا لقربها وبعدها جغرافيا عن المشرق العربي. إلا أنه في إطاره الواسع ، فإن المغرب العربي الكبير يشمل بالإضافة إلى الدول الثلاث المغرب-الجزائر-تونس كل من ليبيا وموريتانيا، وتوجد هناك تسميات أخرى للمغرب العربي مثل: شمال إفريقيا بإعتبارها تقع في الجزء الشمالي من القارة الإفريقية المواجهة للقارة الأوروبية[1]، ويطلق عليها بلاد البربر، بإعتبار أن العنصر الغالب في المنطقة هو من أصل بربري[2]، كما يطلق على المنطقة تسمية الدول

[1] André CHARLES JULIEU, l'Afrique du Nord . en marche, gollimard, paris : 1975, p 23.

[2] عبد الله العروي ، "**المغرب العربي: نظرة مستقبلية**"، في: **مجلة قضايا عربية** ، مطبعة المتوسط ، لبنان ، العدد 10، أوت 1975 ، ص 5.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

العربية المشاطة للمتوسط، ويقصد بها بالإضافة إلى شمال الإفريقي أيضا شرق المتوسط سوريا، لبنان، مصر، فلسطين، الأردن، العراق[1].

ولكن نستطيع أن نقول أن التسمية الشائعة التي تطلق على هذه المنطقة هي " المغرب العربي" والتي تشمل المنطقة الغربية من العالم العربي والإسلامي، حيث تضم أجزاء من البحر الأبيض المتوسط والصحراء والمحيط الأطلسي ، وبالتالي تكون مقابلة للمشرق العربي ، فهي إمتداد طبيعي للأمة العربية في إفريقيا، حيث نكون أمام خمسة دول وهي: ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب وموريتانيا إضافة إلى الصحراء الغربية[2]، ويحد المغرب العربي شمالا البحر الأبيض المتوسط، وغربا المحيط الأطلسي، وشرقا مصر والسودان ، وجنوبا السنغال والنيجر و التشاد.

جدول رقم (1) يبين المساحة السكانية لدول المغرب العربي

البلد	الجزائر	المغرب	تونس	ليبيا	موريتانيا
المساحة	2.381741	710850	155566	1755500	1030700

المصدر: الموارد البشرية ودورها في بناء إتحاد المغرب العربي ، جمعية الأطلس ، جامعة القاضي، مراكش ، المغرب ، ص 54.

ب- الأهمية الإستراتيجية للمغرب العربي

يعد الموقع الجغرافي للمغـــرب العربي من المـــــواقع ذات الأهمـية الإستراتيجية والجيوسياسية، فهو يمثل همزة وصل بين ضفتي المتوسط، أي بين أوروبا وإفريقيا ما جعله ممر للتواصل الحضاري والديني، ومركز للتبادلات الاقتصادية والثقافية بحكم موقعه على البحر الأبيض المتوسط ، وهو يعتبر نقطة إلتقاء لثلاثة قارات آسيا، إفريقيا وأوروبا، ونظرا لإطلال بلدانه على البحر الأبيض المتوسط نجد المنطقة أعتبرت همزة وصل إستراتيجية لكثير من الطرق المائية والتجارة الدولية ، بحيث إذا نظرنا على سبيل طارق فنجده يربط البحر المتوسط بالمحيط المثال إلى مضيق جبل الأطلسي ونصف الكرة الأرضية ، وأما قناة السويس عبر البحر الأحمر فنجدها تربط البحر الأبيض المتوسط بالمحيط الهندي والهادي، الشيء الذي يجعله ممرا للتجارة العالمية،

[1] نزيه الأيوبي ، " **جيران متباعدون**": **العلاقات الاقتصادية والسياسية في أوروبا والشرق الأوسط وشمال إفريقيا** في: **مجلة السياسة الدولية** ، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية ، القاهرة ، العدد 124 ، أفريل 1996 ، ص 125.

[2] سعد زغلول عبد الحميد ، **تاريخ المغرب العربي** . (ط1) ، دار المعارف ، القاهرة : 1965 ، ص 3.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

إذ 50% من البترول المستهلك من أوربا الغربية يمر عبر المتوسط، حيث تعامد كل من إيطاليا واليونان وسويسرا والنمسا على نسبة 100% من البترول المتدفق بالموانئ الجنوبية للمتوسط، وأن أي توقف طويل للإمداد سوف يتسبب في إنهيار إقتصادياتها.

كما تزخر منطقة المغرب العربي بالثروات الطبيعية الأخرى، أي هناك تنوع في ثرواته الاقتصادية المتفاوتة بين الدول المشكلة له. إذ يمكن إستغلالها في مشاريع مشتركة لصالح شعوب المنطقة[1].

وعلى الرغم ما يحتويه المغرب العربي من ثروات ، وما يتمتع به من موقع إستراتيجي مهم جدا وكذلك الثروة البشرية أي له " قدرات طبيعية وبشرية "، إلا أنه يعتبر من المناطق أو البلدان المتخلفة ، بل وزيادة على ذلك يعاني من تهديدات ومخاطر كثيرة تهدد الدول والأفراد ، رغم أن هذه التهديدات تتميز بالعالمية ، بمعنى أنها تؤثر في جميع الوحدات السياسية إلا أن المغرب العربي يعرفها بحدة كبيرة ، والبعض يعتبره هو مصدر هذه التهديدات ، أي أن الدول المتخلفة هي سبب ظهور هذه التهديدات بصفة عامة والمغرب العربي بصفة خاصة ، لأن هناك مشاكل نابعة من هذه المنطقة بالذات تؤثر فيها وفي الدول الأخرى ، ومن بين هذه التهديدات هي ظاهرة الهجرة غير الشرعية في دول المغرب العربي وكيف أصبحت مصدر تهديد أمنها من جهة وأمن دول الإتحاد الأوروبي بإعتبارها دول مقصد العديد من المهاجرين غير الشرعيين في الدول المغاربية ومحط أنظار لهم نظرا لسهولة الوصول للضفة الأخرى بسبب الموقع الجغرافي لهذه الدول المطلة على البحر المتوسط[2].

ثانيا: التطور التاريخي للهجرة غير الشرعية في المغرب العربي

إن الهجرة من بلدان المغرب العربي ليست ظاهرة جديدة وهي مختلفة بإختلاف الوضع الإستعماري الذي عانت منه بلدان المغرب العربي ، فإذا أخدنا حالة الجزائر نجد أنها مثلت خزان اليد العاملة الذي لجأت إليه فرنسا بحسب حاجاتها العسكرية والاقتصادية التي تطلبتها المرحلة ، أما بالنسبة للمغرب وتونس فقد ظهرت الهجرة في سنة 1972 نتيجة حاجة أوروبا الغربية للعمالة المهاجرة ،

---

[1] ميلاد مفتاح الحراثي ، " **الإندماج الاقتصادي المغاربي** في القرن 21 "، في: **مجلة المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد 187 ، سبتمبر 1994 ، ص 48.

[2] أمحند برقوق ، " **الإشكاليات الجديدة للأمن في المتوسط** "، نقلا عن موقع الأستاذ:
berkouk-mhand.yolasite.com/research.php

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

بعد مرحلة الإزدهار الاقتصادي التي مرت بها في عقد الستينيات من القرن العشرين ، وبعد أزمة النفط سنة 1973 إنقلبت الموازين، فقد شهدت أوروبا تراجعا إنتاجيا في بعض القطاعات التي كانت توظف العمالة الوافدة [1].

وقد إزدادت الهجرة السرية من الدول المغاربية وإرتفعت وتيرتها بعد تقييد قنوات الهجرة في الدول الأوروبية بعد إتفاقية شنغن التي جاءت بسياسات صارمة صعبة.

المطلب الثاني: واقع الهجرة غير الشرعية في الدول المغاربية

تسجل الهجرة غير الشرعية من الأقطار المغاربية نحو أوروبا سنويا مئات الوفيات المهاجرين عبر البحر من المغرب إلى إسبانيا ومن الجزائر إلى فرنسا ومن تونس إلى إيطاليا وقد عرفت تطورا كبيرا نتيجة للظروف التي تعاني منها بعض الأقطار المغاربية من هشاشة أمنية وخصوصا تونس وليبيا[2].

أولا: الهجرة غير الشرعية في الجزائر

خريطة رقم(2) تبين الموقع الجغرافي في الجزائر

المصدر: are.wikipedia.org

[1] هشام نعمة فياض ، **دراسة في هجرة العمالة من المغرب إلى أوروبا** ، هولندا نموذجا ، دراسة تحليلية مقارنة ، معهد الدوحة: المركز العربي للدراسات والسياسات ، ديسمبر 2011 ، ص8.

[2] عبد اللطيف بوزوبي ، **تعاون بلا شراكة** ، مجلة المستقبل العربي للعلاقات الأوروبية المغاربية بعد عام 2001 ، كلية العلوم السياسية قسنطينة ، الجزائر.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

بدأت الفكرة تروج عند الشباب الجزائري وبغض النظر عن الأسباب التي تدفع الفرد إلى مغادرة وطنه والإقامة ببلد آخر في أواخر الثمانينيات وبداية التسعينات، حيث أصبح الشباب الجزائري يجد صعوبة في الحصول على التأشيرة مما جعلهم يفكرون في أي وسيلة للإلتحاق ببعض البلدان الأوروبية لتحسين أحوالهم المعيشية وتلبية حاجاتهم وحاجات أسرهم خاصة وأن معظمهم بات بطال وتبقى دول أوروبا حلم آلاف الشباب الجزائري على إختلاف مستوياتهم[1].

أ- أسباب الهجرة غير الشرعية في الجزائر

لقد تفاقمت هذه الظاهرة لدرجة أنها أصبحت تشكل تهديدا و خطر أمني كبير والأسباب تتعدد فمنها الأسباب التاريخية التي ترجع إلى الفترة الإستعمارية والتي شكلت دافعا مهما للهجرة وخاصة فرنسا في فترة ما بين الحربين العالميتين ،تلتها بعد ذلك فترة السبعينات عندما كانت الدول الأوروبية بحاجة لليد العاملة لإعمار أوروبا لتتحول فيما بعد الهجرة إلى عمل مقنن يخضع لشروط تعجيزية وهذا ما دفع العديدين في التفكير في الطرق غير الشرعية ضف إلى ذلك مسالة غلق الحدود.

هناك أيضا الأسباب الجغرافية فقرب الجزائر من أوروبا جعلها عاملا مساعدا في هجرة الجزائريين، كذلك نضيف الأسباب الاقتصادية لتنامي ظاهرة الهجرة السرية فإرتفاع نسب البطالة وضعف معدلات التنمية والإعتماد على الإقتصاد الريعي وتفاقم نسبة المديونية من صندوق النقد الدولي خير دليل على أن الجزائر دولة ذات إقتصاد متدهور وغير مستقر، والتغيير في نظام الاقتصاد إلى النظام الرأسمالي الذي جاء بفكرة الخصخصة أدى إلى غلق العديد من الشركات مما أدى إلى تسريح العديد من العمال وبالتالي زادت معدلات البطالة وارتفعت بشكل كبير[2].

---

[1] فتيحة كركوش ، **الهجرة غير الشرعية في الجزائر**، دراسة تحليلية نفسية إجتماعية ، جامعة سعد دحلب ، البليدة ، العدد4 جوان2010 ، ص 40.

[2] عبد الحميد زوزو، **الدور السياسي للهجرة إلى فرنسا بين الحربين** 1914-1939. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية 2007 ، ص12.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

جدول رقم (02) يوضح معدل البطالة في الجزائر بين الذكور والإناث(2000-2006)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
ذكور	-	36,20	-	30,60	21,30	-	-
إناث	-	45,80	-	34,10	22,10	-	20,40
الجنسين	%25,80	%45,80	%25,70	%23,70	%17,70	%15,30	%12,30

من خلال هذا الجدول نستنتج أن نسبة البطالة مرتفعة عند الذكور بالمقارنة مع الإناث وأن نسبة البطالة لكل من الجنسين معا في تزايد مستمر والسبب راجع إلى إرتفاع معدلات النمو الديمغرافي وكثرة خرجي الجامعات وكذا التسريح الكبير للعمال بسبب خوصصة الشركات والمؤسسات العمومية[1].

جدول رقم (03) يوضح تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة(2002-2009)

السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
معدل البطالة%	25	23,7	17,7	15,3	12,3	13,8	11,3	10.2

من خلال البيانات الإحصائية الموضحة في الجدول يتبين لنا بوضوح الإنخفاض النسبي للبطالة من سنة 2000 إلى غاية سنة 2009 بنسبة 10% هذا ما يشكل نسبة التباين في المستوى الاقتصادي بين الدول الطاردة والمستقبلة والذي يعتبر عاملا مساهما في أسباب الهجرة في الجزائر كما تجدر الإشارة إلى أن نسبة البطالة بعد 2009 عادت للارتفاع من جديد بحيث قدرت النسبة في سنة 2014 ب 10,6% وفي سنة 2015 قدرت بحوالي 11,9% ، أما بالنسبة لسنة 2016 فهي تقدر حاليا[2]، بنسبة 11,2%

[1] منظمة العمل العربية: الكتاب الدوري لإحصائيات العمل في البلدان العربية ، العدد السابع ، ص137.

[2] الديوان الوطني للإحصاء: http://el mouradia.dz/arabe/Algérie/Economie.htm

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

البطالة تمس عددا من الأفراد[1]، وبالتالي هذه الإحصائيات خير دليل على أن البطالة في الجزائر في تزايد مستمر ولا يمكن القضاء على هذه الظاهرة وبصفة نهائية إلا بزيادة التنمية في القطاع الاقتصادي وإدماج الشباب في مناصب العمل.

جدول رقم (4) يوضح نسبة البطالة من (1966-2013)

السنوات	معدلات البطالة	السنوات	معدلات البطالة	السنوات	معدلات البطالة
1966	32.9	1991	21.1	2002	25.51
1977	22	1992	23.8	2003	23.72
1982	16.3	1993	23.15	2004	17.7
1983	13.1	1994	24.36	2005	15.3
1984	8.7	1995	28.1	2006	17.7
1985	9.7	1996	27.99	2007	12.4
1986	15.55	1997	26.41	2008	11.3
1987	21.4	1998	28.02	2009	10.2
1988	19.95	1999	29.29	2010	10.0
1989	18.5	2000	28.89	2011	10.0
1990	19.7	2001	27.3	2013	9.8

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء

فمن الأسباب كذلك الدافعة للهجرة غير الشرعية في الجزائر هي انعدام الديمقراطية وعدم الإستقرار السياسي خاصة في العشرية السوداء التي عرفت فيها الجزائر أوضاع أمنية متدهورة ، ولا ننسى كذلك التحول إلى التعددية الحزبية وما نتج عنه من عنف وعمليات إرهابية التي خلفت العديد من الضحايا وجعل العديدين يفرون من القتل والنهب اذ ولد ذلك الشعور باللاأمن وعدم الاستقرار الرغبة في الهروب والبحث عن مكان آمن[2].

[1] البطالة تمس عددا كبيرا من السكان وخاصة الشباب الحاصلين على الشهادات العليا فعجز مؤسسات المجتمع عن إستيعاب هذا العدد الهائل من الشباب (يتخرج سنويا من الجامعات الجزائرية ما يقارب 250 ألف طالب) وعدم تحقيق الحد الأدنى من طموحاتهم يؤدي الزيادة الإحباط الفردي والسخط الجماعي ومن ثم يصبح الفرد أكثر إستعداد للإنخراط في الهجرة السرية.

[2] عبد القادر رزيق المخادمي ، **الكفاءات المهاجرة بين واقع الغربة وحلم العودة** . الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2010 ، ص 131.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ب- منافذ العبور

خريطة رقم (03) توضح منافذ العبور في الجزائر

فيما يخص منافذ عبور المهاجرين غير الشرعيين في الجزائر يمكن أن تتم عبر الحدود البرية فشساعة حدودها البرية الممتدة على 011،7 **كلم** ووقوعها بين 07 دول إفريقية وبمساحة تقدر بـــ2.380.741 **كلم**^{2} تساعد في تسهيل المهمة على المهاجرين غير الشرعيين فشساعة المساحة تصعب المهمة على مراقبة الحدود، كما يمكن أن تتم عبر الحدود البحرية وهي الأكثر شيوعا فالجزائر تمتلك شريط ساحلي يقدر **ب**1200 **كلم** إذ يستعمل المهاجرون غير الشرعيون العديد من الوسائل كاللجوء إلى البحارة لمساعدتهم في الركوب عن طريق التسلل لركوب البواخر أو عن طريق مراكب صغيرة مزودة بمحركات ، كما يمكن أن تتم عبر المجال الجوي وهو نوع قليل من طرق الهجرة غير الشرعية وفي بعض الأحيان تكون منعدمة وتتم فقط عند تزوير الوثائق وجوازات السفر لكن التقنيات الجديدة المتطورة أصبحت تكشف هذه الوثائق المزورة وهذا من خلال تشديد المراقبة والحراسة على مستوى المطارات حفاضا على سلامة المواطنين[1].

ج- تهريب المهاجرين غير الشرعيين في الجزائر

يتم تهريب المهاجرين غير الشرعيين في الجزائر عبر العديد من المناطق المطلة على البحر، وتجدر الإشارة أن الجزائر ليست قريبة من إسبانيا ولكن أقرب نقطة تستخدم للهجرة غير الشرعية هي مدينة الغزوات في الغرب الجزائري التي تبعد بحوالي 195 **كلم** فموقعها الجغرافي المطل

[1] الأخضر عمر الدهيمي ، **دراسة حول الهجرة السرية في الجزائر** ، مداخلة في ندوة علمية حول ، التجارب العربية في مكافحة الهجرة غير الشرعية ، السعودية ، جامعة نايف للعلوم الأمنية ، 08 فبراير2010 ، ص ص 08-09.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

على البحر الأبيض المتوسط ساهم في جعل المهاجرين السريين يتوجهون إليها بغية الوصول إلى الدول الأوروبية، كما تجدر الإشارة إلى أن عصابات التهريب في الجزائر تقوم بالتنسيق مع عصابات أخرى مع الدول المغاربية المجاورة كتونس والمغرب وليبيا.

كما تعتبر شواطئ ولاية مستغانم محط أنظار المهاجرين غير الشرعيين وتحديدا إلى إسبانيا بحيث تنطلق رحلات قوارب الموت عبر المنطقة.

ولا يمكننا أن ننسى شواطئ عنابة بالشرق الجزائري وبالتحديد منطقة سيدي سالم التي أصبحت تعتبر نقطة أساسية لإنطلاق المهاجرين غير الشرعيين إلى إيطاليا وبالتحديد سردينيا التي لا تبعد كثيرا عن المنطقة.

هناك أيضا مناطق الجنوب كأدرار مثلا والتي لها حدود من مالي وإليزي القريبة من ليبيا[1].

د - إحصائيات عدد المهاجرين غير الشرعيين في الجزائر وعمليات التوقيف

كثيرا ما تطلعنا الصحف الوطنية بتوقيف عشرات الحراقة وإنقاذ بعضهم وإنتشال جثث البعض الآخر وهذا ما سنحاول التطرق إليه من خلال بعض الإحصائيات والقراءات المستمدة من الجرائد اليومية التي خصصت للظاهرة فضاءات واسعة ، وتظل هذه الإحصائيات نسبية تشمل العمليات التي قام بها خفر السواحل الجزائري[2].

جدول رقم(5) يوضح عدد الموقوفين في إطار الهجرة غير الشرعية في الجزائر من (2000-2008)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
عدد الموقوفين	42	22	33	300	1000	2340	750	1571	2300

المصدر: فاطمة الزهراء طوبال ، الحوار المتمدن- العدد 2733 ، 2009/08/09 ، نقلا من الموقع الإلكتروني :http://www.alhewar.org/debat/show.art

بلغت الحصيلة في سنة 2000 حوالي 42 موقوف بينما سجلت في سنة2001 إنخفاضا نسبيا حيث وصل عدد الموقوفين 20 حراق ، أما في سنة 2002 سجلت إرتفاع في عدد الموقوفين

[1] مهدي مبروك ،" **الهجرة السرية بالمغرب العربي**": **الشباب ، الشبكات ، وثقافة الهروب**"، مجلة المغرب الموحد"، العدد04 ، 2010 ، ص 08 .

[2] فتيحة كركوش ، مرجع سبق ذكره ، ص43.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ليصل إلى 33 شخص وفي ذلك السياق أضاف مصدر موثوق أن حصيلة المهاجرين غير الشرعيين الذين تم توقيفهم سنة 2003 بلغت 300 حراق بالمقارنة بسنة 2004 حيث إرتفعت لتصل إلى 1000 أما في سنة 2005 فتضاعف عدد الموقوفين ليصل إلى 2340 شخص ولا تزال تلك المعطيات مرشحة للإرتفاع خلال سنة 2008 حيث أوقف حراس السواحل في مطلع شهر مارس 2008 حوالي 104 حراق بين ولايتي مستغانم ووهران[1].

ثانيا: الهجرة غير الشرعية في المغرب

ازداد نشاط الهجرة السرية إلى أوروبا بشكل أكثر وضوحاً مع إغلاق الحدود الإسبانية في وجه المغاربة، وتحول مضيق جبل طارق إلى مقبرة للضحايا من الشباب ، وقد إحتلت مشكلة الهجرة الصدارة في الخطابات السياسية والإعلامية منذ عام 1991[2]، وبما أن إسبانيا-بوابة أوروبا فرضت التأشيرة على كل الذين يودون دخول أراضيها من المغاربة ، فإن هؤلاء حاولوا بكل الطرق الوصول إلى أوروبا سواء بأساليب شرعية أو غير شرعية ، بالرغم من الحراسة المشددة التي حاولت إسبانيا فرضها للحيلولة دون قدوم الأجانب إليها، خاصة الشباب المغربي ، فإن قوارب الموت إستمرت في نقل شرائح من المجتمع المغربي معظمها من الشباب الذين ضاقوا ذرعاً بالفقر والتهميش، وطمحوا للوصول إلى الفردوس المقصود (أوروبا) ، الذي ساهمت في الترويج له شبكات تهريب وتزوير وعصابات تتاجر في مستقبل شباب أصبح همه الوصول إلى الضفة الأخرى من المتوسط، رغم كل الخسارات المتوقعة، فما الدافع إلى إختيار هذه الطريق المظلمة وعدم الإكتراث بالمخاطر.

أ- أسباب الهجرة غير الشرعية في المغرب

تتعدد الأسباب التي تدفع الشباب إلى التفكير في الهجرة، وتتجلى أساساً في الظروف الاقتصادية والإجتماعية والسياسية التي يعيشها المغرب، كما تبرز أسباب أخرى ذات أهمية بالغة في توجيه

---

[1] حفصاوي إسماعيل ، **الحراقة :المعاش والتصورات** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاجتماعية ، قسم علم النفس وعلوم التربية ، جامعة وهران السينيا ،2011-2012 ، ص ص12-13.

[2] يشكل المغرب النقطة الأساسية الجاذبة للمهاجرين السريين الأفارقة للولوج إلى البلدان الأوروبية ، ويجتاز هؤلاء مئات الآلاف من الكيلومترات ، من أقصى القارة على ضفاف الأطلسي إلى أدناها على ضفاف المتوسط ، حيث يقدمون من نيجيريا وغانا والطوغو والكاميرون وبوركينا فاسو وغيرها من بلدان غرب القارة ، ويقطعون مسافات طويلة متعرجة عبر مالي ثم الجزائر وصولا إلى المغرب عبر مدينة وجدة الحدودية ، أو عبر موريتانيا والصحراء المغربية ، لكن كلا الطريقين يلتقيان في نقطة واحدة هي شمال المغرب.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

تيارات الهجرة السرية ، ومن ضمنها القرب الجغرافي وكذلك التمثلات التي يحملها بعض الشباب حول أوروبا كأرض خلاص.

- **الأسباب الاقتصادية**: يتميز إقتصاد المغرب بهشاشته وتبعيته للغرب في إطار النهج الليبرالي ، هذه التبعية فرضت إنصياع المغرب لشروط وتوصيات المنظمات الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ونادي باريس ، وهو ما أدى إلى تضرر الاقتصاد المغربي الذي يعاني من ضعف التجهيزات في ظل المنافسة غير المتكافئة، الأمر الذي نتج عنه تراجع في الأنشطة الاقتصادية التقليدية من صناعة تقليدية محلية ، وتضاءلت معه فرص الشغل ، ونتج عن ذلك إرتفاع مهول في نسبة البطالة بين الشباب المغربي ، فطبقاً لإحصائيات أوردها البنك الدولي قدرت البطالة في صفوف الشباب حوالي (37%) من نسبة البطالة الكلية بالمغرب[1]، في حين نجد أن الإحصائيات الرسمية تشير إلى بعض الأرقام ذات الدلالة ، وذلك أن عدد العاطلين ضمن شريحة الشباب التي يتراوح سنها بين 15و24 سنة والتي يقدر عددها بمئتين وثلاثة ملايين وسبعة وسبعين وتسعمئة وألف ، قد بلغ سنة 2005 (316) ألف و(803) ، كما أن عدد العاطلين في الشريحة التي يتراوح عمرها ما بين 25 و 34 سنة قد قاربت في ذات السنة (370 ألفاً) ، بالإضافة إلى ما يزيد عن (100 ألف) من حاملي الشهادات ، نسبة البطالة هذه مست بشكل كبير الشباب من حاملي الشهادات العليا[2]، وهو ما خلف إستياءً في أوساط هذه الفئة بصفة خاصة ، وفي أوساط المجتمع المغربي بصفة عامة، مما أدى ببعضهم إلى عزوف أبنائهم عن متابعة لدراستهم الجامعية والعليا ، أصبح التفكير في الهجرة حلاً لهذه الأزمة عند معظم أفراد المجتمع المغربي، وبخاصة شريحة الشباب.

[1] عبد الغني شفيق: **الشباب المغاربي والهجرة السرية** ، قسم علم الإجتماع ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، الرباط

[2] ينظر ذلك في صحيفة: الإتحاد الاشتراكي، عدد (8324) ، بتاريخ 12-2006/8/13 ، وينظر أيضاً:
Mama di Camara: Qu'est-ce que fait rêvez les jeunes? l'opinion, 12-13/08/2006 , P6.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

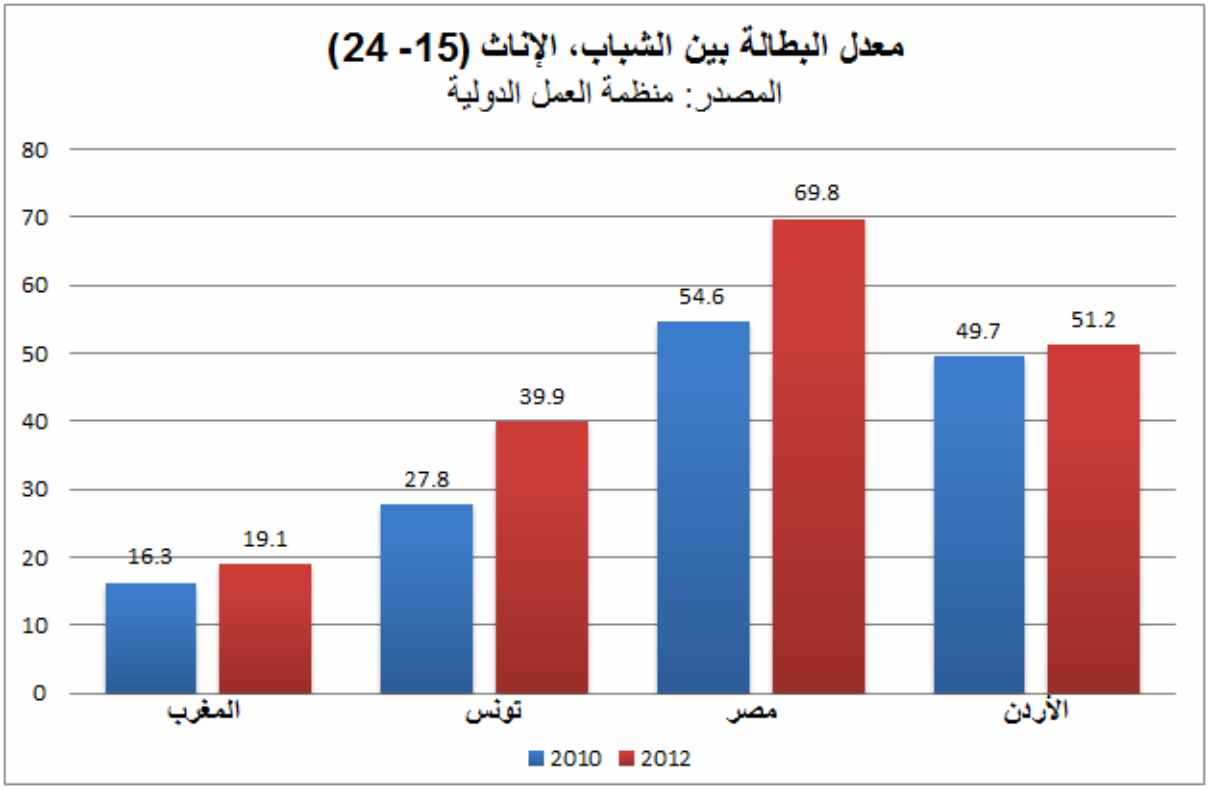

شكل رقم (1) يوضح معدل البطالة في المغرب

المصدر: منظمة العمل الدولية

- **الأسباب الاجتماعية**:

إن فشل المغرب في حل المشاكل الإجتماعية والاقتصادية يعود إلى طبيعة الأهداف التي بني من أجلها النهج الإداري ، وإخضاع الحياة الإجتماعية والاقتصادية لمقتضيات القرار السياسي ، وليس العكس كما هو الشأن في الأنظمة الديمقراطية. فمع تفاقم أزمة الإندماج الإجتماعي داخل حياة المجتمع المغربي، ومع التغيرات السوسيو ثقافية التي عرفتها عناصر منظومته الإجتماعية، إلى جانب التحولات الدولية، وتراجع الأيديولوجيات الكبرى داخل المجتمعات[1].

- **الأسباب السياسية**:

إن إنتهاج المغرب لإستراتيجية التناوب على السلطة بين الأحزاب السياسية زادت من تخلف المجتمع المغربي، لأن هَمّ هذه الأحزاب هو تكديس الثروات والتسابق على المناصب السياسية والإدارية لتحقيق المزيد من المكاسب الاقتصادية ، مما جعل المغرب لا يحقق التنمية المنشودة

[1] ينظر في ذلك: عبد الرحمن إبن خلدون: المقدمة ، دار الفكر، (د.ت)

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

لجميع فئات المجتمع المغربي ، فالأحزاب السياسية في المغرب دائماً تتحدث عن الديمقراطية وعن الإنتقال الديمقراطي والتغيير، وتوهم المسؤولين بنجاح تدبير الشأن العام لسياستهم وفقاً لتقارير لا يعرفها إلا المستفيدون ، وهم أعضاء المكاتب السياسية للأحزاب وحاشيتهم ، وإنّ ما يوضح فشل هذه الأحزاب وبرامجها هو عدم قدرتها على تقديم برامج تتحقق فيها آمال الشعب المغربي وأحلامه التي تتبخر مع كل سياسة حكومية جديدة ، فالواقع يؤكد على إستمرارية الإقتراض من الخارج وخاصة من البنك الدولي وتوابعه ، ومزيد من خصخصة المنشآت الوطنية والتفويت فيها للأجانب، والنتيجة هي استفحال البطالة بين الشباب المغربي[1].

إن الأحزاب السياسية تعتبر من أهم الأسباب في تخلف المجتمع المغربي لأنها عادة ما تهمل الشأن الإجتماعي وتتضافر مع الحكومة في إبقاء الباب مغلقاً في وجه حاملي الشهادات العليا، إن هذه الأحزاب ساهمت في تفشي الفساد وشل التقدم والنمو وحركة التطور، فالواقع المغربي يشهد على أن ألاَّ جديد هناك ولا ديمقراطية تتحقق في المستقبل المنظور مادامت هذه الأحزاب تسير في نهجها التقليدي، وما تزايد نسب عزوف الشباب المغربي وغيره من الفئات الأخرى عن المشاركة في الأحزاب السياسية سوى مؤشر قوي على سلبيتها وعدم فائدتها حيث أصبحت عاملاً معوقاً للتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

لكن هناك في المقابل تصحيح يقوده ملك البلاد في محاولة لتحقيق التنمية البشرية التي ترمي ضمن أهدافها الأساسية إلى إخراج الفئات الإجتماعية المهمشة من مأساتها وحياة الذل التي تعيشها. إنه تغيير حقيقي يستهدف الفقراء والشباب في محاولة لتحسين وضعيتهم الاقتصادية والإجتماعية.

- العامل البيئي أو الجغرافي:

والمغرب بحكم موقعه الجغرافي كأقرب نقطة من أوربا، مستهدف من طرف شبكات الهجرة السرية سواء عن طريق هجرة مواطني دول جنوب الصحراء أو تهجير مواطنين إلى دول أخرى، أضحى بلد عبور إستقبال للعديد من المهاجرين ، هذا الموقع الجغرافي المتميز على بعد (14) كلم، ساهم في تسهيل عملية إنتقال الأفارقة على العموم والمغاربة على الخصوص إلى الضفة الشمالية للمتوسط.

[1] ينظر في ذلك: نشرة حقوق المهاجرين ، مركز حقوق المهاجرين ، العدد (1) ، الرباط ، أفريل 2004

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ب- منافذ العبور:

خريطة رقم (04) توضح مناطق العبور من المغرب

المصدر: are.wikipedia.org

تتعدد الطرق والوسائل والموت واحد ، فمن الشباب من يختار شمال المغرب لقربه من إسبانيا، ومنهم من يفضل طريق تونس مالطا، لكن تتعدد أسباب الاختيار والغرق واحد.

يشكل إختيار الوسطاء أنجع الحلول بالنسبة للمهاجرين، لكون الوسيط أكثر خبرة ومعرفة بالطرق والوسائل المستعملة للوصول إلى الضفة الأخرى، غير أن الأمر يقتضي توفير مبلغ باهض من المال لطالما إفتقد إليه المهاجر، وهو ما يدفع هذا الأخير إلى البحث بكل الوسائل عن جمع المبلغ المطلوب حتى ولو اقتضى الأمر استعمال طرق غير مشروعة كالسرقة والتهريب.

ومن المعلوم أن تكاليف عملية الهجرة السرية تبلغ ما بين (15) ألف درهم و (25) ألف درهم مغربي، وليس هناك من الضمانات ما يجعل المهاجر في مأمن من المخاطر، ففي كثير من الأحيان يتم نقل المهاجرين من قبل الوسطاء عبر قارب من شواطئ تطوان إلى شاطئ مدينة مغربية أخرى، ويتم إيهامهم بأنهم قد وصلوا شواطئ الجزيرة الخضراء ، لأن العملية عادة ما تتم في الليل، وهذا لا يتيح للمهاجر التأكد ومعرفة وجهة القارب[1].

[1] نجاح قدور: **العولمة والهجرة غير المشروعة** ، بحث غير منشور، ص7

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ج- إحصائيات أعداد المهاجرين وضحايا وموقوفين الهجرة السرية

لقد كشف تقرير عن المنظمة العالمية للهجرة بأن عدد المغاربة المهاجرين عبر العلم في سنة 2003 هو2,582097 ملايين أما بالنسبة لسنة 2004 فقد إرتفع عدد المهاجرين ليصل إلى 3,089090 ملايين ، تستقطب أوروبا حوالي 82%.

جدول رقم (06) يوضح ضحايا ومفقودي ومعتقلي الهجرة السرية في المغرب

السنوات	1995	1996	2001	2003	2004	2006
ضحايا وموقوف	1363 موقوف	1000 موقوف	1000 منهم معتقلين	تفكيك 1200شبكة تهريب المهاجرين	وفاة 150 معضمهم شباب في عرض البحر	دخول28 ألف و890 مهاجر سرب جزر الكناري

المصدر: كنزة الغالي، نساؤنا المهاجرات في إسبانيا، منشورات الزمن، الدار البيضاء، 2004،ص47.

وقد سجلت سنة 1991 الدفعة الأولى من الغرقى، حيث لقي 1272 شخصا ، جلّهم مغاربة، حتفهم أثناء عبور المياه. وفي الأعوام التالية أصبحت أخبار الموت غرقا في أوساط المهاجرين تتصدر الشاشات وصفحات الصحف في الضفتين، أما في سنة 1995 فقد تم إلقاء القبض على 1363 مهاجر سري وفي سنة 1996 ألقي القبض على 1000 مهاجر سري[1]، وفي سنة2001 حاول 1000 مهاجر سري الوصول إلى إسبانيا منهم من أعتقل وتوفي كذلك 3 أشخاص من أصل 30 كانوا على متن زورق كما أنتشلت 14 جثة وأوقف 60 شخص كما لقي 148 شخص حتفهم وكان كل ذلك في نفس السنة ، وقدتم تفكيك حوالي 1200 شبكة متخصصة في تهريب البشر في سنة 2003[2]، وتظهر الأرقام الصادرة عن الحرس المدني الإسباني أن معدل الهجرة غير الشرعية تقلص خلال السنوات القليلة الماضية بشكل ملحوظ ، نتيجة تنسيق الجهود بين المغرب وإسبانيا

[1] Khadija Skalli – aujourd'hui le Maroc l'association marocaine des amis et familles des victimes de l'immigration clandestine.

[2] نادية بن يوسف: **الطيور المهاجرة في قبضة قوارب الموت!!** ، مقال في صحيفة الجماهيرية ، العدد5091 ، بتاريخ 2006/11/29 ، ص 11.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

والدور الذي تقوم به السلطات المغربية، من أجل تفنيد الإدعاءات الأوروبية ، والإسبانية بوجه خاص ، التي تقول بأن المغرب يتساهل مع المهاجرين. فخلال عام 2012 عبر مضيق جبل طارق 1672 مهاجرا غير شرعيا ، وفي عام 2013 وصل العدد إلى 1683 مهاجر، بزيادة طفيفة ، لكن سنة 2014 شهدت تراجعا كبيرا في معدل الهجرة ، حيث لم يتعد عدد الزوارق التي عبرت المضيق ستة زوارق نقلت حوالي 83 مهاجرا، أما عبر السياج الأمني في سبتة ومليلية المحتلتين ، فقد سجلت سنة 2013 ما يعادل 1013 محاولة إقتحام من طرف المهاجرين، وقد نزل الرقم بشكل ملحوظ في العام الموالي، إذ لم يتعد عدد الإقتحامات 533 محاولة. ويبين لنا الفرق بين الأرقام أن المهاجرين أصبحوا يتحولون إلى سبتة ومليلية كمعبر نحو إسبانيا وأوروبا، بسبب صرامة المراقبة البحرية في مضيق جبل طارق. وعلى الصعيد الداخلي، وفي إطار الحملة ضد المهربين، تمكنت السلطات المغربية في سنة 2014 وحدها من تفكيك 105 عصابة إجرامية تنشط في ميدان التهريب والإتجار بالبشر[1].

ثالثا: الهجرة غير الشرعية في تونس

خريطة رقم(5) توضح الموقع الجغرافي لتونس

ولا تعد ظاهرة الهجرة غير الشرعية أو "الحرقة " كما يفضل التونسيون تسميتها جديدة على المجتمع التونسي ، لكنها نمت بشكل كبير بعد ثورة يناير2011 ، لاسيما بعد أن عاشت البلاد حالة من الفوضى والتخبط وانفجار للأوضاع الأمنية في الداخل وعلى السواحل[2]، سجلت الهجرة غير الشرعية بين الشباب التونسي أعلى معدلاتها منذ اندلاع الثورة التونسية في 2011 وحتى

[1] نادية بن يوسف ، مرجع سبق ذكره ، ص 12 .

[2] بدون صاحب المقال ، **الهجرة غير الشرعية من تونس إلى أوروبا أحلام الثراء وقوارب الموت** ، مجلة مصر العربية، 08 جويلية 2014 ، ص4. نقلا من الموقع الموقع:http://www.masralarabia.com

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الآن، وذلك بحسب الإحصاءات الرسمية. وتشير التقارير الحكومية إلى أن نحو عشرين ألف تونسي هاجروا إلى أوروبا بشكل غير شرعي خلال السنوات الخمس الأخيرة ويقصد معظم المهاجرين السواحل الإيطالية[2].

أ- أسباب الهجرة غير الشرعية في تونس

- ومنذ الإطاحة بنظام بن علي شق الآلاف طريقهم عبر البحر بإتجاه سواحل الضفة الشمالية هربا من الفقر والبطالة حيث يبلغ عدد العاطلين عن العمل أكثر من 691 ألفا.
- ارتفاع نسبة البطالة إلى 17,6 بالمائة، وقد قدر المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية عدد المهاجرين السريين عبر البحر بنحو أربعين ألف. وأثارت حوادث الغرق المتكررة جدلا في دول الضفة الشمالية للمتوسط بشأن مدى الالتزام باحترام حقوق المهاجرين[3].

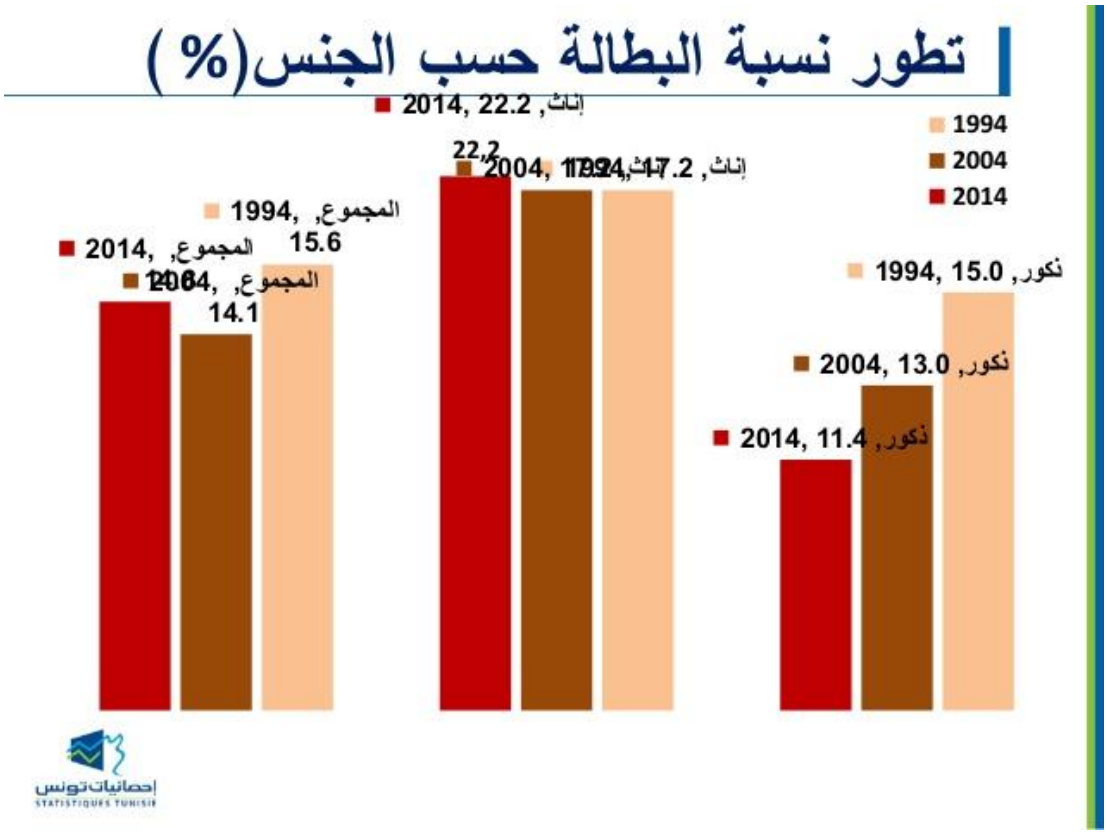

الشكل رقم (2) يبين تطور نسبة البطالة في تونس حسب الجنس من (1994-2014)

المصدر: المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية

[1] تقرير سالي نبيل ، **تونس تسجل أعلى معدلات الهجرة غير الشرعية بين شبابها** ، العربيbbc ، مارس2016. متوفر على الموقع الإلكتروني: http://www.bbc.com/arabic/multimedia/2016/03/160317

[2] طارق القيزاني ، **مآسي الهجرة غير الشرعية..مسؤولية مشتركة بين ضفتي المتوسط** ،dw ثقافة ومجتمع تونس، 2015/04/27. متوفر على الموقع الإلكتروني:http://www.dw.com/ar/

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

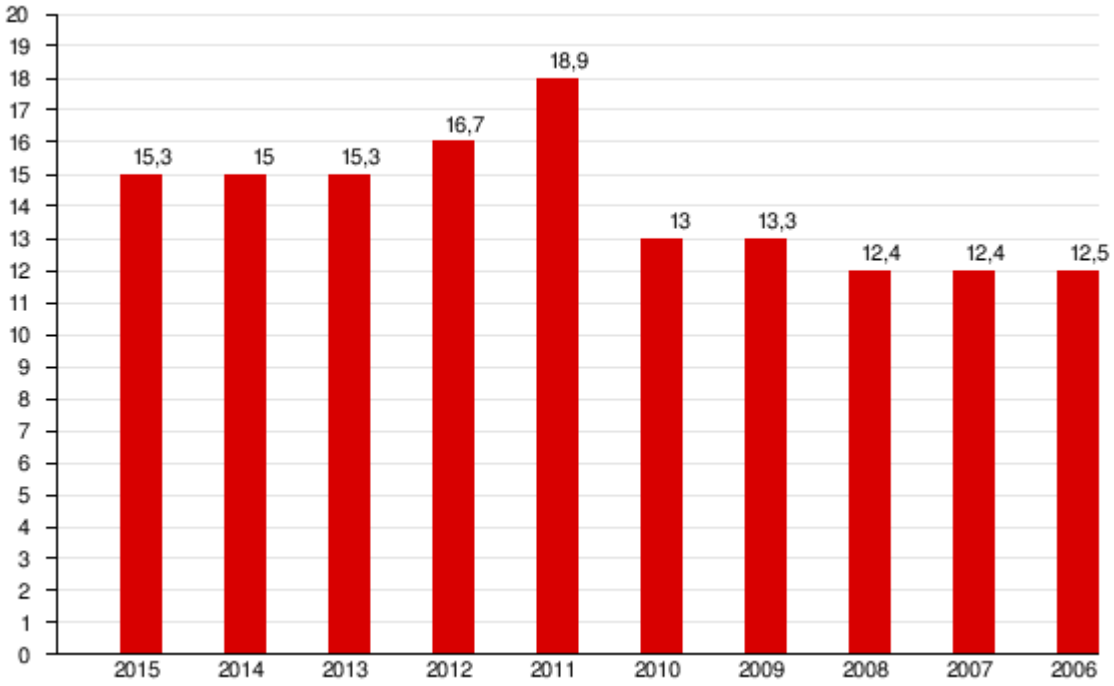

الشكل رقم (3) **يوضح نسبة البطالة في تونس في الفترة الممتدة من** (2006-2015)

المصدر: المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية

ب- إحصائيات الهجرة غير الشرعية في تونس

وبحسب أرقام حصلت عليها وكالة الأناضول من المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، (مستقل) ، فإن نحو 64 ألف شخص ، أغلبهم تونسيين ، إنطلقوا من السواحل الجنوبية للمتوسط (تونس و ليبيا) وعبروا البحر عام 2011 محاولين دخول أراضي القارة العجوز من بوابة إيطاليا ووفقا للإحصائيات فإن هؤلاء ، إنطلقوا من نقاط عديدة تمتد على طول الشريط الساحلي التونسي (1300 كم) أهمها جرجيس وصفاقس والمنستير، وحسب ما تمّ جمعه من شهادات وما تم الوصول إليه بعد التحقيقات الميدانية التي أجراها المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والإجتماعية في مدينة جرجيس جنوب تونس (أهم نقاط إنطلاق قوارب الهجرة الغير شرعية من تونس) وبالتعاون مع منظمات المجتمع المدني الإيطالي والسلطات الإيطالية على جزيرة لمبدوزا الإيطالية (نقطة الوصول المنشودة) ، فإن قرابة 40 ألف تونسي ركبوا البحر بإتجاه إيطاليا منذ 2011 توفي وفقّد منهم قرابة 1000 شاب . بينما أعلنت عائلات أخرى عن فقدانها 350 من أبنائها عام 2012 ولقي عشرات الأشخاص حتّفهم في نفس السنة[1]. كما أعلنت مصادر

[1] بدون صاحب المقال، مجلة مصر العربية ، مرجع سبق ذكره ، ص5

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

أخرى عن غرق 120 قارب نجى منه 56 وغرق الباقون وإنتشلت جثتان فقط قرب السواحل الإيطالية[2].

اعلنت وزارة الداخلية التونسية أن منسوب الهجرة غير الشرعية سجل إنخفاضا من 85 عملية سنة 2011 إلى 71 عملية سنة 2015 . كما كشفت الداخلية التونسية، في بلاغ لها اليوم الأربعاء، أنه تم تسجيل 5 عمليات هجرة غير شرعية سنة 2016، وذلك إلى حد الساعة. وأضافت أن إنخفاض عمليات الهجرة غير الشرعية في البلاد يعود للمجهودات التي تبذلها مختلف وحدات حرس السواحل التونسي، للتصدي لظاهرة الهجرة غير الشرعية من خلال تفعيل منظومة تأمين الحدود البحرية.

وفي إطار التعاون الأمني تقوم الوحدات البحرية التونسية بالتنسيق مع البحرية الجزائرية في عدة مجالات، منها عمليات النجدة والإنقاذ وغيرها، وفق ذات الجهة. وفي سياق منفصل، أعلنت الوزارة أن الأمن التونسي تمكن يوم 15 مارس الجاري من إيقاف 673 شخصا مفتّشا عنهم[1].

كما سجل تاريخ 11 سبتمر2012 غرق120 قارب نجى منه 56 شخص وأنتشلت جثتان فقط وغرق الباقون قرب السواحل الإيطالية[2].

---

[1]محمد البقالي ، **روبورتاج حول الحراقة في تونس** ، قناة الجزيرة ، تونس ،11سبتمبر، 2012 ، متوفر أيضا على موقع يوتيوب.

[2]سنيا البرينصي ، **إنخفاض منسوب الهجرة غير الشرعية في تونس** ، بوابة إفريقيا الإخبارية ، متوفر على الموقع الإلكتروني: . http:// africa news net/nod/ 119405.P11

[3]خديجة رحالي، **الهجرة غير الشرعية، حلم جميل ينتهي بكابوس** ، حصة فيضان التغيير، قناة أخبار الآن ، أكتوبر 2014

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

رابعا: الهجرة غير الشرعية في ليبيا

خريطة رقم (06) توضح موقع ليبيا والمناطق المطلة على البحر

تسارعت وتيرة الهجرة غير الشرعية وإتسع نطاقها من قِبل المهاجرين من ليبيا وقد كان ذلك كرد فعل عن الإجراءات الصارمة التي لجأت اليها الدول الأوروبية بُعيْد إصدارها " القانون الجديد للهجرة " في العام 1995 المتعلِّق أساسًا بمسألة الحدِّ من تدفق المهاجرين إلى أراضيه ، ضف إلى ذلك سقوط نظام القذافي وإنهيار مؤسسات الدولة الليبية وإنتشرت الفوضى والإنفلات الأمني مما جعل ليبيا وجهة مفضلة لطالبي الهجرة السرية صوب أوروبا ، فالسواحل الأوروبية قريبة والأمن منعدم في المنافذ البحرية والبرية ففي عهد القذافي ظلت الهجرة السرية عبر ليبيا متحكما فيها نسبيا ، ومع سقوط نظامه أصبحت الهجرة السرية نحو أوروبا سلعة رائجة ، إن الأمر أصبح من القوة والحضور بحيث صارت مواقع التواصل الإجتماعي تُستغل للترويج لهذه الظاهرة هذه الهجرة تمر بمسار من المراحل محفوفة بالمخاطر إلى غاية التجميع بمدن الساحل الليبي قبل الصعود إلى قوارب الموت وهي مرحلة تشرف المليشيات المسلحة الليبية. ولكل منهذه المراحل تكلفة مالية يدفعها المهاجر لجهة معينة[1]. ومن الملاحظ أن بعض التنظيمات الجهادية كداعش ضارت تدفع ببعض منتسبيها إلى الدخول في هذه المغامرة للوصول إلى أوروبا وهو ما جعل الأجهزة الأمنية الأوربية تتعامل بحساسية شديدة مع هذا الملف. وأثناء العبور عبر قوارب الموت

[1] سنيا البرينصي، مرجع سبق ذكره، ص12

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

فإن الكثير من المهاجرين يلاقون حتفهم أو يحجزون في حالة نجاتهم في ملاجئ بإيطاليا. ومن المؤسف أن دول الإتحاد الأوروبي تنظر إلى المسألة من زاوية أمنية بحتة ولا تهتم بالجانب الإنساني لها. وما دام الوضع في ليبيا منقسما بين حكومتين فإن هذا الإستقطاب سيدفع بهذا المشكل إلى مزيد من التكريس[1].

كان القذافي يتبنى وجهة نظر وجيهة حيال ظاهرة الهجرة غير الشرعية تتلخص في إعتبار القضية مشكلة إنسانية واقتصادية بالمقام الأول تجب معالجتها وفق منظور إنساني أشمل وأعمَّ يتعلق ببُعد تنموي من أبرز ملامحه خلق فرص عمل عبر ضخٍّ إستثمارات في الدول الفقيرة المصدِّرة للمهاجرين لتوطينهم في بلدانهم وأن يتم ذلك من خلال تعاون دولي واسع[2].

ورغم وجاهة مثل هذا الطرح إلا أنه لم يجد إستجابة لدى الإتحاد الأوروبي أو المجتمع الدولي، وإقتصر الأمر على تعاون ثنائي بين ليبيا وإيطاليا تَمثَّل في منح الأخيرة لليبيا مساعدات مادية كالطائرات المروحية وسفن خفر السواحل الليبية ، وكان القذافي بارعًا في إبتزاز الإتحاد الأوروبي فيما يتعلق بملف الهجرة غير الشرعية لاسيما أنه أدرك أن قادة الإتحاد الأوروبي باتوا مقتنعين بأن القذافي بإمكانه التحكم بهذا الملف إلى أبعد ما يكون.

وترجع سيطرة القذافي وتحكمه بملف الهجرة غير الشرعية إلى مجموعة من العوامل:

- النفوذ القوي للقذافي في القارة السمراء.
- علاقاته الوطيدة مع الميليشيات المسلحة بالمنطقة وحركات التمرد الإنفصالية التي تتحكم في طرق التهريب عبر حدود دول الساحل والقرن الافريقيين.
- القبضة الأمنية الصارمة في ليبيا حيث كان جهاز الأمن الليبي (سواء جهاز الأمن الداخلي أو جهاز الأمن الخارجي) من القوة بمكان بحيث يمكنه اعتقال أو إلقاء القبض على أي مطلوب في غضون ساعات قليلة في أي بقعة من ليبيا المترامية الأطراف.
- تحريم استخدام أجهزة الهواتف المربوطة بالأقمار الصناعية (الثريا) على المواطنين إلا بموافقة أمنية

---

[1] د.حسين الشيخ العلوي، **الهجرة غير الشرعية عبر ليبيا معاناة إنسانية برسم التسعير** ، مركز الجزيرة للدراسات، ماي 2015 ، عبر الموقع : http://www.eljazzera.com/intl//cms/0/b l a55608-ea79

[2] دينا مصباح ، تقرير صحفي: " **ليبيا بوابة الهجرة غير الشرعية لأوروبا** "، النسخة الإلكترونية لبوابة الوسط الليبية ، فبراير 2014.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

العديد من أنواع سيارات الدفع الرباعي الصحراوية كانت حكرًا على أفراد الأجهزة الأمنية ولا يُسمَح للمواطنين باقتنائه.

ما ليبيا ما بعد 2011 مرت ليبيا بالعديد من التغيرات التي طرأت عليهاسقوط نظام القذافي الذي إختزل ليبيا في شخصه أدى إلى إنهيار مؤسسات الدولة الأمنية والعسكرية والقضائية وتحوُّل المقاتلين الذين حاربوا القذافي إلى ميليشيات مسلحة جهوية وقبلية وأيديولوجية تقاسمت النفوذ والسلطة فيما بينها طيلة سنة ونصف وحلَّت محل الجيش والشرطة وأجهزة الضبط القضائي ، لاسيما أنها وجدت ترسانة ضخمة من الأسلحة قوامها 21 مليون قطعة سلاح خلَّفها النظام بعد ههذه الميليشيات التي سرعان ما دبَّت الخلافات بينها، ووصلت إلى حدِّ الإقتتال المسلح منذ منتصف العام 2013 ، أحالت ليبيا إلى دولة فاشلة ومهَّدت الطريق للإرهاب العابر للقارات للإستيطان في ليبيا ؛ حيث تحالف أساطين التهريب في منطقتي الساحل والقرن الإفريقيين والمهربون في المناطق الملتهبة في الشرق الأوسط (سوريا وفلسطين واليمن ومصر) ، والمهربون في منطقة المغرب العربي (الجزائر وتونس) مع التنظيمات الجهادية المتطرفة التي إتخذت من ليبيا مركز تعبئة وإمداد لوجيستي مع مافيات التهريب المتوسطية ، لتتحول ليبيا في بحر ثلاث سنوات إلى الوجهة المفضلة للهجرة غير الشرعية المتجهة صوب دول الإتحاد الأوروبي ولاسيما إيطاليا[1].

منافذ العبور في ليبيا

خريطة رقم (07) توضح مناطق نقل المهاجرين غير الشرعيين في ليبيا

[1] محمد بشير النعاس، **(المحلل العسكري والإستراتيجي المحسوب على فجر ليبيا)** في برنامج نقاش على القناة فرانس 24 ، 21 أفريل 2015 ، الموقع الالكتروني: http://www.france24.com/ar/20150421-%

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

يتكدس المهاجرون غير الشرعيين في قوارب وسفن متهالكة تُستخدَم لمرة واحدة وفي معظم الأحيان تتجاوز حمولتها أضعاف ما هو مقرر لها مما يؤدي إلى جنوح وإنقلاب هذه القوارب والسفن بحمولتها المتكدسة من البشر. ومنذ العام 2003 وحوادث غرق وموت المهاجرين غير الشرعيين في المرحلة الثالثة من رحلة اللاعودة باتت فقرة دائمة في نشرات الأخبار. 80% من المهاجرين غير الشرعيين الذين يصلون إلى أوروبا عبر البحر الأبيض المتوسط قادمون من ليبيا. يصل الناجون من رحلة قوارب الموت إلى جزيرة لامبيدوزا أو صقلية في الجنوب الإيطالي في رحلة تستغرق من يوم إلى أربعة أيام ؛ حيث يلتقطهم في الغالب خفر السواحل الإيطالية ليودعوهم في مخيمات إيواء خاصة بالمهاجرين غير الشرعيين[1].

خريطة رقم (08) توضح مناطق دخول المهاجرين غير الشرعيين في ليبيا

كما تعتبر البطالة كذلك من أهم أسباب الهجرة غير الشرعية في ليبيا ولا يمكن إيجاد أي تبرير منطقي وعقلي وعلمي لوجود ظاهرة البطالة في بلد يسبح على بركة من النفط ، كافية لكي يعيش عليها كافة سكان ليبيا المحدودي العدد، فهل الأمر يتعلق بسوء إدارة شؤون البلاد ومواردها المالية من قبل السلطة القائمة وعدم الإحساس بمعاناة الناس؟ أم هو تجاهل وتعامي مقصود يدفع ضريبته معظم الليبيين؟ لا أحد يتصور في هذا البلد المحدود السكان أن توجد بطالة بين أهله فلقد

[1] لينا خالد، **الهجرة غير الشرعية صداع العالم (رحلة الموت)**، جريدة البيان، العدد 12751، حرر في 17 ماي2015.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

كشفت البيانات والأرقام التي نشرت في ليبيا حول البطالة والتي وصلت إلى 20.7% سنة 2009 ونقلتها بعض وسائل الإعلام العربية ووكالات الأنباء ، عن حجم وضخامة هذه الظاهرة ، مما يثير الكثير من المخاوف والقلق على مستقبل السلم الإجتماعي في البلاد في السنوات القادمة. بهذا المعدل تكون البطالة في ليبيا هي الأعلى بين دول المغرب العربي الخمس البالغ مجموع سكانها 80 مليون نسمة، حيث تتراوح نسبة البطالة في الدول الأربعة الأخرى من 9% إلى 15% وفقا للأرقام الرسمية. وبلغ عدد الليبيين المشتغلين بالفعل مجموعة 1.3 مليون أي يشكل نسبة قدره 79.26% من إجمالي السكان الليبيين العاملين اقتصاديا، وبذلك يصبح معدل البطالة بين أفراد قوة العمل الليبية يقدر بنحو 20.74%.[1]

جدول رقم (07) يوضح نسبة البطالة في ليبيا من 2009-2012

السنوات	2009	2010	2011	2012
النسبة %	%20,70	%13,5	%19,5	%19,2

إن التباينات الكبيرة والفروق في الدخول التي بدأت في الظهور تدريجيا منذ السنوات الأولى للإنقلاب بين من هم في السلطة ومعها وهم يملكون كل شيء ، وبين فئات كثيرة من المجتمع الليبي وهم محرومون من أشياء كثيرة والعديد منهم لا يجد حتى سبل العيش وفرص العمل، مما يؤكد انعدام أي جهد جاد وفعال من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية بين الليبيين. وفي هذا السياق نجد أن ظاهرة البطالة قد أفرزت بدورها ظاهرة جديدة على المجتمع الليبي، لم يعرفها إلا أثناء الغزو الاستعماري الإيطالي لليبيا ألا وهي الهجرة للخارج.

السنوات	2003	2008	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الجثث	50	97	120	1300	75	366	527	1253
المفقودين	160	/	100	270	6	/	224	658
الناجين	41	/	14	/	/	249	26	411
المجموع	251	97	234	1570	81	615	777	2322

جدول رقم (08) يوضح إحصائيات أعداد القتلى والمفقودين وعمليات الإنقاذ للمهاجرين غير الشرعيين في ليبيا

[1] موسى عبد الكريم، **البطالة مأساة أخرى مستمرة** ، 2016/05/26 ، مجلة الكترونية متوفرة على:
net.com/15687464.http://www.eljazeera

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

من خلال الجدول نوضح أن في سنة 2003 تم العثور على 50 جثة وفقدان 160 وإنقاذ 41، أما في سنة 2008 فقد سجلت مقتل 97 ، فيما قدرت في سنة 2011 بغرق قاربين الأول كان يحمل 600 شخص مهاجر قبالة الساحل الليبي أما الثاني فكان يحمل 700 مهاجر من بينهم 270 مفقود، سنة 2012 سجلت تراجع نسبي نوعا ما في أعداد المهاجرين غير الشرعيين بحيث غرق زورق مطاطي بين ليبيا و لامبيدوزا فيه 54 كما تم تسجيل مقتل 21 شخص وفقدان 6 قرب جزيرة ليسبوس، سنة 2013 هي الأخرى رصدت العديد من ضحايا قوارب الموت حيث غرق 6 اشخاص وأنقذ 94 قبالة شاطئ في كاتانيا قرب جزيرة صقلية وفي نفس السنة سجل حولي 360 قتيل و155 ناجون ، لم تسلم سنة 2014 من الخسائر البشرية حيث سجلت إرتفاعا كبير في أعداد القتلى من بينهم غرق 12 بالقرب من جزيرة يونانية ومقتل 15 مهاجر من إفريقيا وهذا في بداية السنة أما في نهايتها فسجلت غرق 500 مهاجر سوريين وفلسطينيين ومصريين قبالة مالطا كما تم إنقاذ 26 شخص من قارب كان يحمل 250 قبالة الساحل الليبي ، أما بالنسبة لسنة 2015 فسجلت في بداية السنة مقتل ما لا يقل عن 29 وفقدان 300 غرق 400 شخص و9 قتلى وإنقاذ 144 أما بالنسبة لنهاية سنة 2015 سجلت وصول ناجين مسيحيين قرب جزيرة صقلية ووفاة 15 مهاجر مسلم و50 ناجون وأعتقل المهربون كما حصدت 800 شخص لقو حتفهم وتم إنقاذ 217 من قبل سفينة فرنسية قبالة السواحل الليبية[1].

هذه النسب مجرد نسب تقريبية لأعداد القتلى والمفقودين والذين تم إنقاذهم فالأرقام في تزايد مستمر وهي كفيلة بتوضيح ما تخلفه الهجرة غير الشرعية وبالرغم من ذلك لا يخاف الشباب على حياتهم من الموت فهم متأكدون من أنه عبارة عن إنتحار إذ يفضل البعض على حد مقولتهم الشهيرة أفضل أن يأكلني حوت البحر ولا دود القبر.

خامسا: الهجرة غير الشرعية في موريتانيا:

قوارب الموت أو رحلات بدون عودة، من شواطئ موريتانيا إلى جزر الكناري الإسبانية ، مسميات أطلقت على الهجرة السرية التي يقوم بها بعض الحالمين بغد أفضل. وموريتانيا من ضمن دول القارة الإفريقية التي تعاني بحدة من مشاكل الهجرة ، لحساسية موقعها الجغرافي ، بوصفها بوابة للدول الأفريقية جنوب الصحراء ، وجسر للتواصل بين شمال وغرب وجنوب القارة، وقريبة

[1] وفق تقارير المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين متوفر على الموقع:
http://www.unhcr-arabic.org/5534e0f66.html

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

من القارة الأوروبية عبر إطلالتها على المحيط الأطلسي ، هذا الموقع الجغرافي الحساس تزيد من صعوبته هشاشة الأوضاع الأمنية والإجتماعية والاقتصادية في موريتانيا ، كما تعمقه أيضا أن موريتانيا ليست دولة مرسلة فقط للمهاجرين، وإنما هي دولة عبور وإستقبال ، وهذه الوضعية ربما تكون خاصية موريتانية من بين أغلبية دول القارة الإفريقية الأخرى .

أ- تاريخ الهجرة غير الشرعية في موريتانيا

لقد ظلت موريتانيا عبر التاريخ ، منطقة إستقبال لهجرات عديدة قادمة من الشمال تارة ومن الجنوب تارة ومن الغرب أحيانا ، مما جعلها منطقة تلاقي لكثير من الشعوب وتعايش لأقوام مختلفة ، بداية من قبائل "البافور" والبربر- السكان الأصليين الأكثر إستيطانا للمنطقة - والرومان والزنوج وصولا إلى قدوم الهجرات العربية الحديثة ، التي إستوطنت المنطقة بداية من القرن الرابع عشر الميلادي ، كما ظلت منطقة عبور للكثير من الشعوب والأقوام ، وقد ساهم في ذلك أن هذه المنطقة المعروفة اليوم بموريتانيا لم تعرف حكما مركزيا طيلة تاريخها الطويل ، وهو ما يبرز من خلال بعض الأسماء التي أطلقت عليها مثل: المنكب البرزخي والبلاد السائبة ، مما جعلها فضاء مفتوحا لكل الأقوام الراغبين في القدوم إليها أو العبور منها[1].

ومن المفارقات الموريتانية في أن هذه الوضعية استمرت في ظل الاستعمار الفرنسي، الذي بدأ عام 1900 وأكمل سيطرته على البلاد عام 1934 بشكل كامل ورسم حدود الكيان الموريتاني، الذي أصبح من ذلك التاريخ بحدود معروفة، بل أن حركة الهجرة إلى موريتانيا لم تتأثر بإستقلال البلاد ووجود سلطة وطنية مركزية مسؤولة عن إدارة شؤونها، وهو ما يفسر في جزء منه أن موضوع الهجرة في موريتانيا له بعض الخصوصيات، التي تميزها عن غيرها من الدول[2].

ب- أسباب الهجرة غير الشرعية

1- الهجرة من أجل الحصول على الأوراق لاستخدامها في الهجرة من جديد:

وكانت هذه الهجرة في السنوات الأولى لاستقلال موريتانيا هجرة استيطانية بالأساس، لقلة عدد سكان موريتانيا وحاجتها الماسة للكوادر للعمل في إدارتها المفتقرة بشدة للعنصر البشري المؤهل، وكذلك للقرب الجغرافي والتماثل اللغوي فموريتانيا ظلت تستخدم اللغة الفرنسية في إدارتها

[1] ديدي ولد السالك ، **الهجرة غير الشرعية في موريتانيا** ، ورقة مقدمة لندوة تأثير قضية الصحراء الغربية على مسار البناء المغاربي ، المركز المغاربي للدراسات الإستراتيجية ، 17 فبراير2008 ، ص 18.

[2] ديدي ولد السالك ، مرجع سبق ذكره ، ص 19.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

بعد رحيل الاستعمار الفرنسي مما سهل على هؤلاء المتجنسين الاندماج بسرعة فيها، وإستمر هذا الوضع حتى عام 1989، تاريخ إندلاع الأحداث بين موريتانيا والسنغال، وهي الأحداث التي ستغير في هذه الوضعية، بشكل جعل بعض هؤلاء المهاجرين الأفارقة يسعى للحصول على الأوراق المدنية من أجل إستخدامها من جديد للهجرة إلى الغرب والسعي من خلالها للحصول على اللجوء السياسي في هذه الدول ، تحت دعاوي أنهم يتعرضون للإطهاد من النظام الحاكم آنذاك في موريتانيا[1].

2- ضعف الأجهزة الأمنية وهشاشة البنية الإدارية وإنتشار الفساد في هذه الإدارة، يسهل على المهاجرين الحصول على الأوراق المدنية الموريتانية ، لإستخدامها من جديد للهجرة إلى أوروبا.

3 – أن الدولة الموريتانية ليست لها سياسة لمواجهة الهجرة فإنها لم تتبنى بعد سياسة واضحة لمواجهة هذه الظاهرة الخطيرة ، التي باتت تؤرق كل دول العالم الغينية منها والفقيرة ، وكل ما هناك هو محاولات من السلط الموريتانية المتعاقبة لتنفيذ تعليمات الدول الأوربية للحد من إستخدام المهاجرين لأراضيها كجسر عبور إلى أوروبا ، وخاصة إسبانيا وفرنسا، الأمر الذي يزيد في تعقيد ملف الهجرة في موريتانيا ويضاعف من إحتمالات تضرر المصالح الموريتانية ، لأن ملف الهجرة يدار وفقا لمصالح الدول الأوروبية ووفقا لرؤيتها للمنطقة ، التي هي بالضرورة مناقض لمصالح هذه المنطقة .

4– أن ملف الهجرة في موريتانيا لا يدار من جهة رسمية واحدة.الواقع أن ملف الهجرة اليوم في موريتانيا لا يدار من جهة رسمية واحدة ، بل يتبع في وصايته لعدة جهات حكومية عديدة ، يأتي على رأسها: وزارة الداخلية والدفاع وتشاركهما وزارات التكوين المهني والتشغيل ووزارة الأسرة والشؤون الاجتماعية، الأمر الذي ينجر عنه الكثير من السلبيات على موريتانيا يأتي على رأسها:

أ. أن عدم تبعية ملف الهجرة لوصاية جهة حكومية واحدة ، يبعثر الجهود الرسمية ويستنزف الموارد البشرية الشحيحة أصلا.

ب. أن عدم توحيد جهة الوصاية الرسمية بخصوص ملف الهجرة ، يفقد السلطة الحاكمة القدرة على ضبط سياسة موحدة للملف ، ويزيد من عدم إنسجام الإجراءات المتخذة لمعالجته.

[1]Voir, migration mauritanis profil national, organisation international pour les migrations, Genève, 2009, p19.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ج. تعدد جهات الوصاية في إدارة ملف الهجرة ، يساهم في تبذير الموارد المالية شحيحة، في بلد متخلف كموريتانيا يعاني نذرة كبيرة في الموارد المالية[1].

5-إن الهجرة إلى موريتانيا ليست سرية

من المعروف أن الهجرة اليوم هجرة سرية بالأساس ، لأن أغلبية دول العالم أغلقت أبوابها أمام تيارات الهجرة القامة من الجنوب ، بعد أحداث سبتمبر 2001 ، خاصة دول أوروبا الوجهة المفضلة للمهاجرين الأفارقة ، مما أضطر هؤلاء الأفارقة إلى الهجرة السرية لدخول هذه الدول ، لكن من الواضح أن موريتانيا لم تجاري هذه السياسات الدولية أتجاه الهجرة ، حيث تركت أبوابها مشرعة لدخول الراغبين في الهجرة إليها، وبالتالي فإن الهجرة إلى موريتانيا ما تزال هجرة علنية وليست سرية ، ذلك أنها لم تحدد نقاط إجبارية لدخول الأجانب إلى أراضيها ، إلا في شهر مايو 2010 ، حيث حددت وزارة الداخلية الموريتانية 39 نقطة كمنافذ للدخول والخروج من أراضيها. هذا بالإضافة إلى أن موريتانيا ما تزال ترتبط بالعديد من الإتفاقيات مع الدول الأفريقية ، تسمح لمواطني البلدان المعنية بالتنقل بحرية ببطاقات الهوية الوطنية ، خاصة دول المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، زد على ذلك ضعف الأجهزة الأمنية والإدارية وإنتشار الفساد فيها ، كلها عوامل تسهل على كل الراغبين في الهجرة إلى موريتانيا أو العبور من أراضيها ، دخول أراضيها علنا وليس سرا لأنهم ليسوا مضطرين إلى ذلك[2].

[1] ديدي ولد السالك ، مرجع سبق ذكره ، ص22

[2] علي محمود ، الهجرة في موريتانيا الخصوصيات والتحديات ، العدد 118، 2016/04/20 ، نقلا من الموقع: http://www.alarabiya.net//morth/africa/Mauritanie

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ج- منافذ العبور

خريطة رقم (09) توضح مناطق العبور في موريتانيا

تنطلق رحلات الهجرة غير الشرعية في موريتانيا من مدينة نواذيبو الموريتانية. وهذه، لقربها الجغرافي من جزر الخالدات الإسبانية ، حيث الوقت المطلوب لإجتيازها هو خمسون دقيقة بالطائرة وثلاثة أيام بالقارب يوظف المهربون الموريتانيون قوارب صيد سمكي غالباً ما يموت ركابها نتيجة تهالكها وقدمها قبل الوصول إلى الأرخبيل الإسباني.وقد تحولت مدينة نواذيبو إلى موطن إستقرار للمهاجرين السريين من جنوب الصحراء بعد نزوح الكثير منهم إليها وتشديد الرقابة على مدينتي سبته ومليليه المغربيتين[1].

[1] ديدي ولد السالك ، مرجع سبق ذكره ، ص 24

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

خريطة رقم (10) توضح منطقة نواذبير في موريتانيا

المطلب الثالث: أثر الهجرة غير الشرعية على الأمن المغاربي

شهدت ظاهرة الهجرة السرية إرتفاعا محسوسا في السنوات الأخيرة نتيجة تدهور الظروف الاقتصادية والاجتماعية والأمنية وحتى الصحية منها حيث أصبحت هاجسا يشغل معظم دول المغرب العربي نظرا لتقاربها الجغرافي مما يجعلها في مواجهة مباشرة مع كل ما يحدث في المنطقة وأيضا انعكاسات هذه الظاهرة على أمن المجتمعات المغاربية المستقبلة للمهاجرين خاصة الأفارقة منهم مما يجعلها ظاهرة خطيرة على أمن المجتمع عامة وأمن الأفراد على وجه الخصوص ونذكر من بين هذه الآثار ما يلي:

أولا: الآثار السياسية والأمنية

- الحضور المستمر للمهاجرين غير الشرعيين في الدول المغاربية يعتبر منبع تهديد لهم فهو مرتبط بعصابات التهريب وأشكال مختلفة من الجريمة المنظمة من (الاعتداءات ، السرقات ، القتل وترويج المخدرات وتزوير الوثائق وتهريب البضائع) وكذا محاذاة الساحل الذي يعتبر أكبر سوق لتهريب الأسلحة والذخيرة عن طريق المهاجرين ، بالإضافة إلى ظهور الجماعات الإرهابية أو ما يسمى بالقاعدة المسلحة في المغرب العربي مثلا : في (ليبيا) والتي تعتبر سببا في ظهور مافيا تهريب المهاجرين من خلال علاقاتها مع المهربين الذين تتواطأ معهم في تبادل المعلومات حول تحركات قوات الأمن وكذا إستخدام المهاجرين غير الشرعيين في نشاطات إرهابية تهدد الأمن والاستقرار.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

- ارتباط ظاهرة الهجرة السرية بظواهر أمنية خطيرة على غرار الجريمة المنظمة وتهريب المهاجرين والإتجار بهم و التي تتسبب في تهديد أمن الدول المغاربية وبأخص الأفراد الذين هم الضحية الوحيدة وراء هذه التهديدات من خلال الجرائم المرتكبة ضدهم وأيضا يلجأ المهاجرون غير الشرعيون إلى بيع المحذرات وإدخالها معهم بصفة سرية إلى الدول المغرب العربي خاصة بين الحدود التي تربط بين هذه الدول مثلا : الحدود بين المغرب والجزائر[1].

ثانيا: الآثار الاجتماعية

- الهجرة غير الشرعية تؤثر على أمن المجتمع المغاربي من خلال الإخلال بالتوازن الديموغرافي وما ينتج من آفات اجتماعية من خلال تفشي ظاهرة الرشوة وهي الطريقة التي يحاول بها المهاجرون غير الشرعيون الحصول على وثائق إدارية مزورة للبقاء في هذه الدول، إضافة إلى الإنتشار الواسع لممارسة الدعارة والمساس بقيم وأخلاق المجتمع المغاربي.
- إن الهجرة غير الشرعية تهدد الأمن الثقافي لمجتمعات دول المغرب العربي فهي منتجة لأقليات عرقية وثنية مختلفة عن تلك الموجودة فيه ، فتزايد هؤلاء المهاجرين السريين يخلق مجتمعات صغيرة وتشكل أقليات تطرح إشكالية الاعتراف بها وأيضا تعتبر مهددة للثقافة القومية وهذا ما يصعب إدماج المهاجرين لاختلاف هوياتهم وثقافتهم التي تكون ثقافات جديدة مبنية على أسس عرقية ولغوية ودينية وبالتالي تشكل تهديدا لهوية المجتمع المغاربي بسبب تأثيرها على الهوية العرقية والثقافية والدينية لهذا المجتمع جراء الأنماط الحياتية المختلفة والتناقضات في السلوكيات الإجتماعية مما يخلل الاستقرار الإجتماعي، وأيضا؛ من بين الآثار التي تهدد أمن المجتمع المغاربي هو ظهور أحياء عشوائية يعيش فيها المهاجرون غير الشرعيون بصفة غير قانونية حيث تنتشر فيها الآفات الإجتماعية كالسرقة والمخذرات وظاهرة التسول والتخريب ...اخ.
- إنتشار أعمال الشعوذة خاصة من طرف المهاجرين الأفارقة مما يساهم في التأثير بطريقة سلبية على المجتمع المغاربي[2].

ثالثا: الآثار الاقتصادية

- إن المهاجرون غير الشرعيون الذين ينشطون في النشاط الاقتصادي ويعملون بصفة غير شرعية يساهمون في خفض أجور العمال بصفة كبيرة والزيادة في نسبة البطالة بمعدلات

---

[1] غربي محمد، **التحديات الأمنية للهجرة غير الشرعية ، في منطقة البحر الأبيض المتوسط** :الجزائر نموذجا ، الأكادمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية ، قسم الحقوق ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، شلف ، العدد 108 ، 2012 ، ص ص 55-56 .

[2] رؤوف منصوري ، **الهجرة السرية من منظور الأمن الإنساني** ، مذكرة ماجستير قانون عام تخصص حقوق الإنسان والأمن الإنساني ، قسم الحقوق ، جامعة سطيف ، 2014 ، ص ص 135-136 .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

مرتفعة نتيجة لقبولهم العمل في شتى المجالات وبأجور منخفضة حيث يشكل خللا في سوق العمل فهذه العمالة الوافدة تشكل منافسا للأيدي العاملة المحلية ، إضافة إلى الأعباء المادية الكبيرة التي تتكبدها هذه الدول لملاحقة وإحتجاز المخالفين وإرجاعهم إلى بلدانهم الأصلية وهذا ما يؤثر سلبا على الجانب الاقتصادي للدول المغاربية ، ودول المغرب العربي بإعتبارها منطقة عبور فإن هذا يؤثر على علاقاتها الخارجية خاصة مع الدول المستقبلة لهذه العناصر المهاجرة بصفة غير قانونية وتحديدا الدول الأوروبية .

- تدهور معايير تقدير الجهد والموهبة في كثير من المؤسسات المتمثلة في التعليم والبحث العلمي إضافة إلى هجرة الأدمغة تؤدي إلى نقص الكوادر العلمية المؤهلة لقيادة برامج اقتصادية وإجتماعية في الدول المغاربية والتي هي بحاجة إليها أكثر[1].

رابعا : الآثار الصحية

- يعتبر انتقال المهاجرين غير الشرعيين بين مناطق دول المغرب العربي خطرا عليهم حيث يشكلون تهديدا فعليا نتيجة انتشار الأوبئة و الأمراض الفتاكة وسريعة الانتشار والتي ينقلها هؤلاء المهاجرون كأمراض السيدا والملاريا والأنفلونزا ...إلخ ، وتشير الإحصائيات أن انتشار هذه الأمراض توجد في المناطق التي يقيم فيها الأفارقة بحيث تشكل خطرا عليهم من خلال انتقال العدوى وغياب التلقيح وغياب الأدوية والعلاج وارتفاع تكاليف الرعاية الصحية[2].

وفي الأخير نستنتج انعكاسات الهجرة غير الشرعية وأثارها على الأمن المغاربي كثيرة ولا يمكن إحصائها ولهذا وجب العمل على الحد من هذه الظاهرة من أجل التقليل من أثارها ومخاطرها

المطلب الرابع: التدابير المغاربية للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية

مارست الدول الأوروبية انتقادا وضغطا متواصلا إتجاه دول المغرب العربي، في محاولة على إجبارها على وقف الهجرة غير الشرعية التي تتم عبر أراضيها والمساهمة في إيجاد حلول سريعة لهذه الظاهرة الخطيرة ، واستجابة لذلك ، سارعت دول المغرب العربي لسن تشريعات جديدة تعالج الهجرة غير الشرعية التي لم تقتصر على مواطنيها المحليين ،بل أصبحت هذه الدول محط عبور لمهاجرين غير نظاميين قادمين من مناطق أخرى ،أغلبهم من إفريقيا وجنوب الصحراء[3].

---

[1] رشاد أحمد سالم ،**الأخطار الظاهرة والكامنة للهجرة غير المشروعة**. الرياض: جامعة نايف للعلوم الأمنية ، 2010 ، ص 246 .

[2] رؤوف منصوري ، مرجع سبق ذكره ، ص 249 .

[3] محمد رضا التميمي ، **الهجرة غير الشرعية من خلال التشريعات الوطنية والمواثيق الدولية** ، مجلة دفاتر السياسية والقانون ، العدد الرابع ، جامعة ورقلة ، الجزائر، جانفي ، 2012 ، ص258 .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

أولا: في الجزائر

تعتبر الجزائر في نفس الوقت دولة مصدرة لشباب الجزائريين مستقبلة للأفارقة واللاجئين السوريين ودولة عبور للمهاجرين ، وتعد من بين أبرز الدول المعنية بهذه المشكلة، بما أنها تفقد الكثير من شبابها في رحلات الموت التي تنظم إلى أوربا ، كما أصبحت تعج بالمهاجرين الأفارقة الذين يتحينون الفرصة لعبور الحدود ، مما دفع السلطات إلى إتخاذ العديد من التدابير الرامية إلى مكافحة هذه الظاهرة ، منها ما هو أمني وسياسي، وماهو قانوني[1]، وأمام ارتفاع موجات المهاجرين غير النظاميين حيث أشارت بعض التقديرات إلى أنهم بين حوالي 30 إلى 35 ألف مهاجر غير نظامي ، يكتفي أقل من ثلثهم بالعبور عبر التراب الجزائري ، في حين يحاول البقية الإستقرار والإقامة في الجزائر، ومن جهة أخر تعقبا لأحداث مأساوية التي وقعت في مدينة مليلية الإسبانية ، عملت السلطات الجزائرية على تشديد سياستها إزاء المهاجرين غير النظاميين القادمين من الساحل ، وذلك بالرد على هذه الآفة بواسطة تدعيم المراقبة على مستوى الحدود وتطبيق الإجراءات اللازمة وفي هذا السياق ولمواجهة الفراغ القانوني صدر القانون 01/09 ، حيث تناول المشرع الجزائري الأحكام المجرمة للهجرة غير الشرعية في المادة 175 مكرر1 ، وذلك في الجزء الثاني من الباب الأول المعنون الجرائم المرتكبة ضد القوانين والأنظمة المتعلقة بمغادرة التراب الوطني ، وتنص المادة على مايلي : يعاقب بالحبس من شهرين إلى ستة أشهر، كل جزائري أو مقيم يغادر التراب الوطني بصفة غير شرعية أثناء إجتيازه مراكز الحدود البرية أو البحرية أ الجوية ، وذلك بإنتحال هوية أو بإستعمال وثائق مزورة أو أية وسيلة إحتيالية أخرى للتملص من تقديم الوثائق الرسمية اللازمة أو من القيام بإجراءات التي توجبها القوانين والأنظمة السارية المفعول.

وعلى هذا الأساس فقد جرم المشرع الجزائري المغادرة غير الشرعية التراب الوطني أيا كانت الطريقة المستعملة في ذلك من تزوير الوثائق الرسمية، أو عدم القيام بالإجراءات المنصوص عليها في النصوص التشريعية والتنظيمية، أما الأشخاص فالمادة تشير إلى الأجانب فدون المساس، بحقوقهم القانونية بإعتبار أن الدستور الجزائري ينص في المادة 68 يكفل لأشخاصهم وأموالهم

[1] حيدر عمر، **الأليات الجزائرية في مكافحة الهجرة غير الشرعية: واقع آفاق** ، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، العدد الثاني لسنة 2012 ، جامعة مولود معمري تيزي وزو، الجزائر، 2012 ، ص168.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

حماية قانونية ، إلا أن المادة 175 مكرر1 تخاطب كل من الجزائري والأجنبي فكليهما معرض لمتابعة والعقوبة في حال مخالفة أحكامها.[1]

إن تأخر المشرع في سن قانون يجرم فعل الهجرة غير النظامية إلى غاية بداية 2009 لم يكن إعتباطيا ، بل مرد ذلك يعود إلى وجود رغبة حقيقية لتجريم هذا الفعل ، وبالتالي يمكن التساؤل عن الأسباب التي دفعت المشرع على إصدار هذا القانون فبالإضافة إلى الدافع القانوني بإعتبار ان مغادرة التراب الوطني يعتبر فعلا مخالفا للقوانين والأنظمة ، والدافع الإجتماعي المتمثل في المآسي الإنسانية المترتبة عن هذه الظاهرة ، يمكن تفسير ذلك بالضغوطات الأوروبية على الجزائر في هذا الشأن ، فلقد سعى الإتحاد الأوروبي في إطار الإستراتجية القائمة على محاولة الحد من تدفقات المهاجريين غير النظاميين إنطلاقا من دول العبور إلى الضغط على هذه الأخيرة لإتخاذ إجراءات قانونية تهدف للتحكم في تدفقات المهاجرين العابرة لأراضيها ، غير أن إستجابة الجزائر لم تكن فورية ومنسجمة مع الإستراتجية الأوروبية خلافا للمغرب وتونس ، حيث يمكن إعتبارها معتدلة ، كما أنها تأخذ بعين الإعتبار المصالح والتوجهات الوطنية[2].

اتخذت السلطات الجزائرية مواقف تتسم بالعقلانية والتريث ، حيث يلاحظ أن ردود الأفعال من الضغوطات الأوروبية لم تكن فورية ، حيث أن الظروف السياسية والأمنية في الجزائر خلال العشرية السوداء لم تقلل من قوة الجزائر التفاوضية مما جعلها ترضخ للضغوطات ووقعت عددا من إتفاقيات الإعادة مع بعض الدول الأوروبية لتتغير المواقف منذ سنة 2000 ، ورفضت الجزائر توقيع أي إتفاقية ومعالجة مسألة إعادة المهاجرين غير النظاميين حالة بحالة.

أما فيما يتعلق بتهريب المهاجرين[3]، فقد نصت المادة 303 مكرر على معاقبة المتورط في هذه الجريمة بالحبس من ثلاث سنوات على خمس سنوات وبغرامة مالية ، ووردت كذلك عقوبات

---

[1] فايزة بركان ، **أليات التصدي للهجرة غير الشرعية** ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الحقوق ، تخصص علم الإجرام والعقاب ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة الحاج الأخضر ، باتنة ، الجزائر : 2011 – 2012، ص 80

[2] صايش عبد المالك ، **مكافحة الهجرة غير الشرعية نظرة من القانون 09 / 01 المتضمن تعديل العقوبات** ، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني ، العدد 01 / 2011 ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة عبد الرحمن ميرا ، ص 14 .

[3] صايش عبد المالك ، **مكافحة تهريب المهاجرين كآلية للحد من الهجرة السرية** ، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، العدد الثاني ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة عبد الرحمن ميرة ، الجزائر ، 2012 ، ص 312 .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

أخرى مشددة في بعض الأحيان ، يفهم منها أن المشرع أراد أن يتعامل بحزم مع الأشخاص الذين يستغلون ظروف المهاجرين ورغبتهم الجامحة في الوصول إلى بلد المقصد للحصول على أرباح مادية[1].

وتضع نفس المادة تعريفا لتهريب المهاجرين على أنّه: "القيام بتدبيرالخروج غير المشروع من التراب الوطني لشخص أو عدة أشخاص من أجل لحصول بصورة مباشرة أو غير مباشرة على منفعة مالية ، أو منفعة مادية أخرى".

وقد شدد المشرع الجزائري العقوبة أكثر في المادة 303 مكرر، إذا إرتكبت الجريمة من طرف موظف إستغل وظيفته لتسهيل التهريب ، أو إذا أرتكبت من طرف أكثر من شخص ، أو إذا تمت بحمل السلاح أو التهديد باستعماله ، أو إذا إرتكبت من طرف جماعة إجرامية منظمة ، وذلك بالحبس من عشر سنوات إلى عشرين سنة عقوبة ، ومن مليون إلى مليوني دينار جزائري غرامة"، كما أن الشخص المدان لإرتكابه أحد الأفعال المجرمة المشار إليها لا يستفيد من الظروف التخفيفية المنصوص عليها في المادة 53 من قانون العقوبات طبقا لنص المادة 303 مكرر 34 ، كما تقصي المادة 303 مكرر35 " بأن تحكم الجهة القضائية في حال إرتكاب إحدى هذه الجرائم بالنسبة للأجنبي بأن يمنع من الإقامة في التراب الوطني إما نهائيا أو لمدة عشر سنوات على الأكثر[2].

بالإضافة إلى ذلك، فقد قرر المشرع إعفاءا من العقوبة لصالح من يقوم بتبليغ السلطات الإدارية أو القضائية عن جريمة تهريب المهاجرين قبل البدء في تنفيذها أو الشروع فيها، كما تخفض العقوبة إلى النصف إذا تم الإبلاغ عنها بعد انتهاء تنفيذ الجريمة أو الشروع فيها وقبل تحريك الدعوى العمومية ، أو إن أمكن بعد تحريك الدعوى العمومية من إيقاف الفاعل الأصلي أو الشركاء في نفس الجريمة"[3]، كما وضع عقوبة عن التستر على جريمة تهريب المهاجرين ، مع العلم بإرتكابها بتعريض المتستر عنها للعقاب بالحبس من سنة إلى خمس سنوات وبغرامة من (100000 إلى 500000 **دج**).

---

[1] تم التطرق بالتفصيل إلى مسألة تهريب المهاجرين في الفصل الأول في إطار النظام القانوني لحماية المهاجرين غير النظاميين.

[2] فايزة بركان ، مرجع سبق ذكره ، ص83

[3] المادة 303 مكرر 36 من القانون 01/09

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

والملاحظ أن المشرع جعل من عقوبة تهريب المهاجرين أشد من عقوبة الهجرة غير النظامية ، لأنّ التهريب يعد الفعل الأخطر لأنّه قائم على الإستغلال وتحقيق الربح غير المشروع، ثم إن الظروف المعفية من العقاب من شأنها أن تكون حافزا من أجل مراجعة الأشخاص المتورطين في الجريمة لحساباتهم ، والتراجع عن الأفعال غير المشروعة التي ينوون إرتكابها أو التبليغ عنها قبل وقوعها.

إن تعامل المشرع الجزائري بالطريقة المشار إليها في معالجة قضيتي الهجرة غير النظامية وتهريب المهاجرين يصبوا من خلاله إلى إيجاد نوع التوازن بين بعدين أساسيين وهما البعد القانوني والإنساني والبعد السياسي في نفس الوقت نتيجة للضغوط التي يمارسها الإتحاد الأوربي على الجزائر لمنع توافد المهاجرين إليه ، حيث أن الهجرة غير النظامية وفقا للقانون الدولي لحقوق الإنسان لا ينبغي أن تكون بأي حال من الأحوال جريمة لإعتبارات عديدة سيتم التطرق عليها في هذه الدراسة ، مما جعل المشرع الجزائري يخفف من العقوبة المترتبة على مغادرة التراب الوطني بطريقة غير قانونية ، في حين شدد العقوبة على جريمة تهريب المهاجرين نظرا لخطورتها، وبالتالي يمكن القول إن المشرع سلك نهجا معتدلا في هذا الصدد .

أما على الصعيد الدولي ، فقد دعت الجزائر دول أوربا إلى إعتماد رؤية واقعية وشاملة في التعامل مع الهجرة غير النظامية والأخذ بعين الجدية ظاهرة كره الأجانب والعنصرية التي تأثر في العلاقات الإنسانية بين دول الشمال والجنوب ، فالجزائر تدعوا إلى تبني مقارنة واقعية وإنسانية لملف الهجرة ، حيث أن التعاطي مع الهجرة كظاهرة لا ينبغي حصره فقط في الهجرة السرية لأن هناك عدة جوانب تتطلب المعالجة مرتبطة بها، كما دعت إلى تفادي التهويل من هذه الظاهرة وعدم تجاهل قضايا مهمة لا تقل أهمية خطورة عنها، مثل العنصرية وكره الأجانب في البلدان الغربية[1]. كما يجب أن تعطى الأولوية وفقا للنظرة الجزائرية في البحث عن حل للهجرة يعطي للتنمية الأهمية اللازمة ، التي تعد مركز كل الحلول المتعلقة بهذه الظاهرة سواء النظامية منها أو غير النظامية. ويمكن القول أن وجهات النظر الجزائرية بخصوص موضوع الهجرة عموما، والهجرة غير النظامية وبشكل خاص تتميز بالسعي إلى مقاومة الإستراتيجية الأوربية التي تحاول جعل منطقة المغرب العربي قاعدة متقدمة في حربها على المهاجرين غير النظاميين ، في الوقت الذي ينبغي فيه إقامة شراكة متينة لمواجهة الظاهرة يأخذ بعين الإعتبار الأسباب الجذرية للظاهرة

[1] ختو فايزة ، مرجع سبق ذكره ، ص207

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ثانيا: في المغرب

نتيجة للقرب الجغرافي بين الحدود البحرية المغربية الشمالية ، والحدود الجنوبية الاسبانية ، فإن المغرب تعتبر أول دولة بالمغرب العربي إنطلقت منها موجات الهجرة النظامية عن طريق قوارب الموت ، الأمر الذي جعلها أكثر الدول المغربية تضررا من هذه الظاهرة على جميع المستويات ، سواء من الناحية البشرية أو المادية أو الأمنية وحتى ما يتعلق في مجال علاقتها مع الدول الأوربية ، خاصة في العشريتين الأخيرتين، كما تميزت النصوص القانونية المتعلقة بدخول وإقامة الأجانب بكون أغلبها ترجع إلى فترات زمنية غابرة.

ونتج عن ذلك على الصعيد التشريعي دخول القانون رقم 02/03 المتعلق بدخول وإقامة الأجانب بالمغرب وبالهجرة غير المشروعة[1] حيز التنفيذ في 11 نوفمبر 2003 الذي كان يهدف إلى التصدي لموجات الهجرة غير النظامية التي عرفت تزايدا كبيرا ، من خلال تكييف المنظومة التشريعية مع المستجدات ، إضافة إلى تحديد معايير إقامة الأجانب في المغرب ، وبالأخص تقنين المخالفات المرتبطة بالهجرة غير النظامية.

وفي هذا الإطار، تم تجريم المهاجرين حيث أصبح مرتكبو هذه الأعمال معرضين لعقوبات السجن الذي تتراوح مدته بين 10 سنوات والمؤبد[2]، كما يحمي هذا القانون حقوق الأجانب ما دامت طرق اللجوء إلى القضاء معروفة بشكل واضح، وجاء هذا القانون رقم 03/02 بقسمين يتعلق الأول بدخول الأجانب إلى المملكة المغربية وإقامتهم بها والقسم الثاني يتعلق بالأحكام العقابية. حيث عاقبت الأحكام المتعلقة بالهجرة غير النظامية التي ضمت 07 مواد (من المادة 50إلى المادة 57) كل من يغادر التراب المغربي بصفة غير قانونية بالحبس من شهر إلى 6 أشهر أو بغرامة مالية أو بإحدى هاتين العقوبتين معًا طبقا لنص المادة 50 من القانون رقم 03/02[3].

لم يعاقب القانون المهاجرين سرا فحسب ، بل رتب العقوبة على كل من نظم أو سهل أو ساعد دخول أشخاص مغاربة كانوا أو أجانب بصفة سرية بالحبس من ستة أشهر إلى ثلاث سنوات وبالغرامة من خمسون ألفا إلى خمسمائة ألف درهم ، وضاعف العقوبة بالسجن من 10 إلى 15 سنة وبغرامة يتراوح قدرها بين خمسمائة ألف ومليون درهم إذا إرتكبت هذه الجريمة بصفة اعتيادية[4]، كما أشار القانون لضرورة معاقبة أي شخص قدم مساعدة أو عونا لإرتكاب الأفعال

---

[1] الجريدة الرسمية للملكة المغربية ، النشرة العامة ، القانون رقم 02/03 المتعلق بدخول وإقامة الأجانب والهجرة غير المشروعة ، عدد 5160 ، السنة الثانية والتسعون ، 13 نوفمبر 2003.

[2] المادة 52 ، فقرة 3 من القانون رقم 02/03

[3] رشيد خليل ، **المقتضيات لدخول وإقامة الأجانب بالمملكة وبالهجرة غير المشروعة** ، في إطار أشغال الندوة التي نظمتها وزارة الداخلية للمغربية بمراكش يومي 19 و20 ديسمبر 2003 ، الرباط ، 2004 ، ص 13-18.

[4] لمادة 52 من القانون رقم 02/03

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

السابق ذكرها، وإذا كان يتطلع بمهمة قيادة قوة عمومية أو كان ينتمي إليها أو إذا كانت مكلفا بمهمة للمراقبة ، أو إذا كان هذا الشخص من المسؤولين أو الأعوان أو المستخدمين العاملين في النقل البري أو البحري أو الجوي أو في أية وسيلة أخرى من وسائل النقل ، بالحبس من سنتين إلى خمسة سنوات وبغرامة تتراوح بين خمسون ألفا وخمسمائة ألف درهم[1]، وتترتب العقوبة كذلك على الشخص المعنوي بموجب هذا القانون حيث يعاقب بغرامة يتراوح قدرها بين عشرة ألاف ومليون درهم ، إذا ثبت إرتكابه لأحد الجرائم السابق ذكرها ، كما خول هذا القانون للمحكمة مصادرة وسائل النقل المستعملة في إرتكاب الجريمة في حالة الإدانة بجريمة تهريب المهاجرين، سواء كانت هذه الوسائل تستعمل للنقل الخاص أو العام أو للكراء شريطة أن تكون في ملكية مرتكبي الجريمة أو في ملكية شركائهم أو في ملكية أعضاء العصابة الإجرامية ، بمن فيهم أولئك الذين لم يشتركوا في إرتكاب الجريمة[2].

هذا على الصعيد التشريعي ، أما على الصعيد المؤسساتي فالمملكة المغربية لجأت إلى تعزيز هذا القانون عن طريق إنشاء جهازين ، مديرية لشؤون الهجرة ومرصد للهجرة تابع لوزارة الداخلية لغرض مراقبة الحدود[3].

ثالثا: في تونس

تعتبر تونس كذلك من دول المغرب العربي المعنية بظاهرة الهجرة غير النظامية بشكل مباشر نتيجة لقربها من السواحل الفرنسية والإيطالية على وجه الخصوص ، وقد لجأت هي الأخرى إلى سن تشريعات جديدة لمواجهة الهجرة غير النظامية التي تنامت بشكل كبير خلال تلك الفترة ، حيث كان لقمة الحوار 5+5 بين الدول المغاربية والدول الأوربية التي عقدت في تونس في 2003/12/15 التأثير الأبرز في تبني كل من المغرب وتونس لقوانين تحاول من خلالها مواجهة الهجرة غير النظامية[4]، الكثير من المتابعين للشأن التونسي إعتبروا أن القوى الأوربية هي من أملت القانون الجديد وسايرتها في ذلك الحكومة التونسية مما جعله عرضة للكثير من الجدل والإنتقاد من قبل فعاليات المجتمع المدني والمعارضة التونسية التي إعتبرته قانونا مجحفا يحد من حرية أساسية وهي حرية التنقل، رغم كل ذلك فقد تمت المصادقة على مشروع القانون الجديد الخاص بجوازات

---

[1] المادة 51 من القانون رقم 02/03

[2] المادة 53 من القانون رقم 02/03

[3] سناء لعروسي ،" **المغرب وتحديات ظاهرة الهجرة غير الشرعية نحو أوربا**"، المجلة الإلكترونية ، الحوار المتمدن ، العدد 1824،2007 http://www.alhewar.or/debat/show.art.asp?aid=88494، الموقع:

[4] محمد رضا التميمي ، مرجع سبق ذكره ، ص265

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

السفر في نهاية عام 2003 والذي يعتبر أهم أداة في يد السلطات التونسية لمكافحة الهجرة غير النظامية، في إطار تكييف النصوص القانونية السابقة التي ترجع إلى عام1975[1].

يهدف مشروع القانون إلى مكافحة تهريب الأشخاص عن طريق البر أو البحر أو الجو والتصدي لظاهرة الجريمة المنظمة المرتبطة بالإتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين ، ولتحقيق هذه الغاية ، تبنى المشرع التونسي الخيار القائم على أن يشمل الردع والعقاب أفعالا متعددة تشمل كلا من الأفعال الفردية والجماعية على حد سواء ، تدخل في تنظيم عمليات تهريب جماعي أو فردي بصفة غير نظامية.

إذن فإن التجريم في مفهوم هذا القانون يشمل الإرشاد إلى كيفية إرتكاب الجريمة وتسهيل العبور وتنظيمه وإيواء الأشخاص المهربين أو تهريبهم أو أعداد أماكن لإخفائهم وتوفير وسائل النقل أو القيام بعملية النقل في حد ذاتها، كما يشمل تكوين الوفاق أو العصابات أو التنظيمات لغاية إرتكاب جرائم التهريب أو الإنضمام إليها أو مساعدتها، وتم توسيع مجال الزجر ليطال التخلف العمدي عن إعلام السلطة المختصة من قبل أي شخص بما له من معلومات عن عمليات تهريب[2].

كما شمل التجريم المحاولة في جل الجرائم في هذا القانون بحيث يعاقب الشخص حتى في صورة عدوله عن إتمام المشروع الإجرامي، وتوسع القانون في الردع ليعم أيضا الأعمال المرتبطة مباشرة بإرتكاب الجريمة أي دون تجريم مجرد النية أو الفكرة وفقا لمبادئ القانون الجنائي المتعارف عليها.

وتضمن المشروع كذلك معاقبة الأشخاص الذين إنخرطوا في جريمة الهجرة غير النظامية بالسجن لمدة تتراوح ما بين 3 أشهر و20 عاما، وبغرامات مالية تصل إلى نحو 100 ألف دينار تونسي، وأعطى القانون المحكمة سلطة وضع المتورطين تحت المراقبة الإدارية أو منعهم من الإقامة في أماكن محددة إذا كان ذلك يساهم في القيام بجريمة "الحرقان" وفقا للجهة المحلية التونسية، كما أعفى القانون بعض الأشخاص الذين تورطوا في تنظيم عمليات هجرة غير نظامية من أي شكل من العقوبة بشرط التبليغ عن المخطط قبل وقوع الجريمة أو تزويد السلطات المختصة بالمعلومات حال إحباط المخطط للمساعدة على القبض على المتورطين ، كما تم تعزيز النصوص

[1] Farah bencheikh et Hafida chekir, la migration irrégulière dans le contexte juridique tunisien, note d'analyse de synthèse 2008, série sur la migration irrégulière, module juridique, CARIL, 2008, p5.

[2] مداولات مجلس النواب التونسي، الدورة العادية الخامسة 2003- 2004 ، بند مشروع قانون أساسي يتعلق بتنقيح وإتمام القانون رقم 40 لسنة 1975 المؤرخ في 14 ماي 1975 المتعلق بجوازات السفر ووثائق السفر، 27 جانفي 2004، ص787.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

القانونية من خلال إعادة تنظيم عمليات إمتلاك مراكب الصيد وسفن الركاب وإجراءات رسوها في الموانئ التونسية لإرتباطها مباشرة بجريمة الهجرة غير النظامية[1].

رابعا: في ليبيا

تشكل ليبيا المعبر الأمثل في نظر المهاجرين غير النظاميين للوصول إلى أوربا من شمال إفريقيا، عن طريق قطع البحر في إتجاه جزيرة لامبيدوزا ، التي تقع بين مالطا وتونس والتابعة لإيطاليا إداريا.

تفاقمت ظاهرة الهجرة غير النظامية ، خلال السنوات الأخيرة بشكل كبير، وأصبحت تشكل تهديدا على الوضع الاقتصادي والأمني للبلاد، بإعتبارها منطقة جادبة لتدفقات الهجرة غير النظامية، مما يجعلها صاحبة العبء الأكبر لحوالي مليون مهاجر من الوطن العربي بحسب آخر إحصاء للمنظمة الدولية للهجرة أجريت في أواخر سنة 2012 ، فضلا عن إعلان الأمم المتحدة أن نحو 30 ألف مهاجر غير نظامي دخلوا إلى ليبيا بين شهر مارس وأوت 2013 أي بمعدل 5000 مهاجر شهريا[2].

وليس من المبالغة في شيء القول أن السواحل الليبية أصبحت مقابر للمهاجرين غير النظاميين ، حيث أن أعداد المهاجرين الذين قضوا أو الذين تم إنقاذهم فاقت كل الحدود لاسيما بعد تردي الأوضاع الأمنية، وعدم قدرة السلطات على التحكم في المعابر الحدودية ، ضف على ذلك معناة هؤلاء المهاجرون الذين يتم إحتجازهم والقبض عليهم[3].

موقع ليبيا الجغرافي وأهميتها في معادلة مكافحة الهجرة غير النظامية في المتوسط جعل الإتحاد الأوروبي يخطوا خطوات هامة للتقارب مع السلطات الليبية رغم كل مآخذه على نظام العقيد الراحل معمر القذافي، وقد إستعرضت دراسة لمنظمة هيومن رايتس مسلطة الضوء على الإنتهاكات التي يتعرض لها المهاجرون مراحل تطور العلاقات بين ليبيا والإتحاد الأوروبي في إطار مكافحة الهجرة غير النظامية، ففي نوفمبر2004 ، أرسلت المفوضية الأوربية بعثة تقييم في ليبيا، وقبل ذلك في جويلية 2004 ، تبنى مجلس العدل والشؤون الداخلية التابع للإتحاد الأوروبي قرارا يقضي بضرورة بدء حوار وتعاون مع ليبيا في قضايا الهجرة ، وتم الإتفاق على تعزيز التعاون العملياتي المنتظم بين الأجهزة الوطنية المسؤولة عن الحدود البحرية وتطوير عمليات

---

[1] محمد رضا التميمي ، مرجع سابق ، ص266

[2] دينا مصباح ، تقرير صحفي: "**ليبيا بوابة الهجرة غير الشرعية لأوربا**"، النسخة الإلكترونية لبوابة الوسط الليبية، الموقع: http://www.alwasat.ly/ar/news/investigations 02 فيفري ،2014 ،

[3] عبد الله أحمد عبد الله المصراتي ، **الهجرة غير الشرعية بالمجتمع الليبي**: دراسة إجتماعية ميدانية على المهاجرين غير الشرعيين بمركز قنفودة بمدينة بنغازي ، جامعة بنغازي (قانيونس) ، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، 2014 ، ص196.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

مشتركة في البحر المتوسط وفحص إنشاء قوة عمل مؤقتة من الإتحاد الأوروبي توفر لها الوسائل اللوجستية اللازمة من سفن وطائرات من دول بالإتحاد قصد المساعدة في القيام بعمليات على السواحل الليبية[1].

لم يتوقف التقارب بين الجانبين عند هذا الحد ، بل تطورت العلاقات بين الإتحاد الأوروبي وليبيا نتيجة للتقارب الليبي الإيطالي، وتم رفع حظر الأسلحة والعقوبات الاقتصادية المفروضة على ليبيا من قبل الإتحاد الأوروبي منذ سنة 1992 في أكتوبر 2004، ليفتح المجال لإرساء أسس سياسة تواصلية تهدف بالدرجة الأولى إلى الحد من موجات الهجرة غير النظامية مع السلطات الليبية آنذاك.

وتعددت أوجه هذا التعاون والتنسيق بين الطرفين، حيث تم القيام بعمليات للتكوين والتدريب إستفادت منه القوات الليبية وحرس الحدود والذي شمل على وجه الخصوص أساليب التحكم على تدفقات المهاجرين، وطرحت كذلك فكرة التعاون في مجال إعادة المهاجرين غير النظاميين إلى ليبيا.

وإستجابة لهذه المستجدات ، باشرت ليبيا القيام بتعديلات على مستوى منظومتها القانونية الخاصة بدخول الأجانب وإقامتهم، بهدف تعزيز التحكم في المعابر الحدودية ، وتم في هذا الصدد فرض التأشيرة على كل الأفارقة للدخول إلى ليبيا في سبيل التحكم في تدفقات الهجرة[2].

وتعزز هذا التعاون أكثر فأكثر بعد سنة 2007 لتشرك ليبيا في عمليات فرونتكس ، وسعت سلطات الإتحاد ببروكسل إلى تشجيع السلطات الليبية على المشاركة في مشروع نوتيلوس الذي تشرف عليه وكالة البعثة الفنية من فرونتكس والهادف إلى مكافحة الهجرة غير النظامية نحو مالطا ولامبدوسا ، وهذا ما كانت ترمي إليه البعثة الفنية من فرونتكس التي قدمت إلى ليبيا في شهر ماي من سنة 2007.

وترسيخا لهذا التوجه ، تم توقيع مذكرة تفاهم أولى في 27 **جويلية** 2007 من قبل مفوض العلاقات الخارجية وسياسة الجوار الأوروبي للإتحاد الأوروبي ووزير الخارجية الليبية في العام التالي ، بدأت المفوضية الأوربية بعده في مفاوضات على إتفاق أوسع مع ليبيا يغطي قضايا منها تعزيز الحوار السياسي والإدارة لقضايا الهجرة ، والتنمية في الاقتصاد والطاقة والأمن وقطاعات أخرى ، وإستمرت المفاوضات حتى عام 200، ليتم التوقيع في 4 **أكتوبر** 2010 على برنامج

---

[1] منظمة مراقبة حقوق الإنسان ، ليبيا: إيقاف التدفق ، **الإنتهاكات ضد المهاجرين وطالب اللجوء واللاجئين** . الجزء الثالث، الكتاب رقم 18، سبتمبر2008 ، ص08.

[2] عبد القادر كرنفوده ، **الهجرة غير الشرعية: حالة ليبيا ، مركز للوسائط المتعددة** ، من إعداد قسم الدراسات الإستراتيجية بالتعاون مع قسم الرصد الإلكتروني ، ليبيا، 2013 ، ص5 .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

تعاون شامل يخص قضايا الهجرة، إلا أن المفاوضات جمدت رسميا بعد الأحداث والتغيرات السياسية التي عرفها هذا البلد بداية من سنة2011[1].

إن إزدياد تدفقات المهاجرين غير النظاميين في السنوات الأخيرة ، خاصة بعد تفكك الأجهزة الأمنية الليبية ، وإنتشار الميليشيات المسلحة مع غياب سلطة الدولة قد عزز الخوف من المهاجرين في الأوساط الأوربية والليبية على السواء ، مما أدى إلى تعزيز الإجراءات الأمنية في الضفة المقابلة في وجه الآلاف من المهاجرين ، بما في ذلك طالبي اللجوء العالقين في مناطق ليبيا الحدودية.

وكنتيجة لذلك ، تزايدت الإجراءات القمعية ضد المهاجرين غير النظاميين حتى أولئك الذين يمتلكون أوراق هوية صحيحة ، من المقيمين في ليبيا، أو ممن إتخذوها بلد عبور على حد سواء ، وساهم ذلك في إنتشار مخيمات الإحتجاز أين يتعرض المهاجرون لأبشع أنواع المعاملة فيما يمكن إعتباره خرقا واضحا للإتفاقيات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان التي إنظمت إليها ليبيا[2].

خامسا: في موريتانيا

نتيجة غياب سياسة موريتانية واضحة ومحددة المعالم لمعاجلة ظاهرة الهجرة كما سبقت الإشارة إلى ذلك، الأمر الذي يؤدي إلى قيام دول الإتحاد الأوروبي بالتدخل في الشؤون الداخلية الموريتانية من خلال موضوع الهجرة، بفرض السياسات التي تخدم مصالحها على حساب المصالح الموريتانية، الأمر الذي يؤدي إلى تحول موريتانيا إلى مجرد أداة في تنفيذ السياسة الأوروبية في مجال الهجرة، من خلال لعب دور الحارس لحماية الحدود الأوروبية الجنوبية.

[1] H.R.W منظمة مراقبة حقوق الانسان، مرجع سبق ذكره ، ص09.

[2] الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان ، ليبيا: يجب أن تتوقف عمليات "صيد المهاجرين"، باريس فرنسا ، 2013 ، ص.ص14، 15.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المبحث الثاني: الهجرة غير الشرعية في أوروبا

لقد عرفت ظاهرة الهجرة غير الشرعية نحو أوروبا ارتفاعا ونمو كبير أوروبا خاصة في الآونة الأخيرة وهذا نتيجة لمجموعة من الظروف الاجتماعية والاقتصادية والأمنية للعديد من الدول المصدرة للهجرة غير الشرعية بحيث أصبحت هذه الأخيرة خطرا على أمن الدول الأوروبية وهذا ما يفسر انعكاس هذه الظاهرة على أمن المجتمعات الأوروبية للمهاجرين من الدول المصدرة للهجرة وهذا ما سنحاول التطرق إليه في هذا المبحث

المطلب الأول: الأهمية الإستراتيجية لأوروبا

أولا: التأسيس

الإتحاد الأوروبي هو جمعية دولية للدول الأوروبية يضم 28 دولة من بينها (إيطاليا ، ألمانيا ، بلجيكا ، فرنسا ، لوكسمبورغ ، هولندا ، المملكة المتحدة ، دانمارك ، اليونان ، إسبانيا ، ايرلندا ، السويد ، فنلندا ، النمسا ، استونيا ، بولندا ، جمهورية التشيك ، الجمهورية السلوفاكية، سلوفينيا ، قبرص ، لاتفيا ، ليتوانيا ، مالطا ، هنغاريا ، رومانيا ، بلغاريا) وآخرهم كانت كرواتيا التي إنضمت في جويلية 2013 ، تأسس بناء على إتفاقية معروفة بإسم معاهدة ماسترخت الموقعة عام 1992م، ولكن العديد من أفكاره موجودة منذ خمسينات القرن الماضي.

من أهم مبادئ الإتحاد الأوروبي نقل صلاحيات الدول القومية إلى المؤسسات الدولية الأوروبية. لكن تظل هذه المؤسسات محكومة بمقدار الصلاحيات الممنوحة من كل دولة على حدة لذا لا يمكن إعتبار هذا الإتحاد على أنه إتحاد فدرالي حيث أنه يتفرد بنظام سياسي فريد من نوعه في العالم.

للإتحاد الأوربي نشاطات عديدة ، أهمها كونه سوق موحد ذو عملة واحدة هي اليورو الذي تبنت إستخدامه 19 دولة من أصل ال28 الأعضاء ، كما له سياسة زراعية مشتركة وسياسة صيد بحري موحدة[1].

ثانيا : الإمتداد الجغرافي

يمتد الإتحاد الأوروبي على مساحة 3975000 كم². أعلى قمة في الإتحاد هي جبل مونت بلانك (4808 م) والذي يقع بين فرنسا وإيطاليا .أكبر بحيرة هي بحيرة فينيرن في السويد وتبلغ مساحتها 5650 كم². أطول نهر هو الدانوب الذي ينبع من الغابة السوداء في ألمانيا ويجتاز الإتحاد بمسافة قدرها 1627 كم.

[1] الجزيرة نت للإتحاد الأوروبي ، بطاقة معلومات ، نقلا من الموقع:
http:// www.eljazeera.net/enciclopedia/organization/09/05/2016.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ثالثا: الهجرة

المنظمة الدولية للهجرة تُعد أوروبا موطنا لأكبر عدد من المهاجرين من جميع مناطق العالم مع حوالي 70.6 مليون نسمة من المهاجرين .قامت حركات هجرة كثيرة في أرجاء مختلفة من العالم خلال قرون طويلة .وقد إزدادت حركات الهجرة في أعقاب الحرب العالمية الثانية بغية إيجاد أماكن للعمل. كانت دول غرب أوروبا أحد الأهداف المفضلة عند المهاجرين خاصةً فرنسا (من المغرب العربي) وألمانيا (من تركيا). حيث جرت في تلك الفترة في هاتين الدولتين أعمال الترميم وإعادة بناء اقتصاد الحرب الذي تضرر عقب الحرب. وبالتالي شجعت دول غرب أوروبا قدوم العمّال الأجانب إليها .داخل القارة الأوروبية فإن إتجاه هجرة العمل هو من أوروبا الشرقية إلى دول غرب أوروبا .والتي بدأت منذ الثمانينات.

ومنذ السبعينات تحولّت إيطاليا وإسبانيا من دول يهاجرون منها إلى دول يهاجرون إليها. ويعود ذلك إلى التطور الإقتصادي للدولتين. يسهم مئات الآف العمال الأجانب في إقتصاديات دول أوروبا المتطورة والتي بحاجة إلى الأيدي العاملة .بسبب مكانة عدد من المهاجرين القادمين من أفريقيا والشرق الأوسط الإجتماعية المتدنية ، فضلًا عن الهوية المتميزة عن هوية السكان الأصليين خلق عزلة إجتماعية وفقرًا حيث تزداد الإحتكاكات بين المهاجرين والسكان الأصليين خصوصًا خلال وأعقاب الأزمات الأقتصادية .من بين الجاليات المهاجرة يعيش في أوروبا حوالي تسعة مليون مهاجر تركي،فضلًا عن خمسة مليون مهاجر عربي، وخمسة مليون مهاجر أفريقي، ومليونين أرمني ومليونين أمازيغي ومليون باكستاني[1].

رابعا الاقتصاد:

تمتلك أغلب دول أوروبا اقتصاداً رأسمالياً ببنية تحتية متطورة وحصة مرتفعة من نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي .تصنف خمس دول أوروبية في المراكز العشرة الأولى من أكبر الإقتصادات الوطنية في العالم حسب الناتج المحلي الإجمالي (تعادل القوة الشرائية) وهي ألمانيا (5) والمملكة المتحدة (6) ، روسيا (7) ، وفرنسا (8) ، وإيطاليا (10). كما وفقاً لصندوق النقد الدولي تصدرت ألمانيا في عام 2014 رابع أكبر إقتصاديات العالم والأول في أوروبا ، تلاها المملكة المتحدة)الخامس في العالم و(فرنسا) السادس في العالم(وإيطاليا) الثامن في العالم (وروسيا) العاشر في العال ، من بين دول مجموعة الدول الثماني الصناعية الكبرى منها خمسة دول أوروبية وهي إيطاليا، وروسيا، وألمانيا، وفرنسا والمملكة المتحدة تضم أوروبا دولاً ذات مستوى معيشي مرتفع مثل النرويج ، وهولندا، وسويسرا وألمانيا ، كما تضم بعض أكثر دول العالم ثراءًا حسب الأمم المتحدة سنة 2013 تصدرّت ثمانية دول أوروبية قائمة الدول الأكثر ثراءًا في العالم حسب الناتج

[1] -http://ar.wikipedia.org/wiki/%d8%/

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المحلي وهي موناكو(1) ، وليختنشتاين (2) ، ولوكسمبورغ (3) ، والنرويج(4) ، وسويسرا (6) ، والسويد (8) ، والنرويج (9) وسان مارينو(10) . وحسب صندوق النقد الدولي سنة 2014 تصدرّت ستة دول أوروبية قائمة الدول الأكثر ثراءًا في العالم حسب الناتج المحلي، كما ذكر عالم الإجتماع الإسباني مانويل كاستلز أنّ متوسط مستوى المعيشة في أوروبا الغربية مرتفع جدا ، حيث يذكر: "لا يزال الجزء الأكبر من السكان في أوروبا الغربية يتمتع بأعلى مستويات المعيشة في العالم ، وفي تاريخ العالم[1].

المطلب الثاني : التطور التاريخي للهجرة غير الشرعية نحو أوروبا

لقد كانت أوروبا ولا زالت محورا للتركات السكانية خاصة وأن حضارتها تضرب في جذور التاريخ القديم والحديث نظرا لموقعها الجغرافي الذي يتوسط العالم مما يجعلها معبرا دائما لسيول المهاجرين بإخلاف أنواعهم ، غير أن مجموعة من العوامل المتحكمة في هذه الظاهرة خاصة الاقتصادية منها جعلتها أهم مناطق الهجرة الوافدة ، ونظرا للتطورات التي حصلت في العالم في كافة الميادين كان تأثيرها كبيرا على الهجرة حيث تعددت أشكالها وأهدافها تزامنا مع تطور نظرة الدول إليها وإختلاف السياسات التي عالجتها[2].

ولقد مرت الهجرة غير الشرعية نحو أوروبا بثلاث مراحل أساسية وهي مرحلة تشجيع الهجرة، مرحلة وقف الهجرة ، ومرحلة بروز الهجرة غير الشرعية.

أولا: مرحلة تشجيع الهجرة غير الشرعية

في القرون الوسطى كان من السهل دخول أي بلد أوروبي عند الخروج من الوطن الأصلي ، ولذلك الحركات السكانية آنذاك لم تكن كبيرة حيث كانت تشجع على بقاء المواطنين وكذا تشجيع دخول المهاجرين لأن الموطن كان بمثابة ثروة للدول من الجانب الاقتصادي والعسكري بحثا عن الثروة ، وفي نهاية القرن الثامن عشر كان فتح الحدود نتيجة النمو الديموغرافي في أوروبا وشاعت كثيرا هجرة الفئات غير المرغوب فيها إلى الدول المستعمرة التي تطورت تدريجيا لتفتح أبوابها للهجرة بشكل عام بتشجيع أرباب العمل وأحيانا من بلدان الإنطلاق والوصول ، ثم بانفجار الحرب العالمية الأولى في 1914 إلى 1919 أصبحت هناك حالة إلحاح أكبر لتشجيع المهاجرين إلى إستقدامهم لخدمة الحرب وإعادة إعمار ما دمرته الحرب بعد نهايتها وتواصلت نفس الحالة إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية ، تميزت فترة السبعينيات بتحول العديد من البلدان الأوروبية من بلدان مصدرة

---

[1] الجزيرة نت للإتحاد الأوروبي ، بطاقة معلومات ، نقلا من الموقع:
http:// www.eljazeera.net/enciclopedia/organization/09/05/2016.

[2] ريقان كاستوريانو، الاستيطان ومجتمعات ما وراء الحدود القومية والمواطنة، ترجمة: أحمد رضا، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، القاهرة : مركز المطبوعات اليونيسكو، العدد 165 ، سبتمبر 2000 ، ص 15

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

للهجرة إلى بلدان مستقبلة لهم مثل إيطاليا التي كانت تمول الأرجنتين والولايات المتحدة الأمريكية بالمهاجرين ، فتحولت إلى مستقبلة للسيول القادمة من الدول الحديثة الإستقلال ومن دول جنوب المتوسط خاصة كالجزائر والمغرب وتونس وليبيا ومصر وحتى إسبانيا وفرنسا التي كانت تعتبر منطقة عبور للمهاجرين المغاربة الذين يدخلون بطريقة غير شرعية تحولت إلى دولة مقصد وأصبحت تعج بأعداد لا حصر لها من المهاجرين غير القانونيين وهو السبب الذي أجبر أوروبا على غلق الحدود في وجه الموجات الجديدة من المهاجرين[1].

ثانيا: مرحلة وقف الهجرة

إن الحركة الهائلة التي سببتها الحرب العالمية الثانية كان لها أثر كبير حيث نتجت عنها أشكال جديدة للهجرة من لاجئين ونازحين وعمال أجانب وجنود مستقدمين من المستعمرات ومعمرين والأشخاص المنفيين وغيرها ، وبعد الأزمة البترولية التي عرفها العالم في السبعينات أصبح ينظر إلى الهجرة على إنها مشكلة ينبغي البحث لها عن الحلول الناجعة ، ومنه كان الإتجاه نحو سياسة غلق الحدود أمام كل أنواع الهجرة الوافدة ولو تقتصر هذه السياسة على الدول المستقبلة بل وصلت عدواها حتى إلى بعض الدول المصدرة للمهاجرين التي لم تقف متفرجة إزاء تصاعد الحركة العنصرية في الدول المستقبلة فقامت بمراجعة سياستها الخاصة بالهجرة كرد فعل عن بعض التجاوزات المختلفة من بعض الدول وتقصيرها في حماية الأجانب من العنصرية والإضطهاد وإنتهاكات حقوق الإنسان وغيرها .

وعموما أصبحت الدول الأوروبية تمنع الهجرة وتعتمد على وسيلة التراخيص السياحية محددة المدى أو تعتمد على سياسة الهجرة الإنتقائية حيث قامت السلطات الأوروبية بطرد المهاجرين وإستبدال الطاقات العمالية بالمواطنين المحليين ، والتوجه الأوروبي نحو وقف الهجرة تأكد بعدما تم التوقيع على إتفاقية تشنغن التي تم بموجبها فتح الحدود الداخلية وغلق الحدود الخارجية وتنسيق الجهود في مراقبة الحدود وإعادة المهاجرين غير المرغوب فيهم إلى بلدانهم[2].

إن هذه السياسة التي إنتهجتها الدول الأوروبية لوقف الهجرة لم تنجح بل أدت ظهور وجه جديد للهجرة أكثر خطورة وهي الهجرة غي الشرعية.

ثالثا: مرحلة الهجرة غير الشرعية

إن سياسة غلق الحدود التي انتهجتها أوروبا كان لها أثر سلبي وأدى إلى تشجيع الهجرة السرية والدخول غير القانوني مادامت الطرق الشرعية مستحيلة وصعوبة إجراءاتها، بحيث أصبحت الهجرة غير الشرعية نحو أوروبا في تزايد مستمر خاصة الذين يأتون من البلدان الإفريقية متخذين

[1] عبد المالك صايش، التعاون الأورو -مغاربي في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية، مرجع سبق ذكره، ص34.

[2] عبد المالك صايش، المرجع نفسه ، ص 36

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

دول الشمال الإفريقية معابر للوصول إلى أوروبا حيث أصبح هذا النمط من الهجرة يقلق الدول الأوروبية ويشكل خطرا أمنيا عليها خاصة بعد الأحداث الأخيرة من 11سبتمبر 2001 حيث أصبح هناك مخطط معتمد لقضايا الهجرة والإرهاب والعمل على إقامة تعديلات بشأنها للحد من هذه الظاهرة [1].

المطلب الثالث: أثر الهجرة غير الشرعية على الأمن الأوروبي

تمتد وتختلف تأثيرات الهجرة غير الشرعية على المجتمعات والدول الأوروبية المستقبلة ، وهذا ما يجعلها ظاهرة خطيرة وهدا راجع لتزايدها في الآونة الأخيرة بحيث أثرت على الأمن الأوروبي من خلال نزوح كم هائل من الأشخاص نحو الدول الأوروبية خاصة الضفة الجنوبية هروبا من الظروف التي يعانون منها في بلدانهم ، وسعيا منهم لتحقيق أمنهم غير أن هؤلاء الأفراد أصبحوا يشكلون تهديدا لأمن غيرهم وبهذا أصبحت هذه الظاهرة تثير قلق دول الإتحاد الأوروبي وذلك راجع للعديد من المشاكل التي أثرت عليها والمتمثلة في:

أولا: الآثار الديموغرافية

حيث أن التدفق المستمر للمهاجرين غير الشرعيين إلى أوروبا سيؤدي في نهاية المطاف إلى تهديد كيان السكان الأوروبيين الأصليين ، حيث تذكر المصادر الرسمية في الإتحاد الأوروبي إذ نحو 500 ألف مهاجر يدخلون سنويا إلى دول الإتحاد الأوروبي بشكل غير شرعي يتواجدون فيها حاليا مما يزيد على ثلاثة مليون مهاجر غير شرعي كما أن فرنسا وإيطاليا وإسبانيا تعتبر من أكثر المجتمعات الأوروبية التي تعاني من الهجرة غير الشرعية ، كما أشارت بعض التقارير أن الرعايا القادمين من المغرب العربي يشكلون أكبر الجاليات المهاجرة إلى أوروبا كما أن المهاجرين غير الشرعيين يؤثرون سلبا على أعداد المواطنين الأوروبيين الأصليين ، أشارت منظمة الهجرة الدولية في تقريره عام 2006 أن هناك 192مليون فرد من جملة سكان العالم يعيشون خارج أوطانهم ويركز التقرير أنما بين 19 إلى 28 مليون من هذه النسبة من مهاجرين غير شرعيين حيث إحتلت أوروبا أعلى نسبة من حيث تواجد المهاجرين في أراضيها بنسبة 34% مما يتضح تزايد عدد المهاجرين على حجم السكان في أوروبا هي اقل مناطق العالم زيادة في معدل السكان[2].

ثانيا: الآثار الأمنية

نظرا لكون المهاجرين غير الشرعيين لا يحملون هويات إثبات الشخصية ، مما يعني أنهم في حالة إرتكابهم للجرائم بحيث أنه لا يمكن التصرف على المرتكب الحقيقي لهذه الجرائم وبذلك تفشي

[1] مصطفى عبد العزيز مرسي، قضايا المهاجريين العرب في أوروبا. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتجية، 2010 ص104.

[2] هايل عبد المولى طشطوش، **الأمن الوطني وعناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد**. (ط1)، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان: 2012، ص155.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ظاهرة المجرمين وعمليات الإتجار بالبشر وإستغلال المهاجرين غير الشرعيين وإستخدامهم في تنفيذ الجرائم وتزايد أعمال العصابات والمافيا في المجتمعات الأوروبية بسبب رغبة المهاجرين في المغامرة والهجرة يؤدي ذلك إلى خوفهم وتهديد أمنهم وإستقرارهم[1].

ثالثا: الآثار الاقتصادية

رغم أن المهاجرين غير الشرعيين يعتبرون أهم مصر تهديد لليد العاملة الرخيصة إلا أن هذا في حد ذاته يعتبر مشكلا أساسيا وخللا في سوق العمل الأوروبية ، بإعتبارها منافسا قويا للأيدي العاملة المحلية، ودلك نتيجة لإنتشار العمالة العشوائية غير الضرورية ذا الإنتاجية المنخفضة، وظهور سوق ظل موازية للعمالة المتسللة والتي تقبل الأجور بأقل التكلفة وكذا الشروط القاسية للعمل إضافة إلى زيادة تفشي البطالة في الدول الأوروبية نتيجة لوجود اليد العاملة الرخيصة التي تقبل القيام بالأعمال الشاقة التي يفرضها الأوروبيين الأصليون[2].

تؤثر الهجرة غير الشرعية في الجانب الإقتصادي على الأمن الإقتصادي الأوروبي من خلال العدد الكبير الذي يشكله هؤلاء المهاجرون في المناطق الحدودية والمدن الكبرى مما ينمي سوق العمل غير الشرعي الذي كلما نما وتطور أحدث إضطرابات في التنمية الاقتصادية ، وتعد التحولات المالية التي يقوم بها المهاجرون من أحد العوامل التي تنقص من الناتج المحلي الإجمالي ومعدل العملات المتوفرة في خزينة الدولة بصورة تؤدي إلى تدهور النظام الإقتصادي مما تفرز حالة التضخم ونقص القوة الشرائية إضافة إلى مشاكل النفقات من خلال تزايد التدفقات لدول الإتحاد الأوروبي، وذلك من حيث تجديد الإجراءات على الحدود وملاحقة المهاجرين غير الشرعيين وإحتجازهم وإعادة تسفيرهم مما يؤدي إلى تحديد ميزانية كاملة لمثل هذا النوع من العمل ، وزيادة حجم الإنفاق العسكري لدول الإتحاد الأوروبي مما ينعكس سلبا على الدول ويؤثر على الجانب الإقتصادي الذي يرتبط بطبيعة وقدرة أوروبا على توفير الموارد لإشباع حاجات السكان بصورة كبيرة ، ضف إلى ذلك التأثير على فرص العمل ومعدلات البطالة فهي تعتبر السبب الحقيقي في تنامي الهجرة غير الشرعية التي تؤدي بدورها في الدول المهاجر إليها إلى تزايد معدلات البطالة وهذا بسبب العمالة الوافدة مدا ما جعل أوروبا تعاني من أزمة مالية إذ تحولت إلى أزمة إقتصادية وإجتماعية ترتب عليها تفشي ظاهرة البطالة وهذا ما كشف عنه إستطلاع بالرأي في ألمانيا شمل 15 قطاعا حيويا أي نحو 215 ألف وظيفة مهددة بإلغاء خلال عام 2009 ، فيما إرتفع معدل البطالة في بريطانيا إلى 5,7%[3].

---

[1] ختو فايزة ، مرجع سبق ذكره ، ص140

[2] محمد أحمد معبط ، **أثر الأزمة الإقتصادية المالية على خلق فرص جديدة** ، المنتدى العربي للتدريب التقني والمهني وإحتياجات سوق العمل ، الرياض:18 يناير2010 ، ص13.

[3] ناجي عبد النور، مرجع سبق ذكره ، ص121

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

رابعا: الآثار الاجتماعية

نظرا للظروف الإجتماعية التي يعاني منها المهاجرين غير الشرعيين ، فقد إرتبطت ظاهرة الهجرة غير الشرعية بالعديد من المشاكل كتجارة المخدرات القادمة من بعض دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وشرق أوروبا وأمريكا اللاتينية المتجهة نحو أوروبا الغربية من خلال التنقل عبر روسيا وتركيا وجنوب البحر المتوسط ، كما إرتبطت هده الظاهرة بمشاكل أخرى إنتشرت بكثرة في المجتمع الأوروبي وأصبحت بذلك تهدد إستقرارها وأمنها والتي تمثلت في شبكات التجارة بالبشر والدعارة وإستعمالهم للعمل في السوق خاصة دول شرق أوروبا مثل: دول البلطيق وروسيا وأوكرانيا ورومانيا، هذه الشبكات تعمل على المستوى الدولي تضم أفراد من جنسيات مختلفة سواء دلك من دول المنشأ أو دول العبور ودول الوصول ودلك من خلال التشارك مع عصابات الجريمة المنظمة ، كما ترتبط بجرائم التزوير والرشوة والإختلاس والإستيلاء على الأشخاص والأموال والأغراض خاصة إذا لم يجد المهاجرون غير الشرعيون عملا يقتاتون منه في الوقت الذي تقع فيه تحت ضغط من طرف المجرمين.

إضافة إلى تنامي ظاهرة الأحياء العشوائية وتدني الخدمات الضرورية وكذلك تدهور البيئة، وظهور ما يسمى بالزواج الصوري (الوهمي) [1]، حيث أظهرت وزارة الداخلية البريطانية إرتفاعا في الحالات المشتبه بها التي تم الإبلاغ عنها من قبل المسلحين في إنكلترا حيث أن الشباب والشابات من بلدان أوروبا الشرقية الذين لديهم الحق القانوني في الإقامة في بريطانيا ، يقومون بإستغلال هذا الحق وذلك يمكنهم من منح الزواج الصوري للمهاجرين غير الشرعيين القادمين من أماكن أخرى من العالم وذلك بهدف حصولهم حق الإقامة ، إضافة إلى المشاكل الصحية بحيث أن المهاجرين غير الشرعيين يكونون مصدرا لنشر الأوبئة والأمراض مثل: الإيدز وإلتهاب الكبد إضافة إلى أنهم لا يتوفرون على الإمكانيات اللازمة لتحمل تكاليف نفقات العلاج ومعظمهم لا يدخلون في خدمات التامين الصحي، وأيضا مشكلة الأقليات حيث يتعرض المهاجرين غير الشرعيين للإقصاء من الحياة الاجتماعية وسوء المعاملة والتهميش يؤدي بالإفراد إلى المطالبة بحقوقهم نتيجة الأوضاع المزرية التي يعيشونها ، أيضا عامل التفريق الموجود داخل دول الإتحاد الأوروبي والراجع في الأساس إلى سياسة التمييز العنصري بين المهاجرين غير الشرعيين في حد ذاتهم أي بين القادمين من أوروبا الشرقية والفئة القادمة من الضفة الجنوبية للمتوسط ، خاصة الدول العربية والإسلامية منها حيث يبدو هذا التمييز واضحا بين المهاجرين غير الشرعيين مما أدى إلى بروز العنصرية التي بدأت تتصاعد مند السبعينات في غرب أوروبا ، حيث أصبح المهاجرون غير الشرعيون

[1] أمين سعد، **الهجرة إلى أوروبا**: قارة عجوز بلا دماء محددات التجنس...زواج صوري ورقابة وركود إقتصادي، يوم 2016/05/10 ، نقلا من الموقع: http://www.annaba.org/nbanenews/80/755.htm

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

بصفة عامة يلامون على كل ما يحدث من مشاكل سواء التجارة بالمخدرات والجريمة المنظمة وظاهرة التسول وغيرها[1].

خامسا: الآثار الثقافية

تخشى الدول الأوروبية من الهجرة غير الشرعية بصورة عامة بسبب إفرازاتها على الوضع العام بأوروبا ، خاصة فيما يتعلق بالهوية فإذا كانت العوامل الإقتصادية والبيئية والإجتماعية تهدد أوروبا فإن الهجرة تحذف الهوية الأوروبية ، ترجع تأثيرات المهاجرين غير الشرعيين على الهوية الأوروبية منذ عهود بعيدة التي كانت تتمثل في الإيديولوجية الشيوعية التي قامت بإثراء العقل الإنساني بالجوانب المادية وكل الإنجازات التي توصلت إليها البشرية ، فبإنهيار المنظومة الإشتراكية إنهارت الشيوعية ليصبح الدين الإسلامي في المرحلة الثانية هو المهدد الثقافي الأول حسب النظرة الأوروبية، من خلال بروز التيارات المتطرفة في الدول الأوروبية وصعودها إلى الحكم حيث إستغل اليمين المتطرف إحداث 11 سبتمبر للمطالبة بالحد من الهجرة غير الشرعية وتأجيج الحقد خاصة ضد المسلمين كما هو الحال في فرنسا حيث يصنف الإتحاد الأوروبي الإسلام والمسلمين كمهددات للأمن القومي ، يدل على ذلك تصريحات **ميريان لوبان** إبن المتطرف الفرنسي **جون ماري لوبان** والذي شبه صلاة المسلمين بالشوارع الفرنسية بالإحتلال النازي وهو أحد أهم أسباب عدم إنضمام تركيا إلى الإتحاد الأوروبي لكونها دولة ذات أغلبية سكانية مسلمة ، أما بريطانيا في إطار سعيها للمحافظة على بنية الدولة فإنها تتعامل مع المهاجرين القادمين إليها على أساس تعزيز الهوية المشتركة، بمعنى تحويل إنتماء المهاجرين من الهوية الأصلية إلى الهوية الجديدة بالرغم من هذه الجهود والإجراءات التي تتخذ من قبل الإتحاد الأوروبي إلى أنها تقف عاجزة عن مواجهة هذه التهديدات[2].

المطلب الثالث: الآليات والسياسات الأوروبية للحد من الهجرة غير الشرعية

لقد سعت الدول الأوروبية إلى إيجاد سياسة أوروبية مشتركة بين كافة بلدان الإتحاد لم يتضح ذلك إلى في قمة سالونيكي التي عقدت في 19 يونيو 2003 ، حيث جاء إنعقاد هذه القمة في ضوء التطورات السياسية والمساعي التوسعية التي إتبعها الإتحاد الأوروبي إتجاه شرق القارة الأوروبية ، بعد التحديثات التغيرات التي شملت مؤسسات الإتحاد وهياكله وفي نفس السياق، تم إعتماد كل من برنامج العمل حول العودة المستمد من الكتاب الأخضر للجنة الأوروبية حول السياسة الجماعية

---

[1] ناصر حامد ، **المهاجرون في أوروبا بين مكافحة الإرهاب ومشكلة الاندماج**، مجلة السياسة الدولية، مصر، مؤسسة اللأهرام ، العدد 163 ، المجلد42 ، جانفي 2006 ، ص63.

[2] بشار خضر، **أوروبا والوطن العربي ، (القرابة والجوار)** . (ط1) ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت: 1993، ص 191.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

لإعادة الأشخاص المقيمين بطريقة غير شرعية وكذا خطة إدارة الحدود الخارجية للدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي.

تشكلت هذه البرامج والآليات الثلاث محور المنظومة الأوروبية لمكافحة الهجرة غير الشرعية التي سنتطرق لها في هذا المطلب.

أولا: مراقبة الحدود الخارجية للإتحاد الأوروبي

تشكل مراقبة الحدود الخارجية لدول الإتحاد بدون شك البعد الأكثر وضوحا في إطار مكافحة الهجرة غير النظامية ، ذلك أن التدابير المتخذة في هذا الشأن تترجم إستراتجية تهدف إلى التحكم في تدفقات الهجرة غير النظامية إنطلاقا من فكرة مفادها أن القضاء النهائي على الظاهرة يعد ضربا من الخيال إذا ما أخذنا في الإعتبار غلق منافذ الهجرة النظامية الإتحاد الأوروبي يسعى إلى إرساء ميكانيزمات للتعاون تمكن فئة معينة من الأجانب تعتبر مقبولة من وجهة النظر الأوروبية من دخول التراب الأوروبي.

أخذت هذه الإستراتيجية الأوروبية أولا شكل موائمة سياسات دول الإتحاد في مجال التأشيرة ، ثم الشروع مؤخرا في مشروع الإدارة المتكاملة للحدود الخارجية ، فتح المجال للتعاون عملي مدعم ساهم إلى حد ما في التأسيس لوحدة رمزية للترتب الأوروبي[1].

أ- السياسة المشتركة في مجال التأشيرات

تعتبر هذه السياسية جزءا أساسيا من آليات مكافحة الهجرة غير النظامية ، وهي من المجالات الأولى التي كانت محال شراكة معمقة بين دول الإتحاد ، حيث تم وضع اللمسات الأولى لهل في إطار ما يعرف إتفاقية شنغن[2]، أي قبل إدماج مسائل الهجرة واللجوء ضمن النسق الجماعي.

- إقصاء الأجانب غير المرغوب فيهم ، التأشيرة كشرط للتنقل الشرعي بداية من سنة 1990، حثت الإتفاقية المتعلقة بتطبيق نظام شنغن الأطراف المتعاقدة على تبني سياسة مشتركة بخصوص حرية تنقل الأشخاص تتم بلورتها عن طريق نظام التأشيرات ، حيث أن تحقيق هذا الهدف يكون بالعمل على ضمان إنسجام السياسات الوطنية في هذا الصدد، بغرض الوصول

[1] بطاهر عبد القادر، **حقوق المهاجرين غير النظاميين في إطار التعاون الأورومتوسطي** ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في القانون العام ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة وهران ،2014 -2015 ، ص ص107-108.

[2] وقعت إتفاقية شنغن في جوان 1989 لتليها معاهدة شنغن في سنة 1990 تضم دول الإتحاد الأوروبي ، وتضمن حرية التنقل داخل أوروبا ، تنتهج سياسة موحدة إتجاه الهجرة الوافدة إليها ، حدت من تأشيرات الدخول للإتحاد الأوروبي الأمر الذي أدى إلى تنشيط الهجرة غير الشرعية وتوجب هذه الإتفاقية تبادل الدول المعلومات لتسهيل عملية القبض على أي شخص غير مرغوب في أي دولة.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

إلى وضع تأشيرة موحدة **VISA UNIFORME** للإقامة قصيرة المدة في الدول المعنية[1]، من أجل تقليص أثار إلغاء المراقبة في الحدود الداخلية لدول الإتحاد من جهة ، وإقامة الشروط اللازمة لتنقل رعايا الدول الأخرى إلى دول الإتحاد وداخله وفقا لمبدأ حرية التنقل في فضاء شنغن من جهة أخرى.

وقد تأكدت أهمية السياسة الموحدة للتأشيرات مع معاهدة ماستريخت، حيث تنص المادة 100 الفقرة ج منه على ضرورة الإعتماد على الإقتراب الجماعي لتحديد الدول التي يتطلب دخول رعاياها إلى الإتحاد تأشيرات الدخول.

- تحديد المجموعات المستهدفة ووضع تقنيات للمراقبة عن بعد تنص المادة 62

من الميثاق لتأسيس للمجموعة الأوروبية على أن المجلس الأوروبي له أن يقرر بالإجماع أو عن طريق الأغلبية حسب الحالات، القواعد المرتبطة بالتأشيرات التي تمنح لمدة أقصاها ثلاثة أشهر، وتتعلق هذه القواعد على وجه الخصوص بـــ:

- قائمة الدول التي يخضع رعاياها لشرط الحصول على تأشيرة لدخول التراب الأوروبي وكذا الدول التي يعفى رعاياها من هذا الشرط.
- إجراءات وشروط منح التأشيرة من قبل الدول الأطراف.
- القواعد ذات الصلة بالنموذج الموحد للتأشيرة او التأشيرة الموحدة.

وبهذا يمن القول إن النظام الأوروبي للتأشيرات يظهر على أنه نظام قائم على أساس الإنتقال والتصفية، بحيث أنه يشكل وسيلة لمكافحة الهجرة غير النظامية عن بعد.

ب- الإدارة المتكاملة للحدود الخارجية

يعتبر هذا المشروع حديثا نوعا ما وأكثر شمولا من السياسة المشتركة للتأشيرات ، حيث يؤخذ في الحسبان لاسيما البعد العملياتي إلى إنه يستثني البعد العسكري.

بدأ التفكير في المشروع في ظرف تميز بتزايد الأخطار الناجمة عن نشاطات المنظمات عبر الوطنية في مجالات المخدرات، الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين ، وتنامي الأعمال الإرهابية مختلف الأبعاد العملية لمراقبة الحدود، (أحداث 11 سبتمبر 2001) ، إضافة إلى مشاريع توسع الإتحاد ليشمل دولا من أوروبا الشرقية، كل هذا جعل من هذا المشروع معبرا عن إرادة دول

[1] يقصد بالتأشيرة القصيرة المدى عندما لا تتجاوز مدة الإقامة 03 أشهر، ونفس الأمر بالنسبة لتأشيرات العبور والتأشيرات الجماعية، أما الإقامة الطويلة فإنها تحكم بقوانين الهجرة .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الإتحاد الأوروبي في تدعيم التعاون في مجال إدارة ومراقبة الحدود الخارجية ، وتعزيز الأمن الداخلي في دول الإتحاد[1].

- خطة إدارة الحدود الخارجية وتأسيس وكالة فرونتكس.

أكد إجتماع المجلس الأوروبي المنعقد بلايكنLaeken في ديسمبر 2001 على أن تسييرا أفضلا للحدود الخارجية للإتحاد من شأنه أن يساهم في مكافحة الإرهاب ، الهجرة غير النظامية والإتجار بالأشخاص، وعلى هذا الأساس تم وضع تصور لآليات تنسيق بين المصالح المكلفة بمراقبة الحدود الخارجية.

وتجدر الإشارة إلى أن التحدي القائم في إعداد المشروع على بعد مكافحة الإرهاب فقد من أهميته ، فبعد مرور ستة أشهر على إجتماع لايكن ، أعادت الدول الخمسة عشر للإتحاد طرح فكرة الإدارة المتكاملة للحدود الخارجية بمناسبة قمة سيفيل دون الإشارة إلى مكافحة الإرهاب وعليه فإن مسالة إدارة الحدود جزءا لا يتجزأ من سياسة الهجرة واللجوء[2].

وعليه تبنى الإتحاد وثيقة إدارة الحدود الخارجية موازاة مع الخطة الشاملة لمكافحة الهجرة غير النظامية، وتعتبر هذه الوثيقة خلاصة أعمال تجارب لكل من اللجنة الأوروبية والدول الأعضاء، وتعكس وجهات نظر ورؤى متباينة، فبالنسبة للجنة الأوروبية تشكل الحدود الخارجية المكان الذي تتحد فيه "الهوية" المشتركة للأمن الداخلي، وبالتالي فإن إدارة منسجمة وفعالة للحدود الخارجية لا تحقق الأمن الداخلي لدول الإتحاد فحسب بل ستعزز الشعور لدى مواطني الإتحاد بالإنتماء لفضاء مشترك امن.

أما الدول الأعضاء فترى بأن هذه المسالة لتعبر سوى عن الحاجة لإدارة فعالة للحدود الخارجية لضمان أكثر ناجعة في مكافحة الهجرة غير النظامية، وعليه فإن هذا المشروع لا ينبغي أن يمس سلطاتها في تسيير حدودها[3].

تضمنت الخطة سلسلة من الإجراءات تهدف إلى تطوير السياسة المشتركة لتسيير الحدود الخارجية واتخذت شكليين:

- إجراءات تشريعية لم تكن على قدر كبير من الأهمية بالنظر إلى وجود نظام قانوني في كل من الميثاق التأسيسي للإتحاد إضافة إلى نظام شنغن، أما على المستوى العملياتي فقد كانت الإجراءات المتخذة مهمة وفعالة فقد تم بموجبها إنشاء العديد من الهيئات المشتركة للتواصل

[1] Denis Duez, L'Union Européenne et L'immigration Clandestine : de la sécurité intérieure à la constriction de la communauté politique, Institut d'études Européenne, Bruxelles, 2008, p p130-131.
[2] Denis Duez, op-cit, p132.
[3] Bechir Khider ; les migrations dans les rapports euro-méditerranéens et euro-arabes : études de cas, Ed l'Harmattan, Paris, France, 2011, p56.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

والتنسيق على غرار فارق العمل للمجلس الذي تم توسيعه ليضم رؤساء المصالح المكلفة لمراقبة الحدود في الدول الأعضاء وأوكلت إليه مهمة الإشراف على السياسة المشتركة للحدود سواء فيما يتعلق بوضع الإستراتيجيات أو تقدير المخاطر، إضافة إلى تنسيق العمليات الميدانية القيام بالرقابة في حالة الأزمات.

- تشمل خطة العمل كذلك إنشاء مراكز وطنية لتواصل مهمتها في نقل المعلومات بين دول الأعضاء، ومراكز خاصة لتطبيق بعض التدابير الإستثنائية من خطة العمل للقيام بعمليات مشتركة في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية
- اقتراح اللجنة الأوروبية في جوان 2003 في إنشاء جهاز دائم توكل إليه مهمة التسيير العملياتي مع الإبقاء على فريق العمل لوضع الإستراتيجيات والسياسات الملائمة ، الأمر الذي أدى إلى إنشاء الوكالة الأوروبية لتسيير الحدود الخارجية للدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي FRONTEX في نوفمبر2004 لتبدأ نشاطها في 01 ماي 2005 وإتخذت من فرسوفيVarsovie مقرا لها[1].

بعد إنشائها قادة الوكالة العديد من العمليات المشتركة ، ففي سنة 2006 وبعد تزايد تدفقات المهاجرين غير النظاميين بجزر الكناري ، إستفادت الحكومة الاسبانية من دعم من الإتحاد الأوروبي لمواجهة هذه التدفقات في إطار ما سمي عملية 2HERA تحت إشراف وكالة فرونتكس لأول مرة ، وتبعتها عمليات أخرى منها: NAUTILUS،POSEIDON.

ج- مكافحة الإتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين:

وقع الإتحاد الأوروبي على إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة والبروتكولين الملحقين بها والمتعلقين بالإتجار بالبشر وتهريب المهاجرين على التوالي في 15 ديسمبر 2000. فيما يتعلق بتهريب المهاجرين فإن المادة 26 من إتفاقية تطبيق نظام شنغن تضع العقوبات على كل من يحاول مساعدة شخص على الدخول أو الإقامة في دول الإتحاد الأوروبي لأغراض ربحية ، كما فرضت المادة 27 كذلك عقوبات على الناقلين الذين يقومون بتوصيل أشخاص من دول أخرى إلى الدول المنتمية إلى فضاء شنغن ، وتم تبني هذه الأحكام بموجب إتفاقية أمستردام ، ونشير أيضا إلى إعلان بروكسل الذي تم تبنيه على هامش إنعقاد الندوة الأوروبية حول الوقاية بالإتجار بالبشر المنعقدة في سبتمبر 2002 ، ويمكن القول أن السياسة الأوروبية في هذا المجال قائمة على إقتراب قمعي وردعي لمواجهة الظاهرتين[2].

[1] Sara CASELLLA ,Marie CHARLES ,Oliver CLOCHARD ,Agence FRONTEX :quelles garanties pour les droits de l'homme ?,étude soutenue par le groupe des verts dans le parlement Européen ,Bruxelles ,novembre 2010,p 13-14.

[2] Denis Duez, op-cit, p140.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ثانيا: إبعاد الأجانب الموجودين غير نظامية

تتميز مسالة إبعاد الأجانب المقيمين في دول الإتحاد بطريقة غير نظامية بالحساسية البالغة في جانبها السياسي ، بإعتبارها تؤدي في كثير من الأحيان إلى ممارسات إدارية غير إنسانية ، لا تتماشى مع مبادئ القانون الدولي لحقوق الإنسان ، وعليه فإن دور الإتحاد في هذا المجال الحساس يقتصر على الحالات التي يكون فيها تدخله مهما وفعالا حيث أن برنامج العمل في مجال العودة لسنة 2002 يحدد أن المجهود الجماعي في هذا الإطار يهدف إلى إضافة قيمة مضافة إلى التدابير المتخذة من طرف كل دولة عضو سواء فيما تعلق بتسهيل إجراءات العودة ، أو عدد الأشخاص المرحليين.

خلال فترة الرئاسة الفرنسية سنة 2008 ، تبنى المجلس الأوروبي" الإتفاق الأوروبي الخاص بالهجرة"، الذي يشكل حجر الزاوية في السياسة الأوروبية ، والذي يفرض رقابة أشد صارمة على لم شمل أسر المهاجرين ، ويكرس الإتجاه على الطرد ودفع الأموال للمهاجرين لكي يعود وإلى بلادهم ، وإبرام إتفاقيات مع الدول المصدرة ، لإبعاد المهاجرين غير النظاميين.

وقد أثار الإتفاق العديد من المخاوف رفعتها المنضمات العاملة في مجال حقوق الإنسان بخصوص إمكانية تأثيره على الحق في الحياة الأسرية ، والتعرض إلى خطر الإضطهاد أو المعاملة السيئة ، وفي نفس السنة تبنى لبرلمان الأوروبي قرارا خاصا بإعادة مواطني الدول المصدرة للهجرة غير الشرعية المقيمين بصفة غير نظامية والمعرف بإسم قرار الإعادة والذي أثار بدوره مخاوف وجدلا كبيرين[1].

كما تكشف الإحصائيات على أنه مع إستمرار تدفق الهجرة غير الشرعية على السواحل الأوروبية تتزايد عمليات الترحيل ، ومثال ذلك عمليات الترحيل التي قامت بها السلطات الإيطالية ، والتي شملت 24 الفا و234 مهاجرا إلى بلادهم الأصلية في عام 2008.

قامت دول الإتحاد الأوروبي بإنشاء مراكز إحتجاز خاصة بالمهاجريين غير الشرعيين ، الذين يتم إلقاء القبض عليه على السواحل الأوروبية ، حيث يحتجزون بها إلى غاية ترحيلهم إلى بلدانهم ، معتمدة في ذلك على القانون الجديد الصادر عن البرلمان الأوروبي في عام 2008 الذي سمح بإحتجاز المهاجرين غير الشرعيين وملتمسي اللجوء الذي لم يوافق على طلبهم ومنهم الأطفال غير المصحوبين بالكبار، لمدة أقصاها 18 شهرا مع إمكانية المنع من الدخول إلى أراضي الإتحاد لمدة 5 سنوات.

وقد انتقد مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان في أكتوبر 2008 فترات الإحتجاز الواردة في القرار، ورأى أنها لا تتناسب مع التهديد الذي يمثله المهاجرون غير الشرعيون ، كما

[1] تقريرمنظمة مراقبة حقوق الإنسان ، منظمة مراقبة حقوق الإنسان،2010

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

تعرضت مراكز الإحتجاز هي الأخرى لإنتقادات المنظمات الحقوقية بسبب ما يعانيه المهاجرون من معاملة سيئة وغير إنسانية وفقا لتقارير الصليب الأحمر ومفوضية شؤون اللاجئين.

وقد تقدمت ألمانيا وبريطانيا بالإقتراح نقل معسكرات الإحتجاز بالإتحاد الأوروبي إلى دول الشمال الافريقي[1]، على أن تتولى المفوضية الأوروبية لشؤون اللاجئين عملية فحص طلبات ملتمسي اللجوء، وتحديد إذا كان المحتجزون الراغبون في الهجرة يستحقون وضع اللاجئ أم لا[2].

وهي الفكرة التي طرحت في أثناء عقد قمة الإتحاد الأوروبي في جويلية 2003، حيث تمت الدعوة الى أن تقوم المفوضية الأوروبية خلال عام في أعداد إجراءات لنظام أكثر سهولة في الإدارة لتنظيم دخول الأفراد إلى الإتحاد الأوروبي من منهم بحاجة لحماية دولية ، إلى أنه وبعد عام رفضت المفوضية إعداد إجراءات للإتحاد الأوروبي لتنظيم دخول ملتمسي اللجوء.

أ- التدابير الهادفة إلى تسهيل اجراءات العودة

أي العودة الإجبارية وليس العودة الإختيارية كما يفهم مما ذكرناه سابقا أن الأمر يبقى من الإختصاصات الوطنية لدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي بإعتباره أن له علاقة وثيقة لمفهوم السيادة ، حيث تبنى الإتحاد مبدأ مفاده الإعتراف المتبادل بقرارات الأبعاد إضافة إلى خطة العمل بشأن العودة الذي إعتمد على عمل تحضيري مهم من طرف الجنة الأوروبية لاسيما الكتاب الأخضر حول السياسة الجماعية في مجال العودة للأشخاص المقيمين بطريقة غير قانونية ، وتعتبر هذه الخطة إمتدادا منطقيا لخطة إدارة الحدود والخطة الشاملة للحد من الهجرة غير الشرعية.

بغية تحقيق الغايات التي تضمنتها خطة العمل في مجال العودة ، تم تبني إقتراب قائم على أربعة أبعاد:

- تقوية وتعزيز التنسيق العملياتي في مجال العودة
- إعداد معايير دنيا مشتركة تطبق في مجال العودة
- وضع برامج خاصة لدول الأعضاء المعنية
- تعزيز التعاون مع الدول الأخرى في مجال العودة

إضافة إلى ذلك ، فإن خطة العمل في مجال العودة تصبو إلى تشجيع العودة الإختيارية وتدعيمها والتعاون في سبيل ذلك مع الدول الشريكة المعنية.

---

[1] عارضت الجزائر فكرة اعتبارها مركزا لاعتقال المهاجرين غير الشرعيين، وهو ما تجسد من خلال مقاطعتها للمؤتمر الأوروبي-الإفريقي 2006 بمراكش.

[2] نادية لتيم ، فتيحة لتيم ، **البعد الأمني في مكافحة الهجرة غير الشرعية**، مجلة الأهرام، نقلا من الموقع http://digital .ahram . org . eg

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ب- عمليات الإعادة المشتركة

عموما تكون عمليات الإبعاد للمهاجرين المتواجدين في وضعية غير قانونية في التراب الأوروبي بواسطة رحلات جوية خاصة مكلفة بالنسبة للدول الأعضاء ، ووفقا لخطة العمل في مجال العودة فإن الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي بإمكانها تنفيذ عمليات ذات أبعاد مشتركة أو بتقاسم الأعباء الناجمة عن الرحلات الجوية الخاصة بنقل المهاجرين غير الشرعيين.

يمكن النظر في هذه العمليات على أنها ذات بعد براغماتي وإقتصادي في نفس الوقت ، إلا أن الموقف في المؤسسات الأوروبية يختلف عن ذلك تماما، فهي حسبهم أداة فعالة في إطار التدابير والسياسات المتخذة للحد من الهجرة غير الشرعية وتحقيق أكبر قدر ممكن من التضامن بين دول الأعضاء ، كما أنه من شأنها الإشارة الى الموقف الأوروبي الحازم للتصدي للظاهرة وتغيير موقف كل من يفكر بالهجرة إلى أوروبا ممن لا تتوفر فيهم الشروط الازمة للإقامة[1]. د

لقد كان السعي لتوحيد سياسات الهجرة على الصعيد الأوروبي مستندا إلى رؤيا تهويلية لخطر الهجرة غير الشرعية ومتميزا بهاجس أمني عالي سرعان ما إنتشر في أنحاء أوروبا وخلق الشعور المعادي للمهاجرين ودعم الأيدولوجية العنصرية ، وأدت هذه السياسة إلى التجريم القانوني لهذه الهجرة غير الشرعية.

ويظهر مما تم التطرق اليه أن سياسة الإتحاد الأوروبي قائمة على البعد الأمني بالدرجة الأولى ، وهذا ما تظهره ركائز هذه السياسة والإجراءات المتخذة بصدد تنفيذها ، غير أن هذه الإجراءات والترتيبات لم تفلح في القضاء على ظاهرة الهجرة غير الشرعية من جنوب المتوسط بما فيها الهجرة المغاربية إلى الدول الأوربية ، نظرا لأن هذه السياسات لم تأخذ بعين الإعتبار معالجة أسباب الجذرية للظاهرة[2] .

[1] بطاهر عبد القادر، مرجع سبق ذكره ، ص 145

[2] بطاهر عبد القادر، مرجع نفسه، ص 146

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المبحث الثالث: ردود الأفعال الأوروبية لمواجهة الهجرة غير الشرعية

لا يزال تحقيق تعاون فعال في مجال الهجرة غير الشرعية بعيد المنال في ظل التعارض الكبير في المواقف والأبعاد التي تعطي لهذه الظاهرة إختلاف وجهات النظر المتعلقة بالحلول المتصورة لها، فهناك محاولات عديدة تسعى إلى إتخاذ موقف موحد إزاء هذه الظاهرة والمشاكل التي تطرحها ، ولذلك فان الإتحاد الأوروبي لا يفوت مناسبة إلا ويجدد دعوته للأطراف المعنية من أجل التعاون وتنسيق الجهود حتى تتم معالجتها في الإطار المتوسطي والأورو _مغاربي وعلى أثر ذلك أعدت إتفاقية شراكة بين الدول المتوسطية والإتحاد الأوروبي والتي تم عرضها في قمة برشلونة ولأن الإتحاد الأوروبي أولى إهتماما خاصا بالمنطقة المغاربية فلم يتأخر كثيرا ليبرم ثلاث إتفاقيات مع تونس والمغرب والجزائر، جمعت فيها كل القضايا التي تهم الأطراف منها مشكلة الهجرة غير الشرعية وتراخيص السياحة والعمل ، ويبقى الحوار 5+5 هو من أولى أهمية كبيرة لمشكلة الهجرة غير الشرعية ، ومشروع سياسة حسن الجوار والذي تحاول من خلاله أوروبا إقناع الدول المغاربية به وأهم الإستراتجيات المشتركة بين الدول الأوروبية والمغاربية للحد من هذه الظاهرة[1].

المطلب الأول: التعاون في إطار مسار برشلونة

انبثق مشروع برشلونة من الاجتماع الذي إنعقد بإسبانيا بمدينة برشلونة في 27 و28 نوفمبر1995 بحضور12 دولة متوسطية و15 دولة أوروبية ، وجاء هذا المشروع كإستراتجية لإتحاد الأوروبي ليحدد على ضوئها علاقات التعاون في حوض المتوسط التي كانت قائمة على أساس الإتفاقيات الموقعة في السبعينيات ، حتى وصفه البعض بأنه بادر من أجل بنا إتحاد إقليمي جهوي ينتظر أن يتحول إلى تكتل إقتصاد قوي وذلك بالنظر إلى الأهداف الأساسية التي كانت محل إتفاق للدول الحاضرة والتي ترتكز على ثلاثة محاور أساسية:

- تحديد فضاء مشترك للسلام والإستقرار من خلال تعزيز التعاون السياسي والأمني.
- بناء التنمية وتحقيق الرقي والإزدهار من خلال شراكة إقتصادية ومالية والتوجه نحو إنشاء منطقة التبادل الحر.

[1] سامية بيبرس، **الإتحاد من أجل المتوسط** ، ومستقبل الشراكة **الأورو** _ متوسطية ، السياسة الدولية ، العدد 174 ، جانفي 2010 ، ص 133 .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

- بناء شراكة إجتماعية وثقافية لتقريب المجتمعات في المنطقة وإيجاد نوع من التواصل ببناء المؤسسات المدنية للتعاون في إطار موحد[1].

وإنطلاقا من هذه الأهداف المسطرة يتبين أن الهجرة غير الشرعية تعد نقطة مهمة بالنسبة للطرفين تدخل في كل الجوانب الثلاثة ، فهي تدخل في الشراكة السياسية والأمنية لأنها تستدعي التنسيق في المجال السياسي وتوحيد المواقف وإتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجتها، وتدخل في الجانب الأمني على إعتبار أن أوروبا ترى في الهجرة غير القانونية تهديدا كبيرا لأمنها نظرا للرابطة الموجودة بين هذه الظاهرة وظاهرة الإرهاب إضافة إلى دورها في إنتشار الإجرام في المجتمع والدعارة ، ومن جانب أخر تشكل الهجرة غير الشرعية محورا من محاور التعاون الأمني لإتصالها بالجريمة المنظمة والشبكات الإجرامية التي تنظم تهريب المهاجرين ، لذلك ركز الإتحاد الأوروبي على التنسيق الأمني لمراقبة الحدود ومنع مرور المهاجرين وهذه الوسيلة تعتبر لدى البعض وسيلة على المدى القريب إذ تمكن من التحكم نسبيا بهذه الظاهرة وتساهم في الحصول على المعلومات اللازمة عنها خاصة معرفة حجمها والوسائل التي تستعملها، ومجال التعاون بين حراس الحدود الإداريين والأخصائيين[2].

والثانية متعلقة بمحور الشراكة الاقتصادية والمالية لأن مجموعة العوامل الإقتصادية هي المتحكم الرئيسي في الهجرة الوافدة ، وبالتالي فإن تطوير هذا القطاع وتشجيع الإستثمار من شأنه أن يرفع المستوى المعيشي في دولة الإنطلاق ويؤدي إلى توفير مناصب الشغل وخلق فرص العمل، وبالتالي بناء منطقة مزدهرة ومستقرة وتثبت السكان في أوطانهم ويتبنى الإتحاد الأوروبي هذه الأهداف من خلال إنشاء منطقة للتبادل الحر بسنة 2010 من خلال تحرير التجارة من أجل السيطرة على الهجرة غير القانونية بالنظر على أنها تساهم في دعم إقتصاد الدولة وإرتفاع إنتاجها وعمليات الإستثمار وذلك عن طريق التخلي التدريجي عن كل الحواجز الجمركية من تعريفات ورسوم على مختلف المنتجات الصناعية[3]، وضمان حقوق الملكية الفردية والجماعية ، إما التعاون المالي فيدخل في إطار تمويل المشاريع التنموية وتقديم المساعدات المالية اللازمة من أجل تعزيز مراقبة الحدود في الدول المغاربية والتي تمتاز بالشاسعة وأغلبها عن صحاري ومناطق وعرة

---

[1] بن ساسي الياس وقريش يوسف ، **المنظومة المالية الأوروبية والتعاون الاقتصادي العربي للشراكة الاورو _ متوسطية**، الملتقى الدولي حول: التكامل الأوروبي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية ، جامعة سطيف ، 8 و9 ماي 2004-2005 ، ص ص 624 - 625 .

[2] TALAHITE Fatiha, migration et développement en méditerranée ,Vieux débats, Nouveaux enjeux ,Paris :revue monde arabe maghrebe ,hors seris,decembre1997,p71.

[3] زايري بالقاسم وكريالي بغداد ، **إستراتيجية الإتحاد الأوروبي لمنطقة البحر المتوسط** ، الملتقى الدولي حول: التكامل الأوروبي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية ، جامعة سطيف ، 2005 ، ص471.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

تستلزم معدات تكنولوجية عالية من أجل السيطرة عليه، لذلك يجب أن تكون هناك عناية فائقة بالجانب الاقتصادي والمالي من أجل التوصل إلى حل مشكلة الهجرة غير الشرعية.

أما الجانب الاجتماعي والثقافي ينصب على المهاجرين المتواجدين على الإقليم الأوروبي الذين يجب أن يعاملوا معاملة مساواة مع المواطنين الأوروبيين ، في محاولة لإدماجهم ضمن المجتمع الأوروبي حيث يتعهد الإتحاد الأوروبي على محاربة كافة السياسات التميزية ضدهم وإيجاد فرص حياة تكون متساوية مع المواطنين خاصة في مجال العمل والآجر والصحة والتعليم ، كما يشجع هذا الجانب على المبادلات البشرية خاصة الموظفين والعلماء والجامعيين ورجال الأعمال والرياضيين وذلك بتبسيط الإجراءات الإدارية لهم للدخول إلى البلد المستقبل.

أما الإشارة الصحيحة للهجرة غير الشرعية في وثيقة برشلونة، فقد كانت في الجزء الأخير المتعلق بالشراكة في المجالات الإجتماعية والإنسانية وتنص أنها تعترف بأهمية الدور الذي تلعبه الهجرة في علاقاتهم ، من خلال تكثيف التعاون فيما بينهم من أجل تخفيف وطأة الهجرة غير الشرعية بواسطة برامج التأهيل المهني وبرامج تساعد على خلق فرص العمل وغيرها ، يتعهدون الدول الحاضرة بحماية مجمل الحقوق المعترف بها في ظل التشريعات الحالية للمهاجرين المقيمين قانونيا على أراضيهم ، وفي مجال الهجرة غير الشرعية يقررون زيادة التعاون فيما بينهم والوعي الخاص على مسؤوليتهم في إعادة قبول المواطنين الذين هم في موضع غير شرعي ، وأهم ما حملته الوثيقة أشارت إلى أنه سيتم عقد إجتماعات دورية للوصول إلى مقترحات تتعلق بمحاربة الجريمة المنظمة وتنسيق الجهود لإيجاد الحلول لكل المشاكل المتعلقة بها[1]، وأشارت من جهته الملحق الخاص بالوثيقة للسياسة المنبثقة عن قمة برشلونة إلى أنه سيجتمع موظفون دوريا من أجل تحديد التدابير العملية التي يمكن إتخاذها لتحسين التعاون بين الشرطة ، القضاء ، الجمارك والسلطات الإدارية وغيرها من أجل مكافحة الهجرة غير الشرعية سيتم تنظيم كل هذه الإجتماعات مع الأخذ بعين الإعتبار ضرورة وجود أساليب مختلفة تتماشى مع الوضع الخاص لكل دولة ويبقى التوجه الذي حملته الوثيقة يركز على التعاون في المجال الأمني لمعالجة مشكلة الهجرة غير القانونية حيث إقتصر طرحها على الحل الردعي للمشكلة من خلال مراقبة حركات الأشخاص عبر الحدود ، كما أهملت جانب أخر جد مهم لحل هذه المشكلة هو الجانب التنموي ، ومن جهة أخرى إتجهت إلى تجريم فعل الهجرة غير القانونية من خلال حثها على التعاون البوليسي والقضائي[2].

---

[1] صارم سمير، **الشراكة الأورو-متوسطية ، من الحوار إلى الشراكة** . بيروت-لبنان: دار الفكر المعاصر، دمشق-سوريا، 2000 ، ص ص316-317.

[2] نص إعلان برشلونة للشراكة الأورومتوسطية - المنبثق عن المؤتمر الأورو_متوسطي في برشلونة ،27 و28 نوفمبر 1995، ص109.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

لقد تجسدت معالم الشراكة بين الإتحاد الأوروبي والدول المغاربية من خلال إتفاقية **ألغات** وكانت قد دخلت في مفاوضات مع الإتحاد الأوروبي في 1992 ووسعت علاقاتها التجارية معه حيث توجت بالتوقيع على الإتفاقية في 1995/07/17 ودخلت حيز التنفيذ في 1998/03/01، ولم ينتظر المغرب كثيرا ليلتحق بتونس ووقع على إتفاق شراكة مع الإتحاد الأوروبي[1]، دخل حيز تنفيذها في سنة 2000 ثم جاءت الجزائر التي وقعت على الإتفاقية في 22 أفريل 2002 وتدخل حيز التنفيذ في سبتمبر 2005 فإن هدف الإتحاد الأوروبي من التعاون مع الدول المغاربية هو الدفع إلى إصلاحات إقتصادية من أجل تجسيد نظام إقتصاد السوق ، وخلق منطقة للتبادل الحر وذلك بعد فترة طويلة من دخول كل إتفاق حيز التنفيذ وذلك بغية إعطاء نفس جديد لإقتصاديات الدول المغاربية وجعلها تتأقلم مع التحديات الدولية الجديدة المطروحة من الجانب الإقتصادي ولكن يبقى عدم توقيعها في قالب جماعي من جهة الدول المغاربية ، إذ ان ذلك يعزز قوتها أثناء تفاوض البنود المعروضة وذلك أثناء تطبيقها خاصة أن الإتحاد الأوروبي كان يفضل ذلك عوض التوقيع على ثلاث إتفاقيات ، الإتفاقية الموقعة مع تونس تعرضت إلى الهجرة غير الشرعية في الباب الثاني والثالث أشارت إليها مركزة على عودة الأشخاص الذين يوجدون في وضعية غير قانونية في الباب الثاني من المادة 69 و أكدت على ضرورة التعاون لتخفيض تدفق المهاجرين في الباب الثالث من المادة 71، والإتفاقية مع المغرب تناولت بنفس الطريقة مسالة الهجرة غير القانونية في الجزء الخاص بالشراكة الإجتماعية والثقافية في المادة 69 التي تحدثت على ضرورة تعزيز الحوار من أجل تحسين ظروف العمال المهاجرين والمشاكل المتعلقة والأشخاص الموجودين في وضعية غير قانونية وعودتهم وكذا في المادة 71 التي حثت على التعاون من أجل تثبيت الأشخاص وتخفيف الهجرة ، وتبقى الإتفاقية الموقعة مع الجزائر تناولت هذه المسألة بإهتمام أكبر وذلك راجع لظروف تنامي الهجرة السرية وتزايد حدتها ، وقد تناولت أولا هذه النقطة في نفس الإطار للاتفاقيتين السابقتين في الباب الثاني المتعلق بالحوار في المجال الإجتماعي في المادة 72 في الجزء المتعلق بالتعاون في المجال الأمني والشؤون الداخلية ، في المادة 84 جاءت أكثر تركيز وكمرحلة ثانية خصصت محورا مستقلا للتعاون في مجال الوقاية من الهجرة السرية مبرزة بذلك المجالات الضرورية التي يجب تناولها لمعالجتها وهي تبادل المعلومات ، قبول كل طرف إعادة الأشخاص الذين يعيشون في وضع غير قانوني إلى إقليم الطرف الأخر[2].

---

[1] MEBTOUL Abderrahmane, l'accord 'association entre l'Algérie et l'Europe, une porte historique pour le renforcement de l'itération Maghrébin dans le cadre Euro-méditerranéen, journal El Wantan, N°44 98, du 23/09/2005, p10.

[2] صارم سمير، مرجع سبق ذكره ، ص ص 313-314

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

عموما فإن مجمل هذه الإتفاقيات ترتبط بالقضايا المتعلقة بالهجرة غير الشرعية والقضايا الإقتصادية وتولي كل إتفاقية أهمية كبيرة لتخفيف تدفق المهاجرين على الإتحاد الأوروبي عبر برامج عديدة منها خلق مناصب شغل وتطوير عمليات التكوين المهني ، وتدعيم المبادرات الفردية للشباب بواسطة برنامج ميدا(MEDA)[1]، الموجه لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، وسيتم السعي إلى تحرير حركات الأشخاص وتنقلاتهم من وإلى الإتحاد بعد أن تحقق حرية تنقل السلع والخدمات والوصول إلى درجات متقاربة من التنمية بين الدول المغاربية والإتحاد الأوروبي ، وهو ما ذهب إليه " لوسيو غراتيو" سفير الإتحاد الأوروبي بالجزائر الذي قال أن مبدأ الحرية وتنقل الأشخاص يبدو صعب التحقيق للبعض من المغاربة ، كما أنه لايمكن أن تكون هناك حرية تنقل حقيقية بين ضفتي المتوسط لأنه في هذه الحالة سيكون هناك تدفق من جهة واحدة بسبب الفقر والحاجة إلى تحسين الظروف المعيشية[1].

المطلب الثاني: التعاون في إطار مجموعة 5+5

يعتبر الحوار 5+5 من أهم الآليات التي تسمح بمناقشة موضوع الهجرة غير الشرعية إذ أن هذا الكيان يجمع أهم الدول المتوسطية المعنية بها وهي فرنسا، إيطاليا، إسبانيا، البرتغال، مالطا من الجانب الأوروبي ودول المغرب العربي المتمثلة في تونس ، الجزائر، المغرب ، ليبيا، موريتانيا لقد تم إدراج ملف الهجرة لأول مرة بإنضمام كبير في قمة تونس التي خصصت للهجرة غير الشرعية في الحوض المتوسطي والمنعقدة أيام 16 و 17 اكتوبر2002 ثم في إجتماع الرباط الذي عقد في 22 و23 أكتوبر 2003 وكذا في لقاء المنعقد بالجزائر في 23 و24 نوفمبر 2004 ، حيث تطرق الأعضاء إلى مواضيع رئيسية وهامة تتعلق بالإستقرار في منطقة غرب المتوسط وأيضا العلاقات الإقتصادية و الأمن و الإستقرار في المنطقة والهجرة والحركات البشرية وربطها بالتنمية ، بعدها جاء إجتماع وزراء الدفاع لمجموعة 5+5 بباريس في 21 ديسمبر2004 وتم الإتفاق فيه على مخطط عمل لمواجهة الهجرة غير الشرعية ، حيث ربط الظاهرة بظاهرة الإرهاب حيث تم وضع قائمة سوداء وتشمل الأفراد الممنوعين من دخول الإتحاد الأوروبي ، إلا بعد دراسة شاملة عنه بإستثناء الأفراد الممثلين لدولهم رسميا ، كما تم في مارس 2004 إقتراح لجنة لإدارة الحدود الخارجية الأوروبية والتي تم إعتمادها في 11جانفي2005 لقد سمحت هذه اللقاءات إلى التطرق إلى أغلب النقاط المهمة المتعلقة بالهجرة عامة ومشكلة الهجرة غير القانونية ، وكيفية بناء

[1] فيليب فارج ، الهجرة المتوسطية ، تقرير عام 2000 ، حالة الجزائر: ترجمة أنور مغيث وشريف يونس ، المفوضية الأوروبية ، برنامج ميدا ، معهد الجامعة الأوروبية ،2007 ، ص16.

[2] CHERFAOUI Zine , la libre circulation se fera quand les conditions économique seront comparables Entretien avec Lu CIO en Algérie , journal EL watan,W :4677, du 04/04/2006, p3.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

حوار وتعاون فعال في مجال تنظيم حركات الأشخاص بين الأطراف وتحسين وضعيات العمال المهاجرين ومحاربة الدخول السري خاصة بإبرام إتفاقيات إعادة القبول والإدماج بين الدول المعنية بها (دول الإنطلاق والعبور والإستقرار) لكن لقاء تونس ركز على ضرورة التعاون وتبادل المعلومات والخبرات التي تمس من قريب أو بعيد هذه الظاهرة ، وكذا خلق أكبر مجال من التنسيق لمحاربة شبكات التهريب وتقوية أجهزة المراقبة[1].

يمكننا القول أن بان الحوار 5+5 جاء كآلية للتصدي للهجرة غير الشرعية وذلك من خلال:

- العمل المشترك بين الدول المكونة للمجموعة لمراقبة الحدود البحرية وتنظيم دوريات مشتركة للمراقبة.
- تنسيق التعاون الأمني على مستوى المعلومات لتفكيك الشبكات السرية العاملة في هذا الإطار وأحداث مركز المعلومات بهدف تنمية التعاون بين مختلف الدول فيما يتعلق بالهجرة غير الشرعية
- إحداث مجموعة تريفي TREVI التي تضم وزراء العدل والداخلية وتستهدف إتخاذ إجراءات بين مختلف الدول المتوسطية لمراقبة الحدود وردع المهاجرين السريين ، وكذا الشبكات المختلفة العاملة في هذا المجال سواء منهم البريين أو البحريين أوالجويين الذين أصبحوا مدعوين إلى الإلتزام باليقظة في مراقبة الأشخاص الذين يتم نقلهم بين الدول[2].
- السعي إلى تسوية أوضاع المهاجرين غير الشرعيين إنطلاقا من بعض الشروط في ظل ما يسمى بنظام الحصص وذلك لإدماجهم في النسيج الاجتماعي والتخفيف من معاناتهم داخل المجتمع الذين يقيمون فيه بشكل غير قانوني.
- إعتماد المجلس الأوروبي في 15 أكتوبر 2008 للميثاق الأوروبي للهجرة واللجوء وذلك بإقتراح من الرئيس الفرنسي NICOLAS SARKOZY والذي ينص على:

§ منح التأشيرات يكون بعد أخذ كل المعطيات المحددة لهوية الأفراد القادمين من دول العلم الثالث والتي عممت العملية في سنة 2012 في كل قنصليات الإتحاد الأوروبي مع تحقيق التعاون بينها.

---

[1] يلاد مفتاح الحراثي ، **تحديات الأمن القومي في غرب المتوسط**- دراسة نقدية للأمننة وتحديات البيئة الأمنية وديناميكيتها في إقليم غرب المتوسط ، السليمانية: مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية ،2013 ، ص87.

[2] رتيبة برد ، **الحوار الأورو-متوسطي من برشلونة إلى منتدى5+5**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية تخصص دبلوماسية وتعاون دولي ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة بن يوسف بن خدة ، الجزائر،2008- 2009، ص196.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

§ التعاون لمراقبة حدود الإتحاد الأوروبي بمساعدة وكالة تحت إسم FRONTEX وكذا التعاون مع الدول المغاربية ودول العبور وتبادل المعلومات بشأن المهاجرين غير الشرعيين عن طريق مركز المعلومات بهدف تنمية وتنظيم التعاون بين مختلف الدول فيما يتعلق بالهجرة غير الشرعية وتنظيم إنتقال الأفراد عبر الحدود[1].

المطلب الثالث: التعاون في إطار سياسة الجوار الأوروبي

أما مشروع سياسة حسن الجوار فهو إستراتجية جديدة للإتحاد الأوروبي بادر بها إتحاد الدول التي تجاوره بالتالي فهي أوسع نطاقا من مشروع برشلونة وتحدد قواعد متناسقة تهدف لحماية المصالح المشتركة للأطراف ، وقد كان الإعلان الأول لهذه السياسة عبر مبادرتين ، الأولى في أوت 2002على إثر برقية مزدوجة بعث بها المفوض الأعلى السيد "خافي صولانا JAVIER SOLANA" والمفوض " باتنpatne " عرضت على اللجنة الأوروبية في 11 مارس 2003 وكان مضمونها السياسة الأوروبية الجديدة لحسن الجوار في 12 ماي 2004 قبل أسابيع قليلة من توسع الإتحاد الأوروبي[2]، ويتضمن هذا المشروع الوسائل التي تهم أوروبا وجيرانها ومنها مسالة الهجرة غير الشرعية من خلال العمل على دعم علاقاته مع دول الجوار حيث ركزت على نقطتين أساسيتين هما:

- العمل مع الشركاء من خلال تكامل إقتصادي عميق يساهم في تقليص الفقر وخلق مناصب الشغل، وتكثيف التعاون عبر الحدود.
- ربط عروض الإتحاد الأوروبي لمزايا دول الجوار بمدى التقدم الذي يحرزه الشركاء في المجالين السياسي والإقتصادي
- تدعيم الحوار السياسي بين الضفتين وأهمية التعاون ومناقشة العديد من الموضوعات مثل تهديدات الأمن بما فيها الهجرة غير الشرعية ، والتهريب والجريمة المنظمة والإرهاب .
- التأكيد على الديمقراطية والتعددية وإحترام حقوق الإنسان التي تعد شرطا أساسيا لتحقيق الإستقرار والتنمية الإقتصادية .
- توسيع الأنشطة في مجال البحوث والتكوين والتعليم من خلال التعاون في هذا المجال في منطقة المتوسط .

---

[1] عزيز نوري، **الواقع الأمني في منطقة المتوسط** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، كلية الحاج لخضر باتنة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ،2011- 2012 ، ص138.

[2] محمد مطاوع ، **أوروبا والمتوسط من برشلونة إلى سياسة الجوار**، السياسة الدولية ، العدد363 ، يناير2006 ، ص ص 38-39.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

- توسيع السوق الداخلي وإيجاد معايير مشتركة بهدف تسهيل تنقل السلع والإستفادة من السوق الأوروبية.
- إنشاء وسائل تمويل جديدة مثل البنك الأورو_متوسطي من أجل تنمية القطاع الخاص في منطقة الجوار الأوروبي وزيادة حجم المبادلات التجارية بين الإتحاد الأوروبي وشركائه[1] .

إن أهم القضايا التي حاولت سياسة الجوار التعامل معها هي قضية الهجرة غير الشرعية فخطط العمل التي تشكل به سياسة الجوار الأوروبي على إقامة الحوار وترسيخ التعاون حول القضايا المتعلقة بالهجرة واللجوء وهذا لأن ظاهرة الهجرة السرية أصبحت تشكل تحديا مشترك للإتحاد الأوروبي وشركائه من دول البحر الأبيض المتوسط ، وخاصة الدول المغاربية التي أصبحت عبارة عن دول عبور للمهاجرين إلى الضفة الأخرى[1] .

يمكننا القول أن مشروع سياسة الجوار الأوروبي ركزت عل عدة عناصر أساسية ومهمة للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية من خلال:

- وضع برنامج خاص بمراقبة الحدود حيث يسمح بإنشاء نظام إدارة مشتركة للحدود والذي يرتكز على المراقبة الخارجية لدخول المهاجرين للإتحاد الأوروبي .
- تدريب شرطة الدول الشريكة والتعاون الإقليمي في مجال منع الهجرة غير الشرعية.
- تبادل المعلومات المتوفرة بين الدول المجاورة حول نشاطات الهجرة غير الشرعية وآثارها السلبية ، يقابله دور الإتحاد الأوروبي في توفير جميع الشروط الضرورية من أدوات ووسائل مالية وبهذه الطريقة يمكن التحكم والحد من خطورة هذه الظاهرة .
- إبرام إتفاقيات مع دول الجوار المغاربي التي تعرف بإتفاقيات القبول بالعودة تمكن أي دولة عضو بالإتحاد الأوروبي من طرد أي أجنبي متواجد بطريقة غير شرعية وترحيله إلى بلده الاصلي .
- السعي للحد من مزايا الهجرة غير الشرعية من خلال مكافحة ظاهرة التشغيل غير القانوني[3]

نستخلص بأن جوهر السياسة الأوروبية تتمثل في ضبط التهديدات الأمنية من دول الجوار ومحاولة معالجتها ، ومنه فإن الرؤية الأمنية لسياسة الجوار بالرغم من أنها تعتبر مشروعا مشتركا ولاكن في حقيقة الأمر هي رؤية مركزة عل الجانب الأوروبي لكونه يمثل الطرف

---

[1] فرناندي هيثم أمير، **الإتحاد الأوروبي**: عملية برشلونة وسياسة الجوار الجديدة ، يوم 2016/05/27 ، نقلا من الموقع: http://www.mpempi.info.en/main/in idly.41808

[2] محمد مطاوع ، مرجع سبق ذكره ص 40-41.

[3] سهام حروري ، **الهجرة وسياسة الحوار الأوروبي** ، مجلة الفكر ، العدد 356 ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر ، ص 139.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المعني بأكبر قدر من المصالح فهو يحاول جعل جيرانه بمثابة الدرع الذي يقيه من أي تهديد غير الشرعية من خلال التركيز على سياسة مراقبة الحدود .

المطلب الرابع : إستراتيجيات (التعاون) الدول المغاربية والأوروبية للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية

أولا: التعاون في مجال المراقبة والتنظيم

لقد أصدر الإتحاد الأوروبي بإتخاذ أول قرار له يهدف لوضع سياسة أوروبية مشتركة في مجالي الهجرة واللجوء ، وفي سبتمبر 2005 أصدر المجلس الأوروبي مجموعة من الإجراءات المتعلقة بنفس الموضوع بالإضافة إلى مسالة عودة المهاجرين وإدماجهم ومختلف القضايا الأخرى المتعلقة بالهجرة ، وذلك من خلال التعاون بين بين الدول الأوروبية والدول المغاربية التي تعتبر ذات أهمية في المخطط الأوروبي لمكافحة الهجرة غير الشرعية[1] ، وإذا كانت إمكانيات التعاون بين الدول المغاربية والإتحاد الأوروبي لا يضاهي المستوى الموجود بين دول هذا الأخير ، فإن القطاعات التي يمكن أن يشملها هذا التعاون من الإمداد الأوروبي خاصة تنظيم الشريط الحدودي ومراقبة الأشخاص بدون وثائق وكذلك عمليات إعادتهم إلى وطنهم الأصلي وهي تشمل المجالات التالية:

أ_ مراقبة الحدود

تشكل عملية مراقبة الحدود أهم الوسائل الكلاسيكية في ردع الهجرة غير القانونية ، وهي تعبير عن حق الدول في تنظيم الهجرة الوافدة إليها وفي نفس الوقت هي حماية تمارسها على إقليمها ضد تدفق الأجانب، وإذا كان هذا الأسلوب في مكافحة الظاهرة لم يعد هو الوحيد المطبق في ظل إستراتجية التنمية الرامية هم من رعاياها أو القادمين من الدول الإفريقية جنوب الصحراء[2]، والتي تصل نسبتها إلى 16% من النسبة الإجمالية للمهاجرين الذين تستقبلهم أوروبا (15% من المغاربة و1% فقط من الأفارقة) [3]، خصوصا وإنها تأكدت من عجزها في السيطرة على هذه الظاهرة لوحدها فإسبانيا على سبيل المثال لا تتمكن من ضبط سوى 2,5% إلى 3,5% من الأشخاص الذين يدخلون إقليمها خلسة ، بينما نجد المغرب لوحده تمكن من ضبط 26 ألف مهاجر في عام 2004 مما يؤكد أن الدول المغاربية هي بمثابة جدار فاصل لأوروبا تقيها من توافد

[1] Immigration Clandestin ,asile et control des frontières, (SD) in : www.euractiv . Com.

[2] Giuliano Donatella, les migrations en provenance du Maghreb et la pressions migration : situation actuelle et prévision « cahier de migration internationales, N° 15 département de l'emploi et de la formation, Genève 1997, p 4 .

[3] حميد ياسين ، مؤتمر الربا حول : " **الهجرة تستجيب لهاجس أمني وإنشغالات الأفارقة** " حوار مع الوزير الجزائري المنتدب للشؤون المغاربية والإفريقية ، السيد عبد القادر مساهل ، يومية الخبر ، العدد 4754 ، بتاريخ 13 و14 /07/ 2006 ، ص 2 .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

موجات جديدة منهم فإنها تسعى بجدية لمساعدتها في مراقبة حدودها الشاسعة مع دول إفريقيا لتمكنها من السيطرة عليها خاصة وأنه من المرشح أن ترتفع نسبة التدفقات في السنوات القليلة القادمة[1].

ب_ المساعدات المادية

تتمثل المساعدات المادية المقدمة من الإتحاد الأوروبي محورية في الشراكة الأورو_مغاربية وقد تمت أولى المبادرات في هذا المجال من خلال مجموعة من الإتفاقيات للتعاون التجاري وكانت بدايتها باتفاق الموقع في 1976 وأستكمل بأربع اتفاقيات مالية تم إدراجها في إختتام مؤتمر برشلونة الذي أطلق عليه برنامج ميدا في سنة 1995 وأصبح أهم أداة تستخدم لتجسيد مشروع برشلونة والشراكة الأورو_مغاربية والأهداف المسطرة فيها ، وإذا كان هذا البرنامج هو الأكثر نجاعة لتحقيق أهداف الشراكة فإنه لم يمس كثيرا جانب مراقبة الحدود خاصة في البداية حيث وجه هذا البرنامج لتطوير الجانب الإقتصادي والإجتماعي بما أن 8 ملايير اورو من القيمة التي إحتواها برنامج ميدا 1 و2 وجهت بنسبة 90% إلى قطاعات البحث العلمي وعصرنه الإدارات العمومية وتطوير الخدمات المالية المصرفية وكذا دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[2]، ولكن بإزدياد تدفق المهاجرين نتيجة عدم تمكن الدول المغاربية من السيطرة على حدودها لإفتقارها للإمكانيات المادية والبشرية والتجهيزات التكنولوجية الحديثة ، وعن تزايد نداءات هذه الدعاوى لأوروبا من أجل مساعدتها في التحكم أكثر في تنظيم حركة الأشخاص وخاصة المغرب رغم أنه هو المعني الأول بالهجرة مغاربيا إلا أنه لا يملك سوى 7 ألاف عون أمن في مقاطعات الشمال بوسائل جد محدودة[3]، وحددت موريتانيا مقدار المساعدة المالية التي تحتاجها لمواجهة الهجرة السرية ب 13 مليار دولار[4]، وقامت أوروبا بتخصيص عدة أغلفة مالية تدعم مراقبة الحدود وأصبحت تقدم سنويا مساعدات من أجل تفعيل أكثر للأجهزة المختصة في المراقبة لتبلغ المساعدات التي تقدم للمغرب ب 40 مليون أورو ، وبفضل هذه المساعدات انطلقت عدة ورشات بالشريط الحدودي للمغرب جنوب الصعيدية لتشييد ما لا يقل عن 20 مركز مراقبة جديد وتزويدها بالوسائل

---

[1] ، CNN الهجرة السرية تلقي بظلالها على الإنتخابات ، 09/25/ 2002 مقال منشور بالموقع :
// www.arabic.cnn.com,marocc/09/25/2002,maroc migration-index.:. http

[2] محسن خضر ، **آفاق الحوار بين بلدان شمال وجنوب المتوسط** ، مجلة الشؤون العربية ، العدد139 ، سنة 1999، ص 28

[3] Douichi Karim ,le Maroc se mobilise contre l'immigration clandestine ,cotidien marocain le matin ,15/04/2005, p 47.

[4] ولد الشيبية المختار،13 مليون أورو لمكافحة الهجرة السرية في موريتانيا ، جريدة الخبر ، العدد4753، بتاريخ2006/07/12 ، ص13.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

البشرية واللوجيستكية الكفيلة لمواجهة عمليات الإجتياز غير الشرعية للحدود ، كما تم إقامة مسالك وطرق برية لتسهيل تنقل وتدخل وحدات حرس الحدود ، إضافة إلى التخطيط لإقامة سياج سلكي شائك يمتد على طول الحدود المغربية الجزائرية ، يقام هذا السلك في مرحلة أولى على طول وادي "كيس" إلى منطقة "آحفير" في إنتظار أن يتم تمديده إلى جهة عين بني "مطهر" التي تقع 86 كلم جنوب شرق.

ولقد تجلت أثار هذه المساعدات في تمكين المغرب من قطع أشواطا هامة لتعزيز منظومة ضبط ومراقبة حدوده إستطاع إلى حد ما السيطرة على حدوده الشرقية خاصة بعد التنامي المضطرد لتدفق المهاجرين السريين القادمين من بلدان جنوب الصحراء[1]، وسيكون تأثيرها أكبر إذا شملت هذه المساعدات الجزائر التي يساعد إقليمها كثيرا في تنامي الظاهرة على إعتبارها منطقة عبور أساسية للمهاجرين السريين، ونتيجة لذلك لوحظ إنخفاض محسوس في أعداد المهاجرين بلغت نسبته بمدينة وجدة حوالي 80% بعد عمليات حديثة لإيقاف وترحيل مالا يقل عن 24 ألف منهم خلال سنة 2005[2]، ومن جهتها فالجزائر حسب تقديرات المفوضية الأوروبية قامت بإفشال 20 ألف من المحاولات لبلوغ الضفة الأخرى من المتوسط خاصة من ميناء وهران ، كما قامت بترحيل عدة قوافل من المهاجرين نحو بلدانهم منها ترحيل 400 مهاجر سري في أواخر شهر أكتوبر إلى حدود مالي عبر منطقة "تين زوا تين" التي يعتقد أنها أكبر تجمع للراغبين في التسلل للتراب المغربي حتى أنه يطلق عليها إسم جمهورية المهاجرين غير الشرعيين[3].

ج_ تبادل الخبرات

تعتبر أهم نقطة في التعاون الأورو_مغاربي في مجال مراقبة الهجرة السرية هي تبادل الخبرات وخصوصا بين الجهات الأمنية المختصة بذلك ، وكان قد بادر الإتحاد الأوروبي إلى الدعوة لإنشاء مدرسة مشتركة تقوم بإعداد وتدريب ضباط مختصين بمراقبة الحدود (فرونتاكس) من خلال التنسيق بين الوحدات الأمنية دعت اللجنة الأوروبية إلى وجوب تبادل المعلومات فيما بينها في قرارها رقم 7 في 2005 ، وقامت بتشكيل شبكة الخبراء في 19 فيفري 2004 حيث أعطيت فيها مهام دراسة وتبادل المعلومات الميدانية حول الهجرة غير الشرعية والتعاون مع

---

[1]- إديزنتي أديبوجو، **قضايا الهجرة الدولية وإتجاهاتها الحديثة في إفريقيا جنوب الصحراء** ، (ترجمة البهنسي محمد)، المجلة الدولية للشؤون الإجتماعية ، مركز المطبوعات اليونيسكو، القاهرة: العدد165 ، سبتمبر2005 ، ص206.

[2] رشيد زمهوط ، **تعزيز مراقبة الشريط الحدودي المغربي الجزائري** ، جريدة العلم ، (بدون تاريخ) ، العدد752، مقال منشور بالموقع: www.oujda-article city.net/Oujda .

[3] أ.رحماني الجزائر تطرد 400ألف مهاجر إفريقي إلى حدود مالي، جريدة الخبر، العدد4533، بتاريخ 2005/10/23، ص2.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

مختلف الأجهزة الأوروبية المختصة بهذا المجال كمصالح تنظيم الهجرة وضباط التنسيق المختصين بها ومع الدول المعنية بهذه الظاهرة من خلال أجهزتها المختصة هي كذلك كمديرية الهجرة ومراقبة الحدود المغربية، الديوان المركزي لمكافحة الهجرة غير الشرعية الذي تعتزم السلطات الجزائرية إنشائه.

ويشمل تبادل الخبرات والمعلومات كل النقاط المتعلقة بالهجرة غير القانونية خاصة الطرق التي يستعملها المهاجرون للتسلل عبر الأقاليم ومختلف الوسائل التي تستخدم للإتصال والتنقل خاصة شبكات التهريب والوسطاء ، مع التركيز على مراقبة حركات هذه الشبكة لمعرفة مجالات نشاطها والأماكن التي تتموقع فيها والإحاطة بالطرق التي تستخدمها لاستقطاب المهاجرين والخلايا التي تستعملها للترويج بأعمالها ، وكذلك كيفية ضمان توصيل المهاجرين وما ينتج عن ذلك من علاقة بين المهربين وموظفي الدولة الذي يتم إرتشائهم من طرف هذه الشبكات ليوفروا كل الظروف اللازمة لتسهيل تسلل المهاجرين ودخولهم وعادة ما يكون هؤلاء المستخدمين هم موظفون إداريون أو حرس حدود أو عمال موانئ وبواخر، وكذلك تبادل المعلومات في مجال معاملة المهاجرين الذين يتم ضبطهم حيث يتلقى البروتوكول الخاص بمكافحة وتهريب المهاجرين على عاتق الدولة ضرورة السهر على مراعاة حقوق المهاجرين وعدم معاملتهم كمجرمين إذ تنص المادة 5 منه على أنه <لا يجوز أن يصبح المهاجرون عرضة للملاحقة الجنائية بمقتضى هذا البرتوكول...>[1].

أما في الإتفاقيات المبرمة بين الطرف المغاربي والإتحاد الأوروبي فقد أشار إعلان برشلونة إلى ضرورة تبادل المعلومات بين الأطراف في مجال الهجرة غير الشرعية في القسم المتعلق بالحوار الإجتماعي والثقافي والإنساني ، كما تناولت هذه الإتفاقية الموقعة مع الجزائر في المادة 84 من الفقرة 1 والمتعلقة بالتعاون في مجال الوقاية من الهجرة السرية ، لذلك فإن التعاون في مجال مراقبة الحدود هو أمر ضروري خاصة على المدى القريب وشمل ذلك ثلاثة نقاط أساسية هي:

- إطلاق مبادرات مشتركة بين الدول المجاورة لمراقبة الحدود البحرية بمختلف الآليات الخاصة بتنظيم دوريات مشتركة لكن مثل هذه المبادرات محدودة فهي تتطلب تنسيقا منظما.

[1] وثيقة إعلان برشلونة ، الشراكة الأورو – متوسطية ، المنبثق من المؤتمر الأورومتوسطي في برشلونة ،(يومي 27-28 نوفمبر1995) , ص 83 نقلا من الموقع الالكتروني:
http://www.delegry.ec.europe.eu/ar/doc/barcelona.arabic.doc.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

- تنسيق التعاون الأمني على مستوى المعلومات والمعطيات لتفكيك الشبكات العاملة في هذا الإطار، وفي هذا السياق تم عام 1992 إحداث مركز المعلومات والتبادل والتعاون بين مختلف الدول فيما يتعلق بالهجرة غير الشرعية.
- إحداث مجموعة تريفي (TREVI) التي تضم وزراء العدل والخارجية وتهدف إلى إتخاذ إجراءات بين مختلف الدول المتوسطية لمراقبة الحدود وتحديث الترسانة القانونية اللازمة لردع المهاجرين السريين، ولكن يجب أن تستهدف أكثر الشبكات المختلفة العاملة في هذا المجال والناقلين سواء البريين أو البحريين أو الجويين وفي نفس الوقت فهم مدعوين كذلك إلى الالتزام باليقظة في مراقبة الأشخاص الذين يتم نقلهم بين الدول[1].

ويجب الإشارة إلى الطرح الذي جاء به بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين الذي سرد مجموعة من الأطر المهمة يتم فيها تبادل المعلومات بين الدول الأطراف في مكافحة شبكات تهريب المهاجرين، وإستعراض أهم الجوانب التي يتم فيها تبادل المعلومات وذلك في المادة 10 من الفقرة 1 حيث تقرر على أنه يتعين على الدول الأطراف وخاصة تلك التي لها حدود مشتركة أو تقع على الدروب التي يهرب عبرها المهاجرون أن تتبادل فيما بينها وفقا لنظمها القانونية والإدارية الداخلية أي معلومات ذات صلة بمواضيع مثل:

- نقاط الإنطلاق والمقصد ، وكذلك الحروب والناقلين ووسائل النقل المعروف أو المشتبه بأنها تستخدم من جانب جماعة إجرامية منظمة المبينة في المادة 6 من هذا البرتوكول.
- هوية وأساليب عمل التنظيمات أو الجماعات الإجرامية المنظمة والمشتبه بها وفقا لنفس المادة .
- أصالة وثائق السفر الصادرة عن الدولة الطرف وصحتها من حيث الشكل وكذلك سرقة نماذج ووثائق السفر أو الهوية أو ما ينتج عن ذلك من خلال إساءة إستعمالها.
- وسائل وأساليب إخفاء الأشخاص ونقلهم ، وتحرير وثائق السفر أو الهوية المستعملة وكشف كل الوسائل والأساليب غير المشروعة.
- المعلومات العلمية والتكنولوجية المفيدة لأجهزة إنقاذ القوانين بغية تعزيز قدرة بعضها البعض وملاحقة المتورطين في عمليات التهريب أو الجريمة[2]

تعتبر هذه النقاط التي حددها البروتوكول لتبادل الخبرات المتعلقة أساسا بالتعاون الأمني في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية.

---

[1] بوقنطير الحسن ، **آليات مواجهة الهجرة السرية** ، بدون تاريخ نقلا عن الموقع: www.aljazeera.net .

[2] بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو، المكمل لإتفاقية الأمم المتحدة ، مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية المعتمد من طرف الجمعية العامة في:2000/11/15 ، ص30.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ثانيا: مراقبة نشاط الشبكات الإجرامية ذات العلاقة بالظاهرة

ترتكز الإستراتجية الثانية في محاربة الهجرة السرية من خلال مراقبة نشاط الشبكات التي تقوم بإستغلال المهاجرين وهي نوعين من الشبكات جماعات متخصصة في تهريب المهاجرين ونقلهم إلى بلد الإستقرار، والأخرى متخصصة في تشغيلهم بصفة غير قانونية والحقيقة أنه يجب إعلان حرب على هذه الشبكات نظرا لأهميتها في مجال مكافحة الهجرة السرية حيث إنها تساهم كثيرا في نموها[1].

أ- محاربة شبكات التهريب

إن وضع الاقتصاد العالمي وعدم إستقرار الحكومات عبر العالم يساهم بدرجة كبيرة في التدفق المتزايد لأعداد لا حصر لها من المهاجرين الباحثين عن سبل حياة أفضل وأيسر وهذا الوضع أدى كذلك إلى إزدياد حجم نشاط منظمات تهريب الأجانب وزيادة حدتها خاصة في السنوات الأخيرة ، أي أصبحت تعمل دون ردع ولا رقابة على الصعيد الدولي ، كما ساهمت في الفساد بين البلدان التي تشكل مصدرا أو معبرا أو إستقرارا للمهاجرين ونقلهم من خلال عصابات التهريب بإستخدامها لأساليب متطورة للقيام بنشاطاتها من خلال إنشاء طرق جديدة وشراء سفن عابرة للحدود مخصصة فقط للتهريب[2].

وفي إطار التعاون الأورو_مغاربي فإن أولى المبادرات المتعلقة بمحاربة تهريب المهاجرين إحتواها إعلان برشلونة في المحور المتعلق بالتعاون في المجال الإجتماعي والثقافي وقد تناولت هذه المسالة في إتفاقية الشراكة بين الإتحاد الأوروبي والجزائر في المادة 86 في الفقرة الأولى التي أكدت ما دعت إليه وثيقة برشلونة ، من خلال التعاون التقني والإداري بين الأطراف من شأنه أن يعزز دور السلطات المختصة في محاربة هذه الجريمة (التهريب) وإيجاد الإجراءات المناسبة للوقاية منها [3] ، بالمقابل هناك جهود حاليا تسعى لبناء تعاون دولي شامل في مسألة محاربة تهريب المهاجرين وعقد إتفاقيات أمنية مشتركة لمكافحة المنظمات الإجرامية وشبكات تهريب المهاجرين ، ذلك من خلال إنشاء بنك لتبادل المعلومات والخبرات في مجال تعزيز الإجراءات الأمنية وتقديم المساعدات التقنية وزيادة توعية الرأي العام بمخاطر الهجرة بطريقة غير الشرعية وبأن العصابات

---

[1] بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو، مرجع سبق ذكره ، ص37

[2] Henry Jean Robert, Maghrébins en France hier, et demain :de la mer partie au marge de l'Europe , Paris : revue panoramique , N°55 , premier trimestre , 2001, p3.

[3] آمنة محمدي بوزينة ، **الجهود الدولية والإقليمية لمكافحة الهجرة غير الشرعية** ، الملتقى الدولي الثاني : ظاهرة الهجرة غير الشرعية وآثارها الدولية ، حالة الجزائر، جامعة شلف، كلية الحقوق والعلوم السياسية، يومي 25 و26 ماي 2011 ص5.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الإجرامية وشبكات المافيا هي التي تقوم بتشغيل المهاجرين وإستغلالهم في ظروف مأساوية هي المستفيد الوحيد من وراء الهجرة غير المنتظمة[1].

ب_ إعادة المهاجرين إلى أوطانهم وحمايتهم

إن قبول إعادة المهاجرين تشكل نقطة محورية في السياسة الأوروبية ، إذ تعتبرها الوسيلة الأنجع للتخلص من تلك الأعداد الكبيرة من المهاجرين الذين يقيمون في إقليمها بطريقة غير شرعية ، ولذلك تنص جل الإتفاقيات التي وقعها الإتحاد الأوروبي مع دول المصدر أو العبور على الدول التي يدخل منها المهاجرون السريون أو التي تعتبر موطنا أصليا لهم تلتزم بقبول إعادتهم إليها، وهو ما يفسر الإصرار الكبير من الجانب الأوروبي على هذه المسالة في الوثيقة المتضمنة للشراكة الأورو_ متوسطية وفي كل إتفاقية وقعتها مع الدول المغاربية ، وأكثر من ذلك فهي تسعى إلى إبرام مواثيق خاصة بإعادة القبول مع كل دولة مصدرة للمهاجرين أو دولة عبور لهم.

وقد تم التأكيد على هذا الموقف في جميع إتفاقيات الشراكة الموقعة مع الدول المغاربية ، ففي تلك الموقعة مع الجزائر تم تناولها في القسم المتعلق بالحوار في المجال السياسي والأمني في المادة 72 من الفقرة 3 التي تنص على ضرورة إقامة حوار بشان شروط عودة المهاجرين من دول الإتحاد الأوروبي إلى الجزائر والعكس ، في القسم الثالث تلتزم المادة 74 من الفقرة 2 على أن الأشخاص الذين كانوا يعيشون في وضعية غير شرعية يجب إعادة إدماجهم في المجتمع وللتأكيد أكثر على أهمية هذه النقطة تم إعادة طرحها مرة أخرى في المادة 84 المتعلقة بالتعاون في مجال مكافحة الهجرة غير القانونية وحثت على وجوب تقديم الوثائق اللازمة لهؤلاء الأشخاص لدى عودتهم[2] .

أما الإتفاقية الموقعة مع المغرب فتناولت إعادة المهاجرين السريين إلى بلدانهم في المادة 69 من الفقرة 3 وإعادة إدماجهم في الجزء المتعلق بالأعمال التي تجسد الشراكة الإجتماعية في المادة 71 من الفقرة 1 ، وهي نفس المواد التي إحتوت قبول إعادة المهاجرين في إتفاقية الشراكة مع تونس، إضافة إلى ذلك فالإتحاد الأوروبي مازال يسعى إلى إبرام إتفاقات خاصة مع كل بلد حول هذا الموضوع من خلال معاهدات الصداقة المبرمة بشكل ثنائي مع الدول المغاربية لإعادة قبول وإدماج المهاجرين السريين، وزيادة على ذلك تحاول أوروبا جاهدة إقناع بعض دول شمال إفريقيا لخلق مراكز عبور فيها أو ما يعرف بمشروع إنشاء معسكرات لإحتجاز طالبي اللجوء

---

[1] وكالة آلكيا الإيطالية للأنباء ، كوستا يطالب بخطة أوروبية افريقية مشتركة لمكافحة تهريب المهاجرين ، 11 جويلية 2005 ، مقال منشور بالموقع: www.us info.gou/journals/itgic/0801/art/htm.

[2] جوزيف غرين ، **الولايات المتحدة وإئتلاف دولي يعرقلان عمليات تهريب المهاجرين** ، بدون تاريخ ، مقال منشور بالموقع: http://us /art.htm. info.stategov /journals/iatric/0801

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

والمهاجرين غير الشرعيين على شواطئ وصحاري دول شمال إفريقيا بل وتم فعليا إنشاء عدة محتشدات في مناطق مختلفة بالمغرب منها محتشدات "ندور" و "بردن" و "طنجة" التي تصفها بعض المنظمات الدولية غير الحكومية بأنها محتشدات عسكرية ، ولاكن هناك دول مثل الجزائر ترفض جذريا هذه الحلول العقيمة في مكافحة الهجرة غير الشرعية التي تعتبر ظاهرة ذات طابع إنساني وبالتالي فلا تقبل أن تكون حلولها بأساليب غير إنسانية فإنها تقبل فقط برعاياها وترفض أي مبادرة ترمي لإنشاء محتشدات أو مراكز عبور الأفارقة داخل إقليمها[1].

ج_ حماية المهاجرين

يبرز دور الدول من خلال الشراكة بين دول الإتحاد الأوروبي والدول المغاربية في حماية المهاجرين السريين في كل المجالات التي تهدد سلامتهم من أخطار الرحلات وتعسف موظفيها ومن إستغلال شبكات المهربين وأرباب العمل ، ولهذا فإن بروتوكول محاربة تهريب المهاجرين قد أقر بالدور الكبير الذي يجب أن تلعبه الدول في حماية المهاجرين السريين معتبرا إياهم ضحايا للجماعات المختصة بالتهريب ، إذ تنص المادة 5 منه على أنه " لا يجوز أن يصبح المهاجرون عرضة للملاحقة الجنائية " وهذا يعتبر حماية للمهاجرين من الأجهزة القانونية للدولة ، ومن جانب آخر تقرر بموجبه حماية المهاجرين من المهربين من خلال وضع النصوص القانونية اللازمة لتجريم التهريب أو أي فعل آخر متعلق به وهذا ما تنص عليه المادة 6 من الفقرة 1 والفقرة 3 من نفس المادة التي تعيد التأكيد على وجوب حماية المهاجرين من كل ما يمكن أن يهدد سلامتهم وحقوقهم الأساسية فتنص أنه يتعين على كل دولة طرف أن تعتمد ما قد يلزم من تدابير تشريعية وتدابير أخرى لإعتبار أي ظروف:

- التعرض لأي خطر قد يهدد حياة وسلامة المهاجرين المعنيين .
- تجنب معاملة أولئك المهاجرين معاملة لا إنسانية أو مهيمنة بما في ذلك لغرض إستغلالهم .

وفيما دعا البروتوكول في المادة 9 الأطراف المعنية إلى التعاون في مجال محاربة تهريب المهاجرين السريين وفق ما يقرره قانون البحار من جواز مراقبة السفن وإتخاذ بعض الإجراءات ضدها كالإحتجاز والتفتيش، فإنه بالمقابل حرص في المادة 10 على أن تكفل سلامة الأشخاص الموجودين على متنها ومعاملتهم معاملة إنسانية وأن تأخذ بعين الإعتبار ضرورة عدم تعريض أمن السفينة وحمولتها للخط[2] يبقى المهاجرين غير الشرعيين معرضين لكافة أنواع التمييز والمعاملات

---

[1] لعجال محمد الأمين لعجال ، **إستراتيجية الإتحاد الأوروبي إتجاه المغرب العربي** ، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والإعلام ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر ، 2006-2007 ، ص ص 183-184 .

[2] بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البحر والجو والبر، مرجع سبق ذكره ، ص 39

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

اللاإنسانية خاصة من جهة أجهزة الدول المختصة في الرقابة على الحدود ، وإلا كيف يمكن أن يفسر القتل الوحشي الذي يذهب ضحيته العديد من المهاجرين الذين لقوا مصرعهم رميا بالرصاص أثناء محاولتهم إجتياز السياج الفاصل بين إقليم المغرب والمستعمرتين الإسبانيتين "سبته " و " مليلة " من طرف أجهزة الأمن الإسبانية والمغربية ، وفي الوقت الذي يضغط فيه الإتحاد الأوروبي على الدول المغاربية لوقف سيول المهاجرين غير الشرعيين ويصر على أن يكون حل هذه المشكلة خارج حدوده مع إبدائه الإستعداد الكامل لتقديم المساعدات المادية اللازمة لذلك ، ومن جانب آخر يبقى هناك دور كبير تلعبه الدول المغاربية بخصوص حماية رعاياها الموجودين بالخارج و لكن الطريقة الوحيدة لذلك هي قبول عودتهم وهو ما تركز عليه أوروبا في حل ملف الهجرة السرية وهو ما انعكس على إتفاقيات الشراكة الموقعة بين الطرفين المغاربي والأوروبي، رغم أن هذا لا يعكس إرادة المهاجرين ولا إرادة دول الانطلاق التي تطمح إلى حل جذري لهذه الظاهرة.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

خلاصة الفصل الثاني:

ظاهرة الهجرة غير الشرعية في الدول المغاربية تحكمها مجموعة من العوامل ومن أهمها الأسباب السياسية المتمثلة في عدم الاستقرار السياسي، بالإضافة إلى العديد من العوامل الأخرى، كالعوامل الديموغرافية والجغرافية وتكوين شبكات للمتاجرة في البشر في كل من دول المصدر والعبور والاستقبال، كما أن هذه الأسباب وغيرها زادت من انتشار ظاهرة هذه الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا، وكان لها العديد من الآثار على كل من دول المصدر، ودول العبور، ودول الاستقبال وهي تنقسم إلى نوعين من الآثار وهي الإيجابية والسلبية ،فمن الآثار الإيجابية نجد:

- تتمثل أهم نتائج الهجرات بالنسبة للبلاد المهاجر إليها في حصولهم على المزيد من الأيدي العاملة التي تعضد النشاط الاقتصادي بها
- استغلال الطاقة الإنسانية بطريقة مثمرة ، لأن الأفراد من جهة لا عمل فيها إلى ميادين تحتاج إلى أيد عاملة ، لا شك أنه يعود بالفائدة على المجتمع الإنساني كله .
- قد يكون من مزايا الهجرة الخارجية أن يكون المهاجرون رسل ثقافة وأبواق الدعاية ، فيعملون على نشر لغاتهم وآدابهم وأفكارهم وتراثهم .

الآثار السلبية:

- حرمان البلاد التي يخرج منها المهاجرون من بعض رؤوس الأموال والأيدي العاملة ومن كفاءة أبنائها ، مما يؤدي إلى ضعف الإنتاج القومي .
- كما تقوم بتهديد الوحدة القومية للدول المستقبلة استغلال العناصر النازحة في خدمة أغراض سلبية لأمم أخرى فيأخذون منهم الخونة والجواسيس
- تعتبر الآثار السياسية في مقدمة الآثار التي أصبحت تمثل هاجساً مقلقاً لكافة الدول ،تؤثر على العلاقات السياسية، كما تشكل هذه الأخطار من جرأ التدفقات البشرية الكبيرة المتمثلة في الهجرة غير الشرعية الأفريقية عبئاً ثقيلاً على دول المصدر وعلى دول العبور وعلى دول الوصول، متمثلاً في ما يتطلب ذلك من موارد مالية وبشرية ، وبما يشكله تدفق هذه الأعداد التي تختلف في طبيعة شخصيتها

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

- معالجة ظاهرة الهجرة السرية من كلا الطرفين سواءا بالقوانين أو الإجراءات لم تعد تجدي نفعا لقد سبق أن بيّنا أن الهجرة السرية تجد مبررّاتها في أسباب بعضها مرتبط بنزعة الإنسان الفطرية نحو الحركة والتنقل من أجل الظفر بمحيط مناسب وظروف مواتية للعيش الكريمة.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

خاتمة

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

خاتمة:

من خلال ما تطرقنا إليه نستخلص أن ظاهرة الهجرة غي الشرعية هي ظاهرة خطيرة تعاني منها كل الدول بإختلاف تسمياتها ومفاهيمها فمضمونها واحد وهو هو التواجد في إقليم دولة الإستقبال عن طريق خرق الأنظمة والقوانين ، كما أضحت من المواضيع التي يهتم بها النظام الدولي في الآونة الأخيرة وذلك نظرا لإرتباطها بالأمن ، فالمهاجر الشرعي قبل أن يكون مجرما فهو ضحية الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية والسياسية وحتى الأمنية التي يعيشها وكل ذلك لا يعكس سوى فشل النظام السياسي وعجزه ، فالإنتماء للدولة ليس فقط بالوثائق التي تثبت جنسيته وإنما يجب أن يكون إنتماء معنوي بمعنى الكلمة وهو إحساس الفرد بهويته الوطنية وإنتمائه إلى المجتمع وذلك ينبع من ثقته بالنظام السياسي السائد في ظل نزاهة هذا الأخير، غير أن قضية هجرة الشباب عبر البحر المتوسط بطريقة غير نظامية إحتلت مساحة كبيرة وواسعة من إهتمام وسائل الإعلام وخاصة ما يصوره الإعلام الغربي أن ما وراء البحر جنة موعودة من عيش ورفاه وتقدم غير أن الواقع عكس ذلك لما ينتج عنه من كوارث إنسانية من غرق في عرض البحر أو الوقوع في أيدي عصابات المتاجرة بالأشخاص ، وإنتهاكات لحقوق الإنسان وحياد وعنصرية في البلد المستقبل .

ولقد أخذت ظاهرة الهجرة غير الشرعية أبعادا أمنية خطيرة ، خصوصا بعد إقترانها بتهديدات وتحديات أخرى كالإرهاب والجريمة المنظمة وتهريب المهاجرين والإتجار بهم إضافة إلى تجارة المخدرات وتطرف ديني ، خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 وبذلك أصبحت هذه الظاهرة مشكلة تؤرق الدول المستقبلة لهؤلاء المهاجرين خاصة من دول المغرب العربي التي تعاني من ظاهرة الهجرة غير الشرعية بسبب ترذي الظروف الإقتصادية والزيادة السكانية المتصاعدة و تدني الظروف المعيشية من سوء توزيع الدخل وإنتشار الفقر مما أدى إلى إرتفاع معدلات البطالة ونذره فرص العمل ، كل هذه الأسباب دفعت إلى الهجرة نحو أوروبا للبحث عن أفضل سبل للعيش وتجدر الإشارة أن الهجرة غير الشرعية في بدايتها كانت مرغوبة من الطرفين (الدول المصدرة والدول المستقبلة) بإعتبار أن هناك إستفادة للدول المصدرة التي تتمتع بإنتاج بشري كبير وضعف إقتصادي فهي تساهم في عملية التنمية من خلال التدفقات المالية للمهاجرين كما تساهم في تحسين مستويات المعيشة ، أما في المقابل فدول المستقبلة تتمتع بإقتصاد قوي وفائض مالي كبير وتفتقد للعمالة حيث أصبحت هذه الأيدي المهاجرة بالنسبة للدول المستقبلة هي القوى المنتجة والمثمرة في إقتصاديات هذه الدول ، حيث إستطاعت أن تحقق قدرا كبيرا من الإستقلال الإقتصادي للموارد المتاحة لها وهذا ما حقق تطورا وإزدهارا لمجتمعاته ولاكن مع مرور الوقت وإختلاف الظروف من عقد إلى آخر أصبحت هذه الظاهرة تشكل عائقا على الطرفين حيث تفاقمت مشكلة البطالة في الدول المستقبلة لعدم توافر فرص العمل لأبناء الوطن نفسه ، أما في

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الدول المصدرة أرتفاع أعداد المهاجرين خاصة الحرفيين والمزارعين يؤدي إلى حدوث النذرة في الكفاءات والمتميزين في هذه المجالات وبالتالي حدوث خلل مهني في الكفاءة الإنتاجية التي هي بحاجة إليها أكثر من الدول المستقبلة ، وينبغي الإشارة أن هذه الدول لا تعترف بالدور الايجابي للمهاجرين ولا تسعى لدمجهم في المجتمع ولاسيما بعد التغيرات التي عرفها العالم حيث تحولت النظرة إليهم بوصفهم خطرا على الأمن الأوروبي.

أخذت الهجرة السرية منحنى أخر من حيث صعوبة حصرها والتخفيف من حدة إنتشارها ، وإنعدام سياسات تنموية شاملة للقضاء عليها من الدول المصدرة أو المستقبلة لها وبذلك أصبحت تعتبر تهديدا على أمن وإستقرار الدول المغاربية من حيث أنها تتضرر كثيرا من خلال تحملها تكاليف تعليم المهاجرين والعديد من النفقات الأخرى إضافة إلى إنتشار مكاتب التصفير الوهمية التي تمارس عمليات النصب والإستغلال ، وجمع مبالغ مالية من الضحايا المغرور بهم وظاهرة السوق السوداء وجرائم النقد و عمليات التصدير والتهريب ، والتهرب من دفع الضرائب والغش التجاري وغسيل الأموال كلها جرائم تعوق التنمية في الدول المصدرة ، إما بالنسبة للدول المستقبلة للمهاجرين غير الشرعيين خاصة منها الدول الأوروبية أضحت الهجرة غير الشرعية تشكل تهديدا كبيرا على أمنها العام المتمثل في ظواهر العنف والمظاهرات والإضطرابات المتكررة ، زيادة إلى تسلل عناصر من المهاجرين تنتمي إلى جماعات إرهابية تسعى إلى القيام بعمليات تزعزع الأمن داخل البلاد ، إضافة إلى تزايد جريمة الإتجار بالبشر من خلال عصابات المافيا التي تستغل رغبة المهاجرين للهجرة وقمعهم وخداعهم وإستعمال وسائل القهر العقلي والجسدي و ذلك راجع عن توافد المهاجرين غير الشرعيين من المغرب العربي إلى أوروبا و التي تمس كل مجالات الحياة الأوروبية الإقتصادية منها و الإجتماعية ، الثقافية و السياسية ، خاصة بعد ظهور التهديدات الدولية الجديدة التي يمكن أن تنجر عن هؤلاء المهاجرين غير الشرعيين إلى الدول المضيفة. ونظرا لكون الهجرة غير الشرعية هي ظاهرة إرتبطت بالأمن الأوروبي من خلال إعتبارها تهديدا له فالدول الأوروبية أصبحت تسعى إلى إيقاف المد المتزايد من المهاجرين غير الشرعيين بالمقابل فهي تحفز على الهجرة لكن بمواصفات و شروط أخرى و التي تسعى من خلالها إلى إستنزاف ثروات الدول الأخرى من خلال هجرة الأدمغة اللذين تكلفت دولهم بتدريسهم و الإنفاق عليهم لتتمتع الدول الأوروبية بخبراتهم و ذلك عن طريق توفير الظروف الملائمة لضمان بقائهم ، وكذا وضع التدابير اللازمة التي تضمن الحد أو حتى التقليل من توافد باقي الفئات من المهاجرين غير الشرعيين التي لا تحبذ أوروبا دخولهم إليها و على هذا الأساس و ضعت أوروبا العديد من الإستراتيجيات الأمنية بالتعاون مع دول أخرى تعتبر بالدرجة الأولى مصدرة للمهاجرين غير الشرعيين من خلال تكثيف الجهود بين دول المغرب العربي خصوصا ، كونها دول المنشأ والعبور بين دول جنوب أوروبا خاصة فرنسا وإيطاليا و إسبانيا كونها أكثر الدول إستقبالا للمهاجرين ، من أجل التصدي لهذه

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الظاهرة بإتخاذ تدابير مشتركة وغير إنفرادية في إطار الأمن الجماعي لأن أوروبا اقتنعت أنها لن تستطيع تحقيق أمنها إلا إذا أمنت حدودها الخارجية ، حيث سعى الإتحاد الأوروبي إلى إقامة شراكة طموحة جدا مع دول المغرب العربي بالنظر لأهميتها الإستراتجية ومواردها الطبيعية المهمة والبعد الحضاري الذي تتمتع به من أجل ضمان الإستقرار السياسي الإجتماعي على حدود أوروبا من خلال التعاون في الإطار المتوسطي والاورومغاربي والتي تم عرضها في قمة مسار برشلونة والذي كان بمثابة إستراتجية متجانسة ومتكاملة تمحورت حول بناء شراكة إقتصادية من خلال إقامة منطقة للتبادل الحر وتقديم إعانات مالية لدول الجنوب ، التي من شأنها أن تقلص الهوة والتفاوت في مجال التنمية بين الضفتين وكذلك عن طريق خلق مناصب شغل دائمة بتوجيه وتشجيع الإستثمارات الأجنبية وخاصة الأوروبية ، كما كان المشروع يهدف إلى ضمان الأمن والإستقرار والتقدم والرقي في حوض المتوسط ، ونادى أيضا المشروع بأهمية الهجرة غي الشرعية في العلاقة بين دول المغرب العربي ودول الإتحاد الأوروبي من خلال تنسيق الجهود للتخفيف من ضغوط الهجرة غير القانونية من خلال خلق فرص العمل والتعهد بحماي المهاجرين غير الشرعيين المقيمين بصورة شرعية ، كما أن التعاون في إطار مجموعة 5+5 جاء كآلية للتصدي للهجرة غير الشرعية حيث ساهم كثيرا في التنسيق بين الدول المكونة لمحاربة هذه الظاهرة من خلال ربطها بالإرهاب ووضع قائمة سوداء تشمل الأفراد الممنوعين من دخول الإتحاد الأوروبي وبناء حوار فعال في مجال تنظيم حركات الأشخاص بين الأطراف ومحاربة الدخول السري بإبرام إتفاقيات إعادة القبول والإدماج بين دول الإنطلاق والعبور والإستقرار ، وتقوية أجهزة المراقبة ومحاربة شبكات التهريب ، أما فيما يخص سياسة الجوار الأوروبي فهي أيضا مثلت مشروعا للشراكة من خلال وضع برنامج لمراقبة الحدود ويشمل المراقبة الخارجية لدخول المهاجرين إلى الإتحاد الأوروبي ، والسعي للحد من مزايا الهجرة غير الشرعية من خلال مكافحة ظاهرة التشغيل غير القانوني .

يعتبر هذا الإهتمام الكبير بين حكومات دول الإتحاد الأوروبي ، وكذا حكومات الدول المغاربية ركز بشكل أساسي على وقف تسرب الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا من خلال إستراتجيات التعاون بين الدول الأوروبية والمغاربية للحد من هذه الظاهرة وهي بمثابة دفاع للإتحاد الأوروبي ضد هذه الظاهرة حيث ركزت على الأمن والإستقرار ويتجلى ذلك من خلال التعاون غي مجال مراقبة الحدود لردع الهجرة السرية إضافة إلى المساعدات المالية المقدمة من الإتحاد الأوروبي للتحكم في حركة الأشخاص عبر الحدود وخاصة المغرب وتشجيع البحث العلمي ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، إضافة إلى تبادل الخبرات والمعلومات بين الجهات الأمنية المختصة بذلك والتنسيق بين الوحدات الأمنية في مجال مراقبة الهجرة السرية ، ومحاربة شبكات التهريب والمنظمات الإجرامية التي تقوم بإستغلال المهاجرين لتحقيق الأرباح ضف إلى ذلك دعم

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الإتفاقيات الأمنية المشتركة التي تتيح تسليم المهاجرين غير الشرعيين إلى حكومات بلدانهم الأصلية، وأيضا حماية المهاجرين من الأخطار وهذا ما تناوله بروتوكول حماية المهاجرين من أي إستغلال من قبل المهربين وتجنب معاملة هؤلاء المهاجرين معاملة لا إنسانية .

وفي الوقت الذي كانت تضع في الدول المغاربية آمالا كبيرة على هذه الإتفاقيات إلى أنها جاءت إستجابة لحاجات الإتحاد الأوروبي الأمنية لمكافحة الإرهاب والحد من الهجرة ، وإتضح ذلك من خلال عدم وفاء الطرف الأوروبي بتعهداته في ميدان الدعم المالي إلى جانب التماطل في تطوير الشراكة مع الدول المغاربية .

بالرغم من كل هذه الترتيبات لم تفلح الدول الأوروبية والمغاربية في القضاء أو الحد من هذه الظاهرة ويعود ذلك لأسباب من بينها أن عصابات الإتجار بالبشر تعمل على مستويين دولية ومحلية وتضم أفراد من جنسيات مختلفة من دول المنشأ والعبور ودول الوصول بحيث أن هذه الشبكات تربطها صلة قوية بشبكات أخرى متخصصة في الإتجار بالأعضاء الإنسانية للأغنياء في أوروبا فضلا عن إرتباطها ببعض القضايا كامخذرات، الدعارة والإستغلال الجنسي للنساء والأطفال القادمين من مختلف دول العالم مقابل الحصول على مبالغ مالية كبيرة.

وفي الأخير يمكن القول أن ظاهرة الهجرة غير الشرعية ظاهرة معقدة وخطيرة بكل أبعادها القانونية والإجتماعية والإقتصادية، وبالتالي لا يمكن القضاء عليها أمنيا وإنما للقضاء عليها يجب القضاء أولا على الأسباب المؤدية إليها بمختلف زواياها.

وبالتالي نستخلص النتائج التالية:

النتائج:

- ظاهرة الهجرة غير الشرعية ظاهرة مؤرقة لبلدان الأصل والإستقبال عل حد سواء نظرا لإرتباطها بالأمن
- إنها عامل يزيد من تفاقم جريمة الإتجار بالبشر وتهريب المهاجرين.
- عدم وجود وعي فردي ومجتمعي لدى الراغبين في الهجرة غير الشرعية.
- تعرض المهاجرين غير الشرعيين إلى التمييز العنصري وجميع إنتهاكات حقوق الإنسان
- ضعف الدول المغاربية وعدم إستقرارها السياسي شكلت أحد أهم الأسباب التي أدت إلى تفاقم حجم ظاهرة الهجرة السرية .
- إن الدول الأوروبية تصرف الملايين من أجل تكثيف حراسة الحدود وإستعمال أحدث تقنيات المراقبة والتفتيش لمكافحة الهجرة السرية ، في حين أنها في إطار الشراكة مع الدول المصدرة لا تتمحور سوى في الأمن والإستقرار والتنمية .
- غياب الإرادة السياسية في مواجهة الأسباب الكامنة وراء عمليات الهجرة غير الشرعية .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

التوصيات:

- تكثيف الجهود الوطنية والدولية (الداخلية والخارجية) من أجل القضاء على الأسباب المؤدية للهجرة غير الشرعية.
- تسهيل تنقل الأشخاص من خلال تسهيل إجراءات منح التأشيرات ، سيسمح للتنقل الأفضل للأشخاص بتقليص الهجرة غير الشرعية.
- العمل على إحترام حقوق الإنسان فيما يخص عدم معاملة المهاجرين السريين كمجرمين.
- ضرورة تشييد العقوبة على أعضاء العصابات والتنظيمات التي تنظم الهجرات غير القانونية سواء الذين قاموا بعملية النقل أو ساعدو على تنظيمها ، ومعاقبة كل من ساهم في هذه الجريمة بحكم منصبه أو سلطته في أجهزة الحكومة .
- تفعيل إرادة سياسية مشتركة تعالج المشكلة في إطارها الشامل الإقتصادي والقانوني والإجتماعي وهذا لن يتم في دول المغرب العربي إلا بإعادة إحياء أجهزة ومؤسسات إتحاد المغرب العربي التي ستكون مفتاحا لهذه المشكلة عن طريق تقديم الدعم المادي والإقتصادي والسياسي .
- عقد إتفاقيات عمل ثنائية تقوم على التعاون وتنسيق الجهود بين الدول المغاربية ودول الإتحاد الأوروبي من خلال دعم آليات ووسائل مراقبة الحدود البرية والبحرية والجوية للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية .
- وضع خطط وإستراتجيات بعيدة المدى تتطلب إصلاحات إقتصادية عميقة على مستوى الدول المصدرة للهجرة والمساهمة المادية للدول المستقبلة تؤدي إلى خلق فرص عمل وإحترام الكرامة الإنسانية .
- ضرورة تكثيف الحملات الإعلامية والدينية لتعريف العازمين على الهجرة غير القانونية بخطورة هذه الظاهرة ، وزيادة الوعي حول واقع هذه الظاهرة ومشاكلها وعواقبها الوخيمة التي تؤدي في أغلب الأحيان إلى الموت .
- رؤية مستقبلة لا تعالج قضية الهجرة السرية كجريمة منظمة وإنما تنظر إليها كأزمة إنسانية وإجتماعية وإقتصادية حيث يتعرض من جرائها العديد من المهاجرين غير الشرعيين للإضطهاد والتهميش ، حيث يتطلب هذا الوضع إتخاذ إجراءات فعالة لتعزيز الإدماج الإجتماعي والإقتصادي لهؤلاء المهاجرين .
- التشجيع على مثل هذه الدراسات المتعلقة بالهجرة غير الشرعية وأن تكون شاملة لكل الجوانب الإقتصادية والإجتماعية والقانونية والسياسية والأمنية و حتى الديموغرافية.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الملاحق

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المصدر: www.eljazeera.net

خريطة رقم 1 توضح الموقع الجغرافي للدول المغاربية

خريطة رقم 2 توضح موانئ التهريب في تونس وليبيا والمغرب

المصدر: منظمة الهجرة الدولية

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

صورة رقم 1

المصدر: جريدة البيان رحلة الموت، إلقاء القبض على المهاجرين غير الشرعيين

http://www.admeright.org

صورة رقم 2

المصدر: www .d1g.com

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

قائمة المراجع

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

1-المراجع باللغة العربية

القرآن الكريم

أولا: الكتـــــب

1. إبراهيم برهان الدين البقاعي، **الإعلام يعني الهجرة إلى الشام** ، دار إبن حزم ، ط1، لبنان،1997.
2. أحمد الرشيدي ومجموعة من المؤلفين ، **مدخل الى العلوم السياسية والاقتصادية والاستراتيجية**، المكتب العربي للمعارف ، القاهرة ، 2003.
3. الأصفر أحمد عبد العزيز، **الهجرة غير المشروعة والأشكال والأساليب المتبعة** ، مكافحة الهجرة غير المشروعة ، الرياض: جامعة نايف للدراسات الأمنية ، 2010.
4. البطوش معاذ ، **تداعيات الاحتلال الأمريكي البريطاني عل العراق وأثره على الأمن القومي العربي، الأردن**: دار الحامد للنشر والتوزيع ،2012 .
5. حسن عثمان محمد نور، عوض ياسر الكريم مبارك، **الهجرة غير المشروعة والجريمة**، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية،2008.
6. حسن محمد عبد المطلب ، **تعريف الإرهاب الدولي بين الإعتبارات السياسية والموضوعية**، الإسكندرية: دار الجامعة ،2007.
7. خضر بشار ، **أوروبا والوطن العربي** ، (القرابة والجوار) ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، ط1 ، 1993.
8. رزيق المخادمى عبد القادر، **الكفاءات المهاجرة بين واقع الغربة وحلم العودة** ، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ،2010 .
9. رزيق المخادمي عبد القادر، **الهجرة السرية واللجوء السياسي** ، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ،2012.
10. رشاد أحمد سالم ، **الأخطار الظاهرة والكامنة للهجرة غير المشروعة** . الرياض: جامعة نايف للعلوم الأمنية ، 2010
11. زوزو عبد الحميد ، **الدور السياسي للهجرة إلى فرنسا بين الحربين 1914-1939** ، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ،2007.
12. سعد صالح منال ، **دراسة بعض العوامل المؤثرة على هجرة الشباب الخريجين إلى المجتمعات الصحراوية الجديدة** ، رسالة ماجستير غير منشورة ، القاهرة: جامعة القاهرة ، كلية الزراعة،2006.
13. سيد كامل شريف ، **الجريمة المنظمة في القانون المقارن** ، القاهرة: دار النهظة ،2008.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

14. شيي لخميسي، **الأمن الدولي والعلاقات الدولية بين منظمة حلف الشمال الأطلسي والدول العربية فترة ما بعد الحرب الباردة**1991 -2008، الجيزة: المكتبة المصرية للنشر والتوزيع ، 2010.

15. صاغورة هشام ، **السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي أتجاه الجزائر**، الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية ،2010.

16. طه محمد بدوي، **مدخل إلى علم العلاقات الدولية**، لبنان: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1972.

عبد الحميد سعد زغلول، **تاريخ المغرب العربي** ، دار المعارف ، القاهرة ، ط1965،1.

17. عبد السلام الشاوش خليفة ، **الإرهاب والعلاقات العربية الغربية** ، الأردن: دار حرير للنشر والتوزيع، 2008.

18. عبد المولى هايل طشطوش ، **الأمن الوطني وعناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد**، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع ،2012 .

19. عودة جهاد ، **النظام الدولي** ، نظريات وإشكاليات ، الجزائر: دار الهدى للنشر والتوزيع ، طبعة أولى،2005.

20. الكثيري مصطفى ، **الخصوصية التاريخية والحضارية لبلدان المغرب العربي ومدى إنعكاساتها على التنمية الإدارية** ، منشورات المنطقة العربية للعلوم الإدارية ، الأردن ، 1986.

21. محمد البهجي إيناس ، **الأسس الدولية لحق اللجوء السياسي والإنساني بين الدول** ، القاهرة: المركز القومي للإصدارات القانونية ،2013 .

22. مصباح عامر، **نظرية العلاقات الدولية-الحوارات النظرية الكبرى**، القاهرة: دار الكتب الحديث 2011.

23. معمر بوزنادة ، **المنظمات الإقليمية ونظام الامن الجماعي**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1992.

24. موسى دياب البداينة ، **الأمن الوطني في عصر العولمة، الرياض**: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2011.

25. هاغلين بيون و سكونز إليزابيت ، القطاع العسكري في محيط متغير، **في التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي** (ترجمة فادي محمود وآخرون) ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية 2004

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ثانيا: أطروحات دكتوراه ورسائل

1. إسماعيل حفصاوي ، **الحراقة: المعاش والتصورات،** (مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاجتماعية)، قسم علم النفس وعلوم التربية، جامعة وهران السينيا،2011-2012.
2. بركان فايزة ، **آليات التصدي للهجرة غير الشرعية،**(مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق)، تخصص علوم العقاب ، كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة الحاج الأخضر باتنة، الجزائر،2012/2011
3. بلال قريب ، **السياسة الأمنية للإتحاد الأوروبي من منظور أقطابه التحديات والرهانات،** (رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية)، جامعة الحاج لخضر باتنة ، 2004.
4. بلال قريب ، **السياسة الأمنية للإتحاد الأوروبي من منظور أقطابه التحديات والرهانات،** جامعة الحاج لخضر، باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية 2010-2011).
5. حجار عمار، **السياسة المتوسطية الجديدة للإتحاد الأوروبي: إستراتيجية جديدة للاحتواء الجهوي،** (مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلاقات دولية، قسم العلوم السياسية)، جامعة باتنة، جوان 2002.
6. رداف طارق ، **الإتحاد الأوربي-من إستراتيجية الدفاع في إطار حلف شمال الأطلسي إلى الهوية الأمنية المشتركة،** (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية)، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية ، جامعة قسنطينة ، 2002.
7. سميرة صالح ، **أثر ضغوط الحياة على الإتجاهات نحو الهجرة إلى الخارج** ، بحث مقدم لنيل درجة ماجستير، قسم علم النفس وعلوم التربية ، جامعة مولود معمري، تيزي وزو،2010-2011.10
8. العايب خير الدين ، **الأمن في حدود البحر الأبيض المتوسط في ظل التحولات الدولية الجديدة،**(مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلاقات الدولية) ، قسم العلوم السياسية ، جامعة الجزائر،1995.
9. عبد القادر بطاهر ، **حقوق المهاجرين غير النظاميين في إطار التعاون الأورومتوسطي** ، (مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في القانون العام)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة وهران ،2014-2015.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

10. فايزة ختو ، **البعد الأمني للهجرة غير الشرعية في إطار العلاقات الأورومغاربية** (1995-2010) ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر،2010.

11. محمد الأمين العجال ، **إستراتيجية الإتحاد الأوروبي أتجاه المغرب العربي**،(أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية) ، كلية العلوم السياسية والإعلام ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر ، 2006-2007

12. مريم زكي ، **البعد الاقتصادي للعلاقات الأورومغاربية**، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية)، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر،2011.

13. معمري خالد ، **التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة**: دراسة في الخطاب الأمني الأمريكي بعد 11سبتمبر، (رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية) ، كلية العلوم السياسية والإعلام ، جامعة باتنة، الجزائر، 2008-2009 .

ثالثا: مقالات ومجلات

1. أ.رحماني، الجزائر تطرد 400ألف مهاجر إفريقي إلى حدود مالي، جريدة الخبر، العدد4533، بتاريخ 2005/10/23.

2. أديبوجو إديزنتي ، **قضايا الهجرة الدولية وإتجاهاتها الحديثة في إفريقيا جنوب الصحراء**، ترجمة البهنسي محمد، المجلة الدولية للشؤون الاجتماعية، مركز المطبوعات اليونيسكو، القاهرة: العدد165، سبتمبر2005.

3. الأيوبي نزيه ، "**جيران متباعدون: العلاقات الاقتصادية والسياسية في أوروبا والشرق الأوسط وشمال إفريقيا**".في: **مجلة السياسة الدولية** ، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية ، القاهرة ، العدد 124، أفريل 1996.

4. بدون صاحب المقال ، **الهجرة غير الشرعية من تونس إلى أوروبا أحلام الثراء وقوارب الموت** ، مجلة مصر العربية ،08جويلية 2014. الموقع الإلكتروني:http://www.masralarabia.com

5. برقوق أمحند ، "**الإشكاليات الجديدة للأمن في المتوسط**". **نقلا عن موقع الأستاذ**: berkouk-mhand.yolasite.com/research.php

6. البرينصي سنيا ، **إنخفاض منسوب الهجرة غير الشرعية في تونس** ، بوابة إفريقيا الإخبارية، متوفر على الموقع الإلكتروني:http://africa news net/node/119405

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

7. بشير هشام ، **الهجرة غير الشرعية الى أوروبا: أسبابها، تداعياتها، سبل مواجهتها**، مجلة السياسة الدولية، العدد179 ، جانفي 2010.

8. بوزوبي عبد اللطيف ، **تعاون بلا شراكة** ، مجلة المستقبل العربي للعلاقات الأوروبية المغاربية بعد عام 2001 ، كلية العلوم السياسية قسنطينة ، الجزائر.

9. التميمي محمد رضا ، **الهجرة غير الشرعية من خلال التشريعات الوطنية والمواثيق الدولية** ، مجلة دفاتر السياسية والقانون ، العدد الرابع ، جامعة ورقلة ،الجزائر، جانفي،2012.

10. حامد ناصر، **إشكالية الهجرة إلى الاتحاد الأوروبي**، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة: العدد159، يناير 2005، ص 189.

11. الحسن بوقنطير ، آليات مواجهة الهجرة السرية ، بدون تاريخ نقلا عن الموقع: www.aljazeera.net .

12. د. الشيخ العلوي حسين ، **الهجرة غير الشرعية عبر ليبيا معاناة إنسانية برسم التسعير**، مركز الجزيرة للدراسات ، ماي2015 ، عبر الموقع : http://www.eljazzera.com./intl/cms/s/0/b1a55608-ea79

13. زمهوط رشيد ، تعزيز مراقبة الشريط الحدودي المغربي الجزائري، جريدة العلم، (بدون تاريخ)، العدد752، مقال منشور بالموقع: www.ouijda city.net/ouijda-article

14. شعبان حمدي ، **الهجرة غير المشروعة** ، مركز الإعلام الأمني ، جمهورية مصر العربية،2006.

15. عبد الكريم موسى **البطالة مأساة أخرى مستمرة** ،2009/05/26 ، مجلة الكترونية متوفرة على:

16. عبد المالك صايش ، **مكافحة الهجرة غير الشرعية**: نظرة على القانون01/09 المتضمن تعديل قانون العقوبات ، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني ، العدد الأول لسنة2011، كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة عبد الرحمان ميرة ، الجزائر،2011.

17. عبد المالك صايش ، **مكافحة تهريب المهاجرين كآلية للحد من الهجرة السرية** ، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني ، العدد الثاني لسنة 2012، كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة عبد الرمان ميرة ، الجزائر، 2012.

18. العروي عبد الله العروي، "**المغرب العربي: نظرة مستقبلية**". في: **مجلة قضايا عربية**، مطبعة المتوسط ، لبنان، العدد 10، أوت 1975.

19. عمر حيدر ، **الآليات الجزائرية في مكافحة الهجرة غير الشرعية: واقع آفاق** ، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية ، العدد الثاني لسنة2012، جامعة مولود معمري تيزي وزو، الجزائر،2012.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

20. العموص عبد الفتاح، **المحددات النظرية للهجرة الخارجية المتوسطية** ، تاريخ التصفح:23/08/ 2008. متوفر على :.http://bloc.abhatoo,net,ma/MG/doc/aftahar,p75

21. غرين جوزيف ، الولايات المتحدة وإئتلاف دولي يعرقلان عمليات تهريب المهاجرين ، بدون تاريخ، مقال منشور بالموقع: http://us info.state gov /journals/istgric/0801/art.htm.

جمال بوزغاية ، **مفهوم الدفاع** في: مجلة الجيش ، مديرية الإعلام والتوجيه ، الجزائر، العدد462، جانفي2002.

22. القيزاني طارق القيزاني ، **مآسي الهجرة غير الشرعية..مسؤولية مشتركة بين ضفتي المتوسط** ، dw ثقافة ومجتمع تونس ،27 /04 /2015.متوفر على الموقع الإلكتروني: http://www.dw.com/ar/

23. كركوش فتيحة ، **الهجرة غير الشرعية في الجزائر**، دراسة تحليلية نفسية إجتماعية ، جامعة سعد دحلب ، البليدة ، العدد4، جوان2010.

24. ليتيم نادية ، فتيحة ليتيم ، البعد الأمني في مكافحة الهجرة غير الشرعية، مجلة : http://digital.ahram.org.eg:

25. لينا خالد، **الهجرة غير الشرعية صداع العالم(رحلة الموت)**، جريدة البيان ، العدد 12751، حرر في 17 ماي2015.

26. محسن خضر ، **آفاق الحوار بين بلدان شمال وجنوب المتوسط** ، مجلة الشؤون العربية ، العدد139 ، سنة 1999.

27. محمود علي ، الهجرة في موريتانيا الخصوصيات والتحديات العدد 118، 2016/04/20 ، نقلا من الموقع: http://www.alarabiya.net//morth/africa/Mauritanie

28. المختار ولد الشيبية ،13 مليون أورو لمكافحة الهجرة السرية في موريتانيا، جريدة الخبر، العدد4753 ، بتاريخ 07/12 /2006.

29. مصطفى كمال طلبة ، "**الأخطار البيئية ومسؤولية المجتمع الدولي**".في: **مجلة السياسة الدولية**، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية ، القاهرة، العدد 163، جانفي 2006.

30. مفتاح الحراثي ميلاد، "الإندماج الاقتصادي المغاربي في القرن 21"، في: **مجلة المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد 187، سبتمبر 1994.

31. منيرة بلعيد ، **الديناميكيات الدولية الجديدة في الإقليم المتوسطي: دور الجزائر الأمني كفاعل في المنطقة** ، مداخلة ضمن: الملتقى الدولي "الجزائر والامن في المتوسط واقع وافاق"، جامعة منتوري قسنطينة، قسم العلوم السياسية، الوكالة الوطنية لتنمية البحث العلمي, 2008.

32. ناجي عبد النور ، **الأبعاد غير العسكرية في المتوسط** ، ملتقى حول ظاهرة الهجرة غير القانونية في المغرب العربي ، قسنطينة ،2008 .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

33. ناصر حامد، **المهاجرون في أوروبا بين مكافحة الإرهاب ومشكلة الاندماج** ، مجلة السياسة الدولية، مصر، مؤسسة الأهرام ، العدد 163، المجلد 42، جانفي 2006.

34. الهجرة السرية تلقي بظلالها على الانتخابات CNN، 09/25/ 2002 مقال منشور بالموقع: //http: migration-index, p80.www.arabic.cnn.com,marocc/09/25/2002,maroc .

35. ياسين حميد ، مؤتمر الربا حول : " **الهجرة تستجيب لهاجس أمني وإنشغالات الأفارقة** " حوار مع الوزير الجزائري المنتدب للشؤون المغاربية والإفريقية ، السيد عبد القادر مساهل ، يومية الخبر ، العدد 4754 ، بتاريخ 13 و14 /07/ 2006.

رابعا: دراسات

1. إسكوفير كاري ، **الحقوق الاقتصادية والإجتماعية للمهاجرين واللاجئين في المنطقة-الأورومتوسطية** ، ترجمة: أيمن حداد الشبكة الأورو -متوسطية لحقوق الانسان ،2008.
2. بوزينة آمنة محمدي ، **الجهود الدولية والإقليمية لمكافحة الهجرة غير الشرعية** ، الملتقى الدولي الثاني : ظاهرة الهجرة غير الشرعية وآثارها الدولية ، حالة الجزائر ، جامعة شلف ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، يومي 25 و26 ماي 2011.
3. ثابت أحمد ، "**الأمن القومي العربي: أبعاده ومتطلباته**". في: **مجلة المستقبل العربي**، مركز دراســـــات الوحدة العربية ، بيروت ، العدد 196، جويلية 1995.
4. خليل رشيد ، **المقتضيات لدخول وإقامة الأجانب بالمملكة وبالهجرة غير المشروعة** ، في إطار أشغال الندوة التي نظمتها وزارة الداخلية للمغربية بمراكش يومي 19 و20 ديسمبر 2003، الرباط، 2004.
5. دليو فيصل وآخرون، **الهجرة العنصرية والصحافة الإلكترونية**، الجزائر: مخبر علم الإجتماع والإتصال،2003.
6. رياض حمدوش ، **تطور مفهوم الأمن والدراسات الأمنية في منظور العلاقات الدولية** مداخلة ضمن أعمال الملتقى الدولي: الجزائر والأمن في المتوسط جامعة منتوري قسنطينة قسم العلوم السياسية، الوكالة الوطنية لتنمية البحث العلمي ، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، الجزائر:2008.
7. السرياني محمد محمود ، **هجرة قوارب الموت عبر البحر المتوسطين الجنوب والشمال** ، ورقة مقدمة في ندوة علمية بعنوان: مكافحة الهجرة غير المشروعة ، جامعة نايف للعلوم الأمنية،2010/02/10.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

8. شعبان محمدي ، **الهجرة غير المشروعة (الضرورة والحاجة)**، أستاذ بأكاديمية الشرطة ، مركز الإعلام الأمني، جمهورية مصر العربية ، بدون تاريخ .
9. عمر الدهيمي الأخضر، **دزاسة حول الهجرة السرية في الجزائر**، مداخلة في ندوة علمية حول، التجارب العربية في مكافحة الهجرة غير الشرعية ، السعودية ، جامعة نايف للعلوم الأمنية ،08 فبراير 2010.
10. العموص عبد الفتاح ، **المحددات النظرية للهجرة الخارجية في البلدان المتوسطية** ، إشارة للبلدان المغاربية ، تونس : كلية الاقتصاد ، جامعة صفاقس ، 2003.
11. العناني إبراهيم ، النظام الأمني الدولي ، القاهرة: دون مكان للطباعة ،1997.
12. لعروسي سناء: "المغرب وتحديات ظاهرة الهجرة غير الشرعية نحو أوربا"، المجلة الإلكترونية، الحوار المتمدن، العدد 1824، 2007، الموقع: http://www.alhewar.or/debat/show.art.asp?aid=88494
13. المصراتي عبد الله أحمد عبد الله ، **الهجرة غير الشرعية بالمجتمع الليبي**: دراسة إجتماعية ميدانية على المهاجرين غير الشرعيين بمركز قنفودة بمدينة بنغازي ، جامعة بنغازي (قانيونس)، كلية الآداب والعلوم الإجتماعية، 2014.
14. معبط محمد أحمد ، **أثر الأزمة الاقتصادية المالية على خلق فرص جديدة** ، المنتدى العربي للتدريب التقني والمهني وإحتياجات سوق العمل، الرياض:18 يناير 2010.
15. الميلي محمد ، **الأبعاد الثقافية والإجتماعية للأمن القومي العربي، في**: الأمن العربي: التحديات الراهنة والتطلعات المستقبلية ، مركز الدراسات العربي الأوربي ، باريس ، 1996.
16. نائب رئيس جامعة الرياض، ندوة علمية حول: مكافحة الهجرة غير الشرعية التي تشكل خطرا على المجتمع الدولي الذي لم يعد في منأى عن المشكلة ، السعودية ، الأمن والحياة ، العدد 357، سفر الموافق ل 1423ه.
17. ولد السالك دي دي ، **الهجرة غير الشرعية في موريتانيا** ، ورقة مقدمة لندوة تأثير قضية الصحراء الغربية على مسار البناء المغاربي ، المركز المغاربي للدراسات الإستراتيجية ، 17 فبراير 2008
18. ياماورا تاكايوكي ، تر: عادل زقاغ ، مفهوم الأمن في نظرية العلاقات الدولية ، نقلا عن موقع: http://www.geoscites.com/adel.zeggagh/secpt.htlm

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

خامسا: تقارير

1- بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو، المكمل لإتفاقية الأمم المتحدة، مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية المعتمد من طرف الجمعية العامة في:2000/11/15.

2- بيلاربي، **الهجرة النسائية بين دول البحر المتوسط والإتحاد الأوروبي** ، برنامج يوروميد للهجرة ، مجموعة من المؤسسات البحثية والجامعات ، إشراف لوي فيل 2008-2011.

3- التقرير السنوي الأول للجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الإتجار بالأفراد، مصر:2008.

4- تقرير سالي نبيل، **تونس تسجل أعلى معدلات الهجرة غير الشرعية بين شبابها**، العربي bbc، مارس2016. متوفر على الموقع الإلكتروني: http://www.bbc.com/arabic/multimedia/2016/03/160317

5- تقرير منظمة مراقبة حقوق الإنسان، منظمة مراقبة حقوق الانسان،2010 ،متوفر في الموقع: http://www1hrw.org/en/node/81360

6- حسين سوسن ، **الإتجار بالبشر الوجه القبيح للهجرة العالمية** ، لقاء مع: برونسون ماكينيلي، مدير عام لمنظمة الهجرة العالمية ، السياسة الدولية ، العدد 165 ،2006.

7- دينا مصباح، تقرير صحفي: "**ليبيا بوابة الهجرة غير الشرعية لأوروبا**"، النسخة الالكترونية لبوابة الوسط الليبية، فبراير 2014 . http://www.alwasat.ly/ar/news/investigations

8- رسالة من وزير الخارجية الأمريكية كوان بأول ، تقرير الإتجار بالبشر الصادر عن مكتب مراقبة حماية الإتجار بالبشر ومكافحتها.

9- علي عادل حسين ، **الإتجار بالبشر بين التجريم وآليات المواجهة** ، الرياض: جامعة نايف للعلوم الأمنية ،2012.

10- الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان، ليبيا: يجب أن تتوقف عمليات "صيد المهاجرين"، باريس فرنسا، 2013.

11- منظمة مراقبة حقوق الإنسان، ليبيا: إيقاف التدفق، الإنتهاكات ضد المهاجرين وطالب اللجوء واللاجئين، الجزء الثالث، الكتاب رقم18، سبتمبر 2006.

12- وثيقة اعلان برشلونة ، الشراكة الأورو – متوسطية ، المنبثق من المؤتمر الأورومتوسطي في برشلونة، (يومي 27-28 نوفمبر1995) الموقع الالكتروني : http://www.delegry.ec.europe.eu/ar/doc/barcelona.arabic.doc.

13- وكالة آلكي الإيطالية للأنباء ، كوستا يطالب بخطة أوروبية افريقية مشتركة لمكافحة تهريب المهاجرين ، 11 جويلية 2005 ، مقال منشور بالموقع :
www.us info.gou/journals/itgic/0801/art/htm

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

قواميس

1- بول روبنسون، قاموس الأمن الدولي (دراسة مترجمة)، الامارات العربية المتحدة، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية،2009 .

2- الفيروز أبادي مجد الدين محمد بن يعقوب، القاموس المحيط، بيروت: دار الفكر، دون سنة للطبع.

سادسا: نصوص قانونية

1. الجريدة الرسمية للملكة المغربية، النشرة العامة، القانون رقم 02/03 المتعلق بدخول وإقامة الأجانب والهجرة غير المشروعة ، عدد 5160، السنة الثانية والتسعون ، 13 نوفمبر 2003.
2. القانون 01/09
3. مداولات مجلس النواب التونسي ، الدورة العادية الخامسة 2003- 2004، بند مشروع قانون أساسي يتعلق بتنقيح وإتمام القانون رقم 40 لسنة 1975 المؤرخ في 14 ماي 1975 المتعلق بجوازات السفر ووثائق السفر، 27 جانفي 2004.

روبورتاجات وحصص تلفزيونية

1. خديجة رحالي،الهجرة غير الشرعية، حلم جميل ينتهي بكابوس، حصة فيضان التغيير، قناة أخبار الآن، أكتوبر 2014.
2. محمد البقالي، روبورتاج حول الحراقة في تونس، قناة الجزيرة،تونس،11سبتمبر2012،متوفر أيضا على موقع يوتيوب.
3. محمد بشير النعاس (المحلل العسكري والاستراتيجي المحسوب على فجر ليبيا) في برنامج نقاش على قناة فرانس24 أفريل 2015 الموقع الالكتروني: http://www.france24.com/ar/20150421-%

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

2-المراجع باللغات الأجنبية

Premiérement : Ouvrages

1. -Abdel Fatah Mourad Dictionnaire Mourad des Termes Juridiques
2. -André CHARLES JULIEU, l'Afrique du Nord, en marche, gollimard, paris, 1975.
3. -Barry Buzan, People States and Fear: The National Security Problem in International Relation, London, Wheat sheaf Book, 1983.
4. -Barry Buzan, People States and Fear: The National Security Problem in International Relation, London, Wheat sheaf Book, 1983.
5. Bechara Khader ; les migrations dans les rapports euro-méditerranéens et euro-arabes : études de cas, Ed l'Harmattan, Paris, France, 2011.
6. Denis Duez, L'Union Européenne et L'immigration Clandestine : de la sécurité intérieure à la constriction de la communauté politique, Institut d'études Européenne, Bruxelles, 2008.
7. Economique et Commerciaux 2^{em} partie, Lieu et Année de publication non specifies, pp944-945.

Deuxièment : Articles

1. Douichi Karim, le Maroc se mobilise contre l'immigration clandestin, quotidien marocain le matin,15/04/2005,p 47.
2. Sara CASELLLA, Marie CHARLES, Oliver CLOCHARD, Agence FRONTEX :quelles garanties pour les droits de l'homme ?,étude soutenue par le groupe des verts dans le parlement Européen ,Bruxelles ,novembre 2010

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

Troisièment : Etudes

1. Copenhague School, In www.Wikepidia.org/Copenhague School(International Relation)18/03/2013
2. farah bencheikh et Hafida chekir, la migration irrégulière dans le contexte juridique tunisien, note d'analyse de synthèse 2008, série sur la migration irréguliere, module juridique, CARIL,2008,
3. Giulbilaro Donatella, les migrations en provenance du Maghreb et la prossion migration : situation actuel et prévision « cahier de migration internationales , N° 15 département de l'emploi et de la formation , Genève 1997, p 4 .
4. Henry Jean Robert, Maghrébins en France hier, et demain :de la mer partie au marge de l'Europe ,Paris :revue panoramique ,N°55 ,premier trimestre,2000, p9.
5. Immigration Clondistin , asil et control des frontières ,(SD) in : www.euractiv .com

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

فهرس المحتويات

أثر الهجرة غير الشرعية المغاربية على الأمن الإقليمي لدول الإتحاد الأوروبي

بسملة

شكر وعرفان

إهداء

مقدمة.....أ-ز

الفصل الأول:الإطار النظري لدراسة: مفهومي الأمن والهجرة غير الشرعية

المبحث الأول: مفهوم الأمن.....08

المطلب الأول: تعريف الأمن.....08

أولا: التعريف اللغوي.....08

ثانيا: التعريف الاصطلاحي.....09

المطلب الثاني: خصائص الأمن وأبعاده.....11

أولا: خصائص الأمن.....11

ثانيا: أبعاد الأمن.....12

المطلب الثالث: مستويات الأمن.....17

المطلب الرابع: النظريات المفسرة للأمن.....21

المبحث الثاني: مفهوم الهجرة غير الشرعية......27

المطلب الأول: تعريف الهجرة غير الشرعية.....27

أولا: التعريف اللغوي 27

ثانيا: التعريف الإصطلاحي.....27

ثالثا: التعريف الشرعي.....28

المطلب الثاني: أسباب الهجرة غير الشرعية.....30

المطلب الثالث: أشكال وتصنيفات الهجرة غير الشرعية.....18

أولا: أشكال الهجرة غير الشرعية.....32

ثانيا: تصنيفات الهجرة غير الشرعية.....33

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المطلب الرابع: المداخل النظرية المفسرة للهجرة غير الشرعية.....35
أولا: المدخل الاقتصادي.....35
ثانيا: المدخل النفسي.....36
ثالثا: المدخل الاجتماعي.....36
المبحث الثالث: المفاهيم المشابهة للأمن والهجرة غير الشرعية.....38
المطلب الأول: الأمن وعلاقته بالتهديد.....38
المطلب الثاني: الأمن وعلاقته بالاستقرار.....40
المطلب الثالث: الهجرة غير الشرعية وعلاقتها بالإرهاب والجريمة المنظمة..41
المطلب الرابع: الهجرة غير الشرعية وعلاقتها بتهريب المهاجرين والإتجار بالبشر..45

الفصل الثاني: الهجرة غير الشرعية في المنطقة المغاربية ومعضلة الأمن الأوروبي.

المبحث الأول: الهجرة غير الشرعية في دول المغرب العربي.....48
المطلب الأول: الأهمية الإستراتيجية للمغرب العربي والتطور التاريخي للهجرة غير الشرعية.....49
المطلب الثاني: واقع الهجرة غير الشرعية في الدول المغاربية.....52
أولا: الهجرة غير الشرعية في الجزائر.....52
ثانيا: الهجرة غير الشرعية في المغرب.....58
ثالثا: الهجرة غير الشرعية في تونس.....65
رابعا: الهجرة غير الشرعية في ليبيا.....69
خامسا: الهجرة غير الشرعية في موريتانيا.....75
المطلب الثالث: أثر الهجرة غير الشرعية على الأمن المغاربي.....79
المطلب الرابع: التدابير المغاربية للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية.....82
أولا: في الجزائر.....82
ثانيا: في المغرب.....86
ثالثا: في تونس.....87

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

رابعا: في ليبيا.....89
خامسا: في موريتانيا.....91
المبحث الثاني: : الهجرة غير الشرعية في أوروبا.....92
المطلب الأول: الأهمية الإستراتيجية لأوروبا.....92
المطلب الثاني: التطور التاريخي للهجرة غير الشرعية نحو أوروبا.....95
المطلب الثالث: أثر الهجرة غير الشرعية على الأمن الأوروبي.....98
المطلب الرابع: الآليات والسياسات الأوروبية للحد من الهجرة غير الشرعية.....103
المبحث الثالث: ردود الأفعال الأوروبية لمواجهة الهجرة غير الشرعية.....111
المطلب الأول: التعاون في إطار مسار برشلونة.....111
المطلب الثاني: التعاون في إطار مجموعة 5+5..... 115
المطلب الثالث: التعاون في إطار سياسة الجوار الأوروبي.....117
المطلب الرابع: إستراتيجيات الدول المغاربية والأوروبية للحد من ظاهرة (هـ.غ.ش).....119
أولا: التعاون في مجال المراقبة والتنظيم.....119
ثانيا: مراقبة نشاط الشبكات الإجرامية ذات العلاقة بالظاهرة.....124
خاتمة.....130
الملاحق.....135
قائمة المراجع 137
فهرس المحتويات.....148
ملخص الدراسة

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ملخص الدراسة:

ليست ظاهرة الهجرة حديثة ، بل إرتبطت بوجود الإنسان على الأرض ولازمته مدى قرون وأجيال، فهي تشكل جزءا أساسيا من تاريخ البشرية ولا تكاد توجد منطقة أو بلد في العالم لم يتأثر بالهجرة وتداعياتها ، وقد إتسمت القرون الماضية ولاسيما القرنين الثامن عشر والتاسع عشر بموجات متعددة من الهجرة حتى أنها أصبحت تحظى بالإهتمام على المستوى العالمي وخرجت من دائرة الوطنية والإقليمية، ، وتعد ظاهرة الهجرة غير الشرعية أحد أنواع التهديدات الجديدة التي برزت مع تطور مفهوم الأمن وخروجه من الجانب التقليدي إلى الجانب الحديث.الدول المغاربية لم تسلم هي الأخرى من قضية الهجرة غير الشرعية ، حتى أنها أصبحت تعتبر من أهم الدول المصدرة للهجرة ، للهجرة غير الشرعية آثار على دول المغرب العربي ودول الإتحاد الأوروبي فالدول المصدرة تعاني من خسارة أرواح أبنائها والأعداد الهائلة من الغرقى والمفقودين، بالإضافة الى خسارة اليد العاملة المؤهلة للعمل من أجل رفع التنمية في تلك الدول النامية ، أما بالنسبة للدول المصدرة فالهجرة غير الشرعية تمثل مصدر تأثير على أمنها الغذائي والصحي وأمنها القومي، وتبقى الحلول في الدول المغاربية ما هي إلا حلول أمنية متمثلة في حراسة أمنية ليست مشددة أما الدول أوروبية فقد عملت على تبني إجراءات صارمة ووضعت مجموعة من الإتفاقيات مع الدول المغاربية من بينها إتفاقية شنغن ولقاءات مجموعة 5+5 وسياسة الجوار الأوروبي ووكالة الإتحاد الأوروبي لمراقبة الحدود الخارجية التي مقرها بروكسل في بلجيكا.

Résumé de l'étude :

Phénomène de la migration moderne, mais pas lié à l'existence humaine sur la terre et coincé avec lui pendant des siècles et des générations, ils sont une partie essentielle de l'histoire humaine et presque aucune région ou le pays dans le monde non touché par l'immigration et ses conséquences, au cours des siècles passés ont été marqués par particulièrement les XVIIIe et XIXe siècles par plusieurs vagues d'immigration jusqu'à ce qu'ils sont devenus de préoccupation au niveau mondial et a émergé du service national et régional.

Et il a traversé l'ancien Secrétaire général des Nations Unies. Ces derniers ont sophistiqué des formes, faits d'elle dans le cadre des opérations criminelles.

L'immigration clandestine est l'un des types de nouvelles menaces qui sont apparues avec le développement du concept de sécurité, laissant le côté traditionnel à. Vous pouvez insérer les causes de l'immigration clandestine des restrictions fertha mondial sur l'immigration légale.

Pays du Maghreb ne sont pas épargnés par l'immigration clandestine, afin qu'ils deviennent est l'un des plus importants exportateurs de migration et les raisons.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com